الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

رسالة لنيل دبلوم ماستر بحثي في العلوم السياسية

النزوح السوري وتأثيره على الوضع الإجتماعي في لبنان

إعداد

أنطوان جورج الخوري

لجنة المناقشة

الدكتور أمين لبوس	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور طوني عطاالله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

٢٠١٧

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط"

إلى زوجتي وأولادي،
إلى شهدائنا الأبرار الذين أغمضوا أعينهم مطمئنين على سيادة الوطن وإستقلاله وصموده أمام العدو،
إلى كل المؤمنين والمدافعين عن بقاء هذا الوطن وديمومته وطن محبة ووطن الرسالة والسلام

تصميم

مقدمـة

الفصل الاول : النزوح السوري الى لبنان وتداعياته.
القسم الأول : قضية اللاجئين والقانون الدولي.

المبحث الأول: مفهوم اللاجئين في المواثيق العالمية.
المبحث الثاني: السوريون في لبنان هم لاجئون أم نازحون ؟

القسم الثاني : هل من سياسة لجوء في لبنان ؟

المبحث الأول : لبنان والنزوح السوري.
المبحث الثاني : النزوح السوري الى لبنان واقع مرير.

الفصل الثاني : إدارة أزمة اللاجئين (النازحين).
القسم الأول : إنقسام سياسي وإمكانيات قليلة لأزمة كبيرة.

المبحث الأول : إنقسام لبناني حول معالجة موضوع اللجوء (النزوح).
المبحث الثاني: امكانيات ضئيلة لمعالجة موضوع اللاجئين (النازحين).

القسم الثاني : الإدارة الدولية لأزمة اللجوء (النزوح) السوري ومستقبل هذا اللجوء (النزوح).

المبحث الأول : الإدارة العربية والدولية للأزمة.
المبحث الثاني : عودة اللاجئين (النازحين) واستقرار لبنان.

خاتمة

مقدمـة

اصبح اللجوء السوري الى لبنان محنة قاسية يعاني منها كل من هو موجود على الأراضي اللبنانية ، في ظل تراخي الدول المانحة عن العمل الجدي على تخفيف آثار المعاناة. فقد خرجت قضية النازحين السوريين عن الاطار الانساني لتصبح قضية سياسية عربية وعالمية لن يستطيع لبنان ان يعالجها منفرداً ، وقد تحمل من جرائها حوالي مليون ونصف المليون مواطن سوري دون ان يكون للدولة والسلطة دور فعال بتنظيم الدخول والايواء وتصنيف النازحين.

لقد حافظت الحكومة اللبنانية على سياسة الأبواب المفتوحة في استقبال النازحين السوريين طوال اربع سنوات من عمر الازمة وما زالت على الرغم من أن تدفق النازحين الهائل سبب ضغطاً على الموارد الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى المرافق التعليمية والصحية والبنية التحتية وفرص العمل، حيث ان ما قامت وتقوم به الدولة اللبنانية بمختلف أجهزتها تجاه النازحين السوريين يعادل جهود عدة دول مجتمعة.

ففي عامه السادس على التوالي ، لا يزال الصراع المسلح في سوريا قائماً. هذا الصراع الذي تسبب بمقتل ما يقارب ٣٥٠،٠٠٠ شخص وتشريد ما يقارب سبعة ملايين شخص داخل سوريا، والذي أدى الى أكبر حركة من اللاجئين في التاريخ الحديث، والذي اضطر ثلاثة ملايين شخص للفرار من الصراع في سوريا في نهاية العام ٢٠١٤، وفي أواخر ٢٠١٥ تم تسجيل ٤،٢٩ مليون لاجئ سوري لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأكثر من ١،١ مليون لاجئ سوري في لبنان، فيما تشير التقديرات الرسمية الى ان عددهم يفوق ١،٥ مليون لاجئ أي ما يزيد على ربع تعداد سكان لبنان المقدر بـ ٤،٣ مليون نسمة . وقد أثرت هذه النسبة المرتفعة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد بشدة بحيث انحدر حوالي ١٧٠،٠٠٠ لبناني الى ما دون خط الفقر وتضاعف معدل البطالة الى نحو ٢٠% مع خسائر اقتصادية فاقت ٧،٥ مليار دولار تقريباً حيث ان الدعم المالي الفعلي الذي حصل عليه لبنان كان ضئيلاً بالقياس الى حجم الدعم المطلوب لبلد استضاف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم.

عندما اندلعت الحرب في سوريا ، وبدأ تدفق السوريين الى لبنان ، كان اللبنانيون يعيشون في ظل وهمين متشابهين ، وهما : القضاء الوشيك على الثورة السورية لدى البعض ووهم الانهيار السريع للنظام لدى البعض الآخر. وكانت الأجواء واحدة تقريباً لدى الفئتين، بضعة أشهر ويعودون الى بلادهم !! حتى انه تم الاستنجاد بالأساليب اللغوية لتجسيد هذا الاقتناع ، فقيل " النازحون السوريون " عوضاً عن " اللاجئين السوريين " ، ليس حرصاً على التعبير على الوضعية القانونية لهؤلاء فحسب ، بل للدلالة الصريحة أيضاً على الصفة المؤقتة المشتهاة لهذا النزوح[١].

بعد ست سنوات ونيف على الازمة ، بات عدد السوريين في لبنان يناهز المليون ونصف ، قيل الكثير حول الحجم غير المسبوق لتلك الظاهرة وتحدياتها وآثارها الدراماتيكية على كل شيء تقريباً ، من

[١] فارس عصام ، سبل تخفيف عبء اللجؤ السوري الى لبنان، الخميس ١٥ أيار ٢٠١٤

الأمن الى سوق العمل الى الصحة والتربية الى الضغط على البنى التحتية وصولاً الى التركيبة الديموغرافية الطائفية الهشة تقليدياً في لبنان ، واثير الكثير من الهواجس والمخاوف المشروعة وغير المشروعة ، حتى أنه تم الزج بالموضوع في بازار الخطابات السياسية وحملات التعبئة المذهبية والطائفية والعنصرية، لكن على رغم دراماتيكية الانعكاسات المحتملة ، لم يُفعل إلا القليل لإستدراك الأمر.

فالأزمة السورية بكلّ تعقيداتها و تفاصيلها ارست واقعاً مريراً على لبنان وكانت تأثيراتها جد كبيرة على القطاعات الحيوية كافة للدولة اللبنانية وخصوصاً منها ما أثقل به الوضع الإجتماعي والذي كان سيئاً قبل بدء الأزمة السورية وتفاقمت سلبياته بعدها.

لماذا اخترنا هذا الموضوع؟

بعد مخاض عسير وطويل، يمكننا القول أننا شهدنا راهناً اقتناعاً عاماً لدى المراجع الرسمية وغير الرسمية في لبنان وخارجه، بمدى خطورة النزوح أو لنقل الإجتياح الديموغرافي السوري للبنان، والضرورة الملحة لمعالجته بأقصى سرعة مع التأكيد على أن تمادي الحكومة اللبنانية بالإستخفاف بالمشكلة وتباطؤها وتلكؤها في المباشرة بمواجهتها وتأخر المجتمع الدولي والمنظمات العالمية عن القيام بدورها كاملاً وبسرعة في مد يد العون والمؤازرة، قد يؤديان إلى كارثة كبرى تطيح بالتوازنات الدقيقة التي بُني عليها الكيان اللبناني، في حال لم يتم تدارك التفجير الكامل، الممنهج والمتتالي لمقوماته الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية. وقد قذفت هذه الهواجس المستندة إلى الواقع المعيوش، موضوع النزوح إلى الواجهة بحيث تناولته وسائل الإعلام على إختلافها بشكل يومي وقيل فيه الكثير ودارت حوله الندوات والمحاضرات والنقاشات والمساجلات، لكن هذه المداخلات في معظمها، أتت ظرفية، مجتزأة وموجهة وغابت عنها الدراسات الموضوعية الشاملة المبنية على التحليل العلمي والإحصاءات الدقيقة والواقعية. أمام هذه المعطيات، رأينا من المفيد جداً القيام بمحاولة هادفة ومتواضعة في حدود ما قمنا بجمعه بعد بحثٍ مضنٍ، من معلومات وإحصاءات وآراء صادرة عن جهات مختلفة، لتوصيف هذه الأزمة وتحليلها علّنا نوفق بإلقاء الضوء على بعض الجوانب المخفية بما يساعد على تلمس الطرق المتاحة تحضيراً لتفادي الأخطار الداهمة.

منهجية البحث:

فالمنهج المتبع في هذا البحث هو "الوصف التحليلي" الذي يقوم على دراسة ظاهرة النزوح واللجوء وواقع وتأثير هذا النزوح على الوضع الإجتماعي في لبنان من خلال جمع المعلومات والبيانات والمعطيات والعمل على تفسيرها وإصدار التوصيات وطرح الحلول بشأنها بالإستناد إلى أدوات بحث علمية، بالرغم من إعتراض بحثنا بعض الصعوبات وأهمها قلّة المراجع من كتب نظراً لحداثة الأزمة السورية وتغطيتها المباشرة عن طريق المقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات، كما

والتضارب الكبير في الإحصاءات وعدم جود احصاءات محددة و دقيقة صادرة حتى عن مؤسسات الدولة الرسمية[٢].

هل النزوح سيؤدي إلى خلق حالة عدم إستقرار في لبنان؟ وبالتالي هل لبنان قادر على التماسك؟ وهل هذا اللجوء دائم بسبب سؤ إدارة الأزمة من قبل الطبقة السياسية في لبنان و الجهات المانحة؟

وبمعنى آخر، هل سيستطيع لبنان كعادته أن يتجاوز تداعيات النزوح مهما بلغت درجة خطورتها؟ وهل أنه لم يفت الأوان لتقوم الصلطة اللبنانية بخطوات حاسمة نحو الداخل اللبناني ونحو المجتمع الدولي لتفادي حصول الكارثة؟ وهل أن الأزمة ستنتهي مع إنفراج الأوضاع في سوريا أم ستتخطاها بعد تمركز اللاجئين/النازحين في لبنان واستطباب العيش فيه وعزوفهم عن العودة إلى بلادهم؟

هذه هي المحاور التي سنتناولها في بحثنا بحيث أنه سيتضمن قسمين على الوجه الآتي:

- القسم الأول: يتضمن وصفاً للنزوح السوري إلى لبنان وتداعياته بالإضافة إلى مفاهيم اللجوء والنزوح وتحديد موقع السوريين المتواجدين في لبنان ما إذا كانوا نازحين أم لاجئين والإلتباس في وضعهم بغياب أيّة سياسة لجوء وغياب النصوص القانونية الراعية للجوء وما إذا كان يوجد أيّة فرصة لتغيير هذه السياسة في لبنان، بالإضافة إلى آثار هذا النزوح على البلاد إجتماعياً.
- القسم الثاني: يتناول هذا القسم كيفية إدارة أزمة النازحين في ظل إنقسام سياسي حاد في البلاد وإمكانات قليلة مقابل أزمة كبيرة، وعدم وجود رؤية موحدة لمعالجة هذا الموضوع، يضاف إليها وجود شلل سياسي يعيق إيجاد الحلول لهذه الأزمة، كما يتضمن هذا القسم مسألة الإدارة العربية والدولية والوعود المعطاة لمعالجة هذه الأزمة بغية تأمين عودة النازحين وإستقرار لبنان.

[٢] طوق هيام "النزوح.. جرح مفتوح لا تبلسمه إلا العودة"، جريدة المستقبل العدد ٥٥٩٥، الأربعاء ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥

الفصل الاول : النزوح السوري الى لبنان وتداعياته.

القسم الأول: قضية اللاجئين والقانون الدولي

المبحث الأول: مفهوم اللاجئين في المواثيق العالمية

من الثابت أن ظاهرة اللجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، وقد فرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر، وفي هذا الصدد نجد أن هناك إجماعاً دولياً بأن من ارتكب جريمة غير سياسية مهما بلغت جسامتها فإنه لا يعتبر لاجئاً، كذلك فإن صفة اللجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى و مبادىء وأهداف الأمم المتحدة.

والواقع أن مشكلة اللجوء قد ظلت لفترات طويلة مجرد قضية إقليمية لا تشغل المجتمع الدولي حتى تم تأسيس عصبة الأمم التي بذلت جهداً كبيراً من أجل وضع أسس وقواعد قانونية للتعامل مع المشكلة، ووضع الترتيبات الضرورية لمواجهة حالات اللجوء التي خلقتها الحرب العالمية الأولى وكذلك تأسيس مكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين حيث تم التوصل من خلاله إلى وضع اتفاقيات دولية تتناول مجموعات محددة من اللاجئين.

بإمكاننا القول بأن الظرف التاريخي لعب دورا كاشفاً عن تلك القضية فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى وجود سيل من اللاجئين والنازحين وبالتالي طغت الحاجة إلى ضرورة وجود حل دولي لمعالجة قضية اللاجئين، حيث أن الموقف الذي ساد أوروبا على وجه الخصوص في خلال الحربين العالميتين وما نشأ عنهما من تحركات واسعة للسكان من أوطانهم أدى إلى قبول عام بأن أوضاع ومعاملة اللاجئين باتت مسؤولية دولية، وقد توجت الجهود الدولية في تلك المرحلة بالموافقة على اتفاقية الامم المتحدة بشأن وضع اللاجئين عام ١٩٥١ ثم ألحق بها فيما بعد بروتوكول عام ١٩٦٧.

المطلب الأول: مفهوم اللاجئْ في القانون الدولي

هناك العديد من الوثائق الدولية التي تحدد من هم اللاجئون في حكم تطبيقها، كما تحدد الحدود الدنيا للمستويات الأساسية لمعاملة اللاجئين ومن أهم تلك الوثائق على المستوى الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين، والبروتوكول الذي ألحق بها سنة ١٩٦٧ في ذات الخصوص.

تقدم اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ في مادتها الأولى تحديداً لمصطلح اللاجىء "Refugee"، حيث تقرر أنه ينطبق على أي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة ١٩٥١ و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض لإضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج دولة جنسيته وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة، وتضع الإتفاقية الحد الأدنى لمعاملة اللاجئين، بما في ذلك الحقوق الأساسية التي يستحقونها، كما تحدد كذلك المركز القانوني لهم، وتنطوي على احكام بشأن حقوقهم في الحصول على عمل ذي عائد، وعلى رعاية فيما يتعلق بحصولهم على بطاقات هوية شخصية ووثائق سفر، وأن تكون لهم معاملاتهم وحقهم في تحويل أموالهم إلى الدولة الأخرى التي قبلتهم لأغراض إعادة استقرارهم[٣].

بعد أن أحاطت الإتفاقية المذكورة أعلاه الخاصة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئين بالقيود السابقة، ترتب على ذلك وجود تفرقة تعسفية بين نوعين من اللاجئين، أحدهما: اللاجئون قبل ١ يناير ١٩٥١ وفي نطاق أوروبا، وثانيهما: اللاجئون بعد ١ يناير ١٩٥١ داخل أو خارج نطاق أوروبا، وهم موجودون في ظروف النوع الأول ذاتها وربما أشد.
و أمام هذا، ظهرت الحاجة الملحة إلى إلغاء قيد الزمان والمكان، فحرصت الأمم المتحدة على التوصل إلى وثيقة أخرى تعالج هذا الوضع، وكان ذلك ممثلاً في البروتوكول الخاص باللاجئين لعام ١٩٦٧، وتم فيه بالفعل حذف هذين القيدين، وباعتماد هذا البروتوكول، يكون القانون الدولي للاجئين قد سجل تقدماً ملحوظاً في تعريف اللاجئين، وبذلك يكون البروتوكول قد اعتمد التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١ متحرراً من القيد المكاني، حيث لم يربط هؤلاء اللاجئين بأوروبا أو غيرها، وكذلك من القيد الزماني أيضاً، حيث ركز على حذف عبارة "نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١".

على الرغم من أن بروتوكول عام ١٩٦٧ أجهز صراحة على القيدين الزماني والمكاني في تعريف اللاجئين، إلا أنه أبقى على السبب الوحيد للجوء وهو الإضطهاد بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك، لكن الممارسة العملية التي تقوم بها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد أشارت إلى ضرورة توسيع مفهوم اللاجئين، وتمديد الحماية الدولية لبعض الأشخاص الذين تتوافر لهم أسباب لجوء مشابهة لسبب الاضطهاد من أجل الدين أو الجنس أو غير ذلك. وبناء على بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي و اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا، قررت تمديد الحماية إلى: :"الأشخاص المجبرين على البحث عن الملجأ خارج بلادهم الأصلية، أو بلد الجنسية، بسبب العدوان الخارجي، أو الإحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تضع النظام العام في خطر، و في كامل أو بعض هذه البلاد".

[٣] الإتفاقية الخاصة باللاجئين/النازحين عام ١٩٥١

وبناءً على ذلك، فإن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد أضافت توسعاً جديداً بخصوص سبب اللجوء، حيث لم يقتصر اللجوء فقط على سبب الاضطهاد، وإنما أضافت فئة أخرى، هي فئة الأشخاص الذين يفرون من بلادهم بسبب النزاع المسلح، والمتمثل في عدوان خارجي، أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث و اضطرابات تضع النظام العام للبلد كله أو بعضه في خطر.

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام ١٩٥١ وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام ١٩٦٧ الأسباب الداعية لقبول اللاجىء، وهي على النحو التالي:

١. الخوف: ويقصد بالخوف ما كان ناتجاًعن التعرض للتعذيب والإضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجىء الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.
٢. الإضطهاد: وهو ما كان ناتجاً عن التعرض والتهديد للحياة والحرية، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.
٣. التمييز: وهو ينطلق على الإختلافات في المعاملة، والحقوق والفرص، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.
٤. العرق: ويطلق على الإنتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.
٥. الدين: وهو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان، والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.
٦. الإنتماء: يكون الإنتماء سبب من أسباب اللجوء، إذا انعدمت الثقة في ولاء فئة أو تلك للنظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة و الإضطهاد.
٧. الرأي السياسي: وهو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الإضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لا بد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق.

من الآثار المترتبة على الإعتراف بالحق في طلب اللجوء:

- الحق في مباشرة الشعائر الدينية واختيار نوع التعليم الديني لأفراد الأسرة (المادة ٤)، الإستثناء من شرط المعاملة بالمثل (المادة ٧)، الحق في تملك الأموال سواء أكانت منقولة أم عقارية (المادة ١٣)، الحق في العمل المناسب مقابل الأجر (المادة ١٦)، الحق في التعليم (المادة ٢٢/٢)، الحق في الحصول على وثائق تحقيق الشخصية وجوازات السفر (المادتان ٢٨-٢٧)، الحق في تحويل الأموال التي جلبها اللاجىء معه إلى دولة أخرى (المادة ٣٠)، عدم توقيع العقوبة عليه بسبب دخوله إقليم الدولة بطريقة غير قانونية، طالما توافرت فيه شروط معينة (المادة ٣١)، عدم طرده أو إبعاده إلا في أضيق الحدود (المادة ٣٢-٣٣).
- الآثار التي تتعلق بجانب الألتزامات التي تترتب في مواجهة اللأجئ، طيلة فترة تمتعه بالحق في الملجأ، يأتي في مقدمتها الإلتزام بالإمتناع عن أي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري، يمكن أن تعتبره دولة الجنسية أو دولة الإقامة المعتادة ضاراً بأمنها الوطني، وطبقاً لما تكشف

عن خبرة العمل الدولي، فإن لدولة الأصل الحق في أن تتقدم إلى دولة الملجأ بطلب تقييد حركة اللاجيء، سواء في عقد الإجتماعات أو في القيام بأية أنشطة مشابهة، متى أدركت هذه الدولة أي دولة الأصل أن مثل هذه الأنشطة من شأنها أن تهدد مصالحها، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن التزام دولة الملجأ بمراقبة تصرفات اللأجيء بما يضمن وفاءه بالتزاماته في هذا الصدد، هو من قبيل الألتزام ببذل الجهد وليس من قبيل الألتزام بنتيجته[٤].

اما الآثار المترتبة على دولة الملجأ فهي :

- ❖ عدم الإعادة القسرية: مبدأ عدم الإعادة القسرية على النحو المبين في إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين، ينص على أنه ينبغي ألا يعاد أي لاجيء، بأية صورة من الصور إلى أي بلد يكون معرضاً فيه لخطر الاضطهاد، وقد استمد تعبير عدم الإعادة القسرية من الفعل الفرنسي "Refouler" الذي يعني الدفع إلى الوراء أو النبذ، وقد أشير لأول مرة إلى فكرة أنه يجب ألاّ تعيد أي دولة أشخاصاً إلى دول اخرى في ظروف معينة في المادة ٣ من اتفاقية اللجوء السياسي الموقعة في مونتيفيديو عام ١٩٣٣ التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بألا تقوم بطرد اللاجئين المقيمين من إقليمها وبألا تمنعهم من دخوله بواسطة إجراءات للشرطة مثل الطرد أو عدم القبول عند الحدود "Refoulement"، ما لم يتطلب ذلك الأمن الوطني أو النظام العام والتزمت كل دولة "بألا ترفض في أي حال من الأحوال دخول اللاجئين إقليمها عند حدود بلدان منشئهم".
- ❖ تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين: نصت المادة ٣٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ على ثلاثة ضمانات أساسية للاجيء فيما يتعلق بإبعاده من إقليم الدولة التي يوجد فيها وهي على النحو التالي:

- تقييد سلطة الدولة في إبعاد اللاجئين، بحيث لا يكون هذا الإبعاد إلا على سبيل الاستثناء وعندما تقتضيه أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.
- ضرورة اتباع إجراءات معينة فيما يتعلق بقرار الإبعاد والطعن فيه، حيث يتعين على دولة الملجأ عدم إبعاد اللاجيء الذي يقوم في مواجهته سبب من هذه الأسباب بمقتضى قرار يصدر من جهة قضائية أو إدارية طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، على أن يسمح للاجيء بتقديم دفاعه ضد هذا القرار وإثبات أن استمرار وجوده داخل الإقليم لا يتعارض مع مقتضيات الأمن القومي للدولة أو نظامها العام، وتمكينه من الطعن في ذلك القرار أمام الجهة المختصة، إلا أن هذه المادة ذاتها في فقرتها الثانية أعطت للدولة الحق في حالة وجود ظروف اضطرارية تتعلق بأمنها القومي أن تتخذ قرار الأبعاد في أقصر وقت ممكن وبالتالي في مثل هذه الحالة يصبح من المتعذر على اللاجيء الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة المطلوبة لإثبات براءته.

[٤] مراد أمينة، المركز الديمقراطي العربي، الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي ٢٠١٧/٤/١

- يتعين على الدولة الملجأ في حالة ما إذا أصبح قرار الإبعاد نهائياً وواجب التنفيذ بصدوره بالشكل والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٢، عدم تنفيذ هذا القرار فوراً، وإنما يجب أن تمنح اللاجىء مهلة معقولة يبحث في خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يتهدده فيها الإضطهاد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانات الواردة في نص المادة ٣٢ من الإتفاقية لا يستفيد منها إلا اللاجئون الموجودون على إقليم الدولة بصفة قانونية ومشروعة، أما غيرهم من اللاجئين بصورة غير قانونية و غير مشروعة، فإن النص يراهم غير جديرين بالتمتع بهذه الضمانات، وهو ما ينطوي على التمييز في المعاملة بين اللاجئين الموجودين بصورة قانونية وأولئك الموجودين بطريقة غير قانونية ويتعارض مع روح المادة ٣١ من الإتفاقية نفسها التي أشرنا إليها آنفاً[٥].

❖ المأوى المؤقت: ويقصد به أنه إذا كان من حق الدولة عدم منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب، فليس من حقها، ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر، حرمان اللاجىء من فرصة الحصول على هذا الملجأ في إقليم دولة أخرى، وبالتالي يتعين عليها أن تمد للاجىء يد العون سواء بالسماح له بدخول إقليمها والبقاء فيه لمدة معينة أو بتأجيل طرده أو إبعاده إن كان موجوداً بالفعل داخل الإقليم لمدة معينة وبالشروط التي تراها مناسبة حتى يستطيع الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى أو يتمكن من الحصول على الملجأ فيها.

ويتضح من ذلك أن فكرة المأوى المؤقت هي محاولة للتوفيق بين مصلحة الدولة في السيادة الإقليمية وعدم قبول اللاجئين داخل إقليمها ضد إرادتها من ناحية، ومصلحة اللاجىء الملحة في تجنب الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تلاحقه أو التعرض لأي خطر آخر يتهدد حياته من ناحية أخرى.
وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ إلى فكرة المأوى المؤقت، في المادة ٣١ وذلك بالنسبة للاجئين الموجودين داخل إقليم الدولة بصفة غير قانونية ثم قدموا أنفسهم للسلطات المختصة في أقرب وقت ممكن، وفي المادة ٣٢ المتعلقة باللاجئين الموجودين في الإقليم بصفة قانونية ولكن قامت في حقهم أسباب خاصة بالأمن القومي أو النظام العام لدولة الملجأ تستدعي إبعادهم، فألزمت الدولة في كلتا الحالتين بأن تمنح اللاجىء قبل طرده أو إبعاده مهلة معقولة لتسوية أوضاعه.

❖ التزام الدولة الملجأ بتوفير حد أدنى مناسب من المعاملة: أو بمركز قانوني لا يختلف كثيراً عن المركز الذي تعترف به لمواطنيها، أو على الأقل تعترف له بمركز يماثل ذلك الذي تسلم به للأجانب الذين يقيمون على إقليمها بصورة معتادة، وقد استقر الرأي في الفقه على أنه إذا

[٥] خليفة عادل ، "اللاجئون/النازحون في القانون الدولي العام"، جريدة الأخبار عدد ٢٢٠٤، الخميس ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٤

وجدت الدولة أن ثمة ما يدعوها إلى التمييز بشكل عام بين المواطنين و اللاجئين، فإن ذلك ينبغي أن يكون في أضيق الحدود.

- التزام دولة الملجأ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مباشرتها لمهامها من أجل تسهيل واجباتها في الإشراف على تطبيق أحكام الإتفاقيات ذات الصلة، وبالذات أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المكمل لها.

- التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها وبإرادتها المنفردة في أي لحظة ما لم تجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجىء في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفاً أفضل للحياة[٦].

المطلب الثاني : اللاجئون في ضوء القانون الدولي الإنساني

يتضمن قانون اللاجئين تعريفاً دقيقاً للاجئ وعلى العكس، فإن القانون الإنساني لا يزال غامضاً للغاية في هذا الشأن، بل نادراً ما يستخدم هذا المصطلح. غير أن هذه الملاحظة لا تعني أن القانون الإنساني يهمل اللاجئين، حيث انهم يتمتعون بالحماية إذا كانوا تحت سلطة أحد أطراف النزاع

ففي حالة نشوب نزاع مسلح دولي، يتمتع مواطنو أي بلد بعد فرارهم من الأعمال العدائية واستقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب إتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩/٨/١٢، على أساس أنهم اجانب يقيمون في أراضي طرف في النزاع (المواد ٣٥ إلى ٤٦ من الإتفاقية الرابعة). وتطالب الإتفاقية الرابعة البلد المضيف بمعاملة تفضيلية، والإمتناع عن معاملتهم كأجانب أعداء على أساس جنسيتهم لا غير، نظراً إلى أنهم لا يتمتعون كلاجئين بحماية اية حكومة (المادة ٤٤ من الإتفاقية الرابعة). وقد عزز البروتوكول الأول سنة ١٩٧٧هذه القاعدة، فذكر أيضاً حماية عديمي الجنسية (المادة ٧٣ من البروتوكول الأول). ويتمتع اللاجئون من بين مواطني أي دولة محايدة في حالة اقامتهم في أراضي دولة محاربة بالحماية بموجب الإتفاقية الرابعة، وذلك إذا لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين دولتهم والدولة المحاربة. وتحافظ المادة ٧٣ من البروتوكول الأول على هذه الحماية حتى إذا كانت العلاقات الدبلوماسية موجودة.

[٦] أبو الخير احمد عطيه، "الحماية القانونية للاجىء في القانون الدولي"، دار النهضة العربية ٣٢-١٩٩٧

وتقضي اتفاقية جنيف الرابعة من جهة أخرى بأنه "لا يجوز نقل أي شخص محمي في أي حال إلى بلد يخشى فيه الإضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية" (مبدأ عدم جواز الطرد المادة ٤٥ الفقرة ٤ من الإتفاقية الرابعة .

وفي حالة إحتلال أراضي دولة ما، فإن اللاجئ الذي يقع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها يتمتع أيضاً بحماية خاصة، إذ إن الإتفاقية الرابعة تحظر على دولة الإحتلال القبض على هذا اللاجئ، بل تحظر عليها محاكمته أو ادانته أو ابعاده عن الأراضي المحتلة (المادة ٧٠ الفقرة ٢ من الإتفاقية الرابعة).

بيد أن مواطني أي دولة الفارين من نزاع مسلح للإقامة في أراضي دولة لا تشترك في نزاع دولي لا يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، ما لم تقع الدولة الأخيرة بدورها فريسة لنزاع مسلح داخلي. ويتمتع اللاجئون عندئذٍ بالحماية بناء على المادة الثالثة من اتفاقية جنيف. وفي هذه الحالة، يقع هؤلاء ضحية لحالتين من النزاع: أولاً في بلدهم، ثم في البلد المضيف .

أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنها ترى نفسها مسؤولة مباشرةً عن مصير اللاجئين الذين هم الضحايا المدنيون للنزاعات المسلحة أو للإضطرابات، ويتوقف عمل اللجنة الدولية المخصص لهؤلاء اللاجئين بصورة خاصة على حمايتهم بموجب القانون الدولي الانساني.

وتتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الانساني لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة لإتفاقية جنيف الرابعة. وتحاول في مجال عملها الميداني أن تزور هؤلاء اللاجئين إستناداً إلى إتفاقية جنيف الرابعة، وتوفر لهم الحماية والمساعدة الضرورية.

وغالباً ما لا يتمتع اللاجئون بالحماية بموجب القانون الدولي الانساني، كما سبق بيان ذلك، نظراً إلى أن البلد المضيف ليس طرفاً في نزاع مسلح دولي أو ليس عرضة لأي نزاع داخلي. ويتمتع اللاجئون عندئذ بالحماية بموجب قانون اللاجئين وحده، وينتفعون بأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكقاعدة عامة لا تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذه الحالة إلا بصفة فرعية، إن كانت المنظمة الوحيدة في ميدان العمل. أما إذا حلت محلها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات، فإنها تنسحب من ميدان العمل لتخصص جهودها للمهمات التي يمكن لها أن تفيد من عملها المميز، وتقدم خدمات وكالتها المركزية للبحث عن المفقودين اللاجئين في كل وقت. وفضلاً عن ذلك، فقد ابتكرت برامج طبية جراحية في زمان الحرب للاجئين الجرحى. ومع ذلك، فإنها تشعر بأنها معنية عندما يواجه اللاجئون مشكلات أمنية خطيرة في البلدان المضيفة،لا سيما إذا تعرضت مخيماتهم الواقعة بالقرب من الحدود لأعمال العنف، بل حتى لعمليات عسكرية. وفي هذه الحالات، تجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي نفسها في وضع يمكنها من أداء دور الوسيط المحايد والمستقل، وتتوفر لها اختصاصات مماثلة لاختصاصات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما مشكلات الأمن في مخيمات اللاجئين، فإنه تجدر الإشارة إلى وجهيها التاليين: تحديد مكان المخيمات في المناطق الخطرة المعرضة لأعمال العدائية بالقرب من الحدود من جهة، وتواجد

المحاربين في مخيمات اللاجئين من جهة أخرى. ولا شك في أن القانون الدولي الإنساني يوفر بعض الحلول للتغلب على هذه المشكلات الأمنية شرط إحترام هذا القانون.

وعندما تختص اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالعمل، فإنهما تؤديان عملهما معه، ويسمح تشاورهما وتنسيق جهودهما على نحو وثيق بإغاثة الضحايا على أفضل وجه.

وتمثل مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم إحدى المشاغل الرئيسيه للجنة الدولية للصليب الأحمر. ففي واقع الأمر، حتى إذا لم تكن تشارك كقاعدة عامة في عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، فإنها ترى أنه يجب على الدول والمنظمات المعنية أن تحدد بالضبط موعد وشروط عودة اللاجئين إلى أوطانهم. ولا جدال في أن معرفتها التامة بالبلد الأصلي للاجئين تسمح لها بتكوين فكرة مفصلة وبتقديم توصيات بشأن عودة اللاجئين إلى أوطانهم مع ضمان أمنهم وكرامتهم. وقد حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من مرة من مخاطر الإعادة المبكرة إلى الوطن في مناطق غير مستقرة أو في المناطق التي دمرت فيها البنى الأساسية[٧].

وينبغي أن نذكر هنا اشكالية الألغام المضادة للأفراد التي تضر اثارها المخربة بالسكان المدنيين على الأخص. واذا كانت هذه الألغام تتسبب أحياناً في تهجير الأهالي، فإنها تتسبب أيضاً في إعاقة تعمير البلدان التي عانت من ويلات الحرب، وتمثل أيضاً عائقاً كبيراً لعودة اللاجئين والمهجرين إلى أوطانهم وترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الحظر التام للالغام المضادة للأفراد سيسمح وحده بوضع حدّ لهذه الآفة الحقيقية .

[٧] جان فيليب لافوابيه، "اللاجئون/النازحون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر "، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣٠٥، ٣٠ نيسان ١٩٩٥

المبحث الثاني: السوريون في لبنان هم لاجؤون أم نازحون ؟

المطلب الأول : مفهوم أزمة اللجوء والنزوح .

إن الأزمات في بعض الأحيان تتصف بالمفاجأة ونقص المعلومات والتعقيد والتشابك في الأمور أثناء حدوثها: بالإضافة إلى فقدان السيطرة أو ضعف السيطرة على الأحداث مما يتطلب أفراداً ومؤسسات وقيادات إستعدوا لمثل هذا من أجل إتخاذ قرارات سريعة لا تحتمل التأجيل.

يختلف مفهوم الأزمة عن المفاهيم الأخرى، لذا يجب إلقاء الضوء على هذه المفاهيم لكي يسهل علينا التمييز بينها وبين المصطلحات الأخرى

١-الحادث: يعبر الحادث عن شيء (أمر) فجائي غير متوقع، تم بشكل سريع وإنقضى أثره فور إتمامه. ولا يكون له صفة ألإستمرار أو الإمتداد بعد حدوثه الفجائي العنيف بل تتلاشى آثاره مع تلاشي تداعيات الحادث ذاته، ولا تستمر خاصةً إذا لم تكن هناك ظروف أخرى دافعة لهذا الإستمرار.

٢-الواقعة: هي شيء حدث وإنقضى أمره، وهي خلل في مكوّن أو جودة أو نظام فرعي من نظام أكبر ومثل ذلك حدوث خلل في أحد الصمامات أو المولدات في مفاعل نووي لم يترتب عليه حدوث تهديد لنظام المفاعل بأكمله خاصةً وقد تم إصلاح العطل.

٣-مفهوم الصراع: حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل الرمزي للنظام، للخلل أو الإضطراب ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الإفتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام.

مفهوم الصدمة: تعني الصدمة شعوراً فجائياً حاداً نتيجة تحقق حادث غير متوقع الحدوث، أو مطلوب إحداثه أو سلم بحدوثه.. وهو شعور مركب بين الغضب والذهول والخوف.

أما مفهوم الأزمة فهي موقف أو حدث ينتج عن تغيرات بيئية مولدة لأزمات أخرى أو تهديد، أو خطرمتوقع أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمجتمعات والمنظمات والدول والتي تحد من عملية إتخاذ القرار ، وهي تتميز بضيق عامل الوقت والشعور بالضبابية والإضطراب مما يولد القلق والإرتباك، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية .

وعلى هذا، فإن الأزمة إنما تعبّر عن لحظة حرجة وخطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره. وتمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعهم في مأزق ألإختيار بين ما يمكن أن يتخذوه من قرارات في ظل ألشعور السائد بعدم التأكد، وقصور المعارف، واختلاط الامور بعضها مع البعض الآخر بحيث تتداعى أمامهم الأحداث، ويلوح أمامهم المجهول لما يمكن أن تؤول إليه أمور الأزمة فيما بعد وما تتمخض عن النتائج

على أن الأزمة في هذا المفهوم تأخذ بُعدين أساسيين هما:

١-بُعد الرعب والذُعر الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية.

٢-بُعد الزمن: وهو الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لإتخاذ قرار سريع حازم وصائب لا يتضمن أي خطأ لأنه لا يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ، لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

فالأزمة بهذا المفهوم عبارة عن حلقات متتابعة، وأحداث تراكمية اللاحقة من السابقة وعلى هذا، فإنه وطبقاً لهذا المفهوم وإنطلاقاً من البُعد الأول وهو تهديد الكيان الإداري بأكمله والتأثير فيه، فإن أي حدث لا يحمل في طياته مفهوم الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان ويعدّ واقعة. وعلى وجه آخر إذا كان الأثر يُحدث خللاً في الكيان الإداري بحيث يشل حركته ويجعله عاجزاً عن القيام بدوره كالحالة قبل الأزمة وغالباً ما يتجاوزه إلى حدٍ بعيد فإن ذلك هو الأزمة بعينها.

بغض النظر عن الطريقة في رصد الأمور وتحليلها، ثمة إجماع كامل أن العالم العربي حالياً يعيش أزمة غير مسبوقة في تاريخه، من حيث التراجع والإنهيار والتخلف الحضاري... ربما لا يصح مقارنتها بأي فترة تاريخية أخرى، إلا بفترة غزو المغول[٨].

كل دولة عربية بلا إستثناء تقريباً لها مشاكل ظاهرة تشمل أبعاداً سياسية ودينية وطائفية وإجتماعية وإقتصادية... لكن تظل الأزمة السورية في الواجهة الآن، بإعتبارها الأزمة الكبرى التي تمثل تهديداً غير مسبوق لمفهوم العروبة ذاتها إن جاز التعبير التي بُنيت على مدار أكثر من ١٤ قرناً، كانت دمشق حجر الأساس فيها، بكل مراحلها التاريخية، وتقلباتها العصرية...

الصورة قاتمة جداً، مع كل الأحداث الدموية التي تشهدها سوريا، ومشاهد مئات الآلاف من الجثث والمجازر والضربات الكيماوية والإرهاب والتطرف والنزاع الطائفي والقنابل والتعذيب والبراميل المتفجرة، واللاجئين الموزعين في أقطار الأرض والأطفال الأيتام وذوي الإعاقة...

ذلك يشكل أزمة بكل ما للكلمة من معنى أصبح لبنان يعاني من تداعياتها بالحد الذي يستوي مع دولة النزاع[٩].

والنازح يختلف عن مفهوم اللاجيء المذكور سابقاً إذ هو شخص ينتقل من مكان إلى آخر ضمن البلد الواحد سعياً وراء رزق أو هرباً من كارثة أو إضطهاد.

فحق اللجوء وعدم الإعادة القسرية أصبحا جزءاً لا يتجزأ من الأعراف الدولية الملزمة، بمعزل عما إذا كانت الدولة موقعة على إتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ، بالإضافة إلى ذلك ، لبنان

[٨] مشعان الشاطري، "مفهوم الأزمة، خصائصها ومراحل نشوئها"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية تاريخ ٢٠١١/٦/١٨

[٩] محمد الأزن، "الأزمة السورية مصطلحات الحرب/الثورة"، الرصيف، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٧

ملتزم بمبدأ عدم الرد وفق المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنّه " لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الإلتجاء إليها هرباً من الإضطهاد"[١٠].

ويرد المبدأ أيضاً في إتفاقية مناهضة التعذيب ، التي صادق عليها لبنان ، التي تلزم المادة الثالثة منها الدول الموقعة بأنه " لايجوز لأي دولة طرف أن تطرد أي شخص إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الإعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب" كما تنص هذه الإتفاقية على أنه " لايحق للدولة المضيفة ترحيل اللاجئ إذا كان سبب اللجوء لايزال قائماً أي خطر الموت "[١١].

المطلب الثاني : أسباب ودوافع عبور السوريين إلى الداخل اللبناني ؟

منذ بدء الأزمة السورية ، شهد لبنان البلد الجار لسوريا والذي تربطه بها علاقات إقتصادية، إجتماعية وتاريخية ، حركة نزوح غير مسبوقة للمواطنين السوريين عبر المعابر الحدودية حيث وصل عدد النازحين السوريين إلى ما يفوق المليون بحسب الإحصاءات ويرجح أن يكون العدد أكبر في ظل الحدود المفتوحة بين البلدين وصعوبة ضبط هذه الحدود على إمتداد الوطن وبالتالي أصبح النازحون يشكلون ما يقارب ثلث عدد سكان لبنان وبالطبع فإن هذه الحال ألقت بثقلها على النواحي الإجتماعية والإقتصادية والأمنية في لبنان ، وبالتالي فإن هذه الأعباء دفعت بالإقتصاد اللبناني إلى التراجع وهو الذي كان يعاني من مشكلاته أصلاً ، حيث إزدادت المزاحمة الإقتصادية إضافة الى إرتفاع معدل التضخم بشكل أكبر ما انعكس على أسعار السلع والمواد الإستهلاكية والغذائية كما أسعار إيجار العقارات .

فالنزوح السوري إلى لبنان أدى إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي بعد عام ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى تراجع كبيرعلى الصعد الإجتماعية كافة أكان بسبب إرتفاع معدلات البطالة بسبب المزاحمة السورية لليد العاملة وضعف الإقتصاد الوطني الذي أدى بدوره إلى إقفال العديد من المؤسسات الخدماتية وغيرها بالإضافة إلى إرتفاع معدل الفقر في البلاد ليلامس حدود لم يسبق للبنان أن شهدها أو بسبب تأثير النزوح المباشر على خدمات قطاع التعليم ، المياه ، الصرف الصحي ، الكهرباء ، بنى تحتية، طرقات [١٢]...

شهد لبنان تدفق مئات الآلاف من السوريين على مراحل عدة عبر حدوده الشرعية وغير الشرعية وبوتيرة متفاوتة حتى ناهز عددهم لتاريخه ما يقارب المليوني نازح (لاجئ) حيث إنقسمت أسباب هذا النزوح (اللجوء) إلى عدة عناصر منها بشكل أساسي البحث عن الأمن والأمان وهرباً من المعارك العسكرية الضارية ، أو لغرض علاج الجرحى والمصابين أو أصحاب الأمراض المزمنة ، أو بحثاً عن رزق مفقود في سوريا. ومع تزايد حدة الحرب في سوريا وتفاقم الأزمة الإنسانية تصاعدت

---

[١٠] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨

[١١] اتفاقية مناهضة التعذيب ٢٦ حزيران ١٩٨٧

[١٢] ايلي يشوعي، **"انعكاس الأزمة السورية على الإقتصاد اللبناني"**، الثلاثاء ٤ آذار ٢٠١٤
http://www.mcaleb.org/ar/mahrajanalkitab/2014_02_12_10_23_05/362-azmatelsouriya.html

وتيرة اللجوء إلى خارج البلاد وكان للبنان البلد الجار وصاحب الحدود المشتركة مع سوريا على طول أراضيه الحصة الأكبر من النازحين (اللاجئين) الذين فاقت أعدادهم المتوقع ، الأمر الذي شكل عبئا كبيراً على كافة القطاعات من إقتصادية وإجتماعية وتربوية وصحية .

" لبنان ليس بلد لجوء" هذه كانت صرخة المسؤولين اللبنانيين دائماً على مدار عقود، فلبنان ليس من الدول التي وقعت على الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ فضلاً عن إفتقاده لإطار قانوني وطني شامل أو مناسب يحكم وضع اللاجئين على أرضه وهكذا يعامل اللاجئون وطالبو اللجوء كأنهم مهاجرون غير نظاميين . وعادة ما يميل اللاجئون إلى العيش في المناطق الحضارية في منازل خاصة ولا يعيش في المخيمات سوى اللاجئين الفلسطنيين . فاللاجئون من غير الفلسطنيين أو اللاجئون الفلسطينيون غير الحاملين للوثائق الرسمية لا تعترف السلطات اللبنانية بأحقيتهم في التمتع بوضع اللاجئين ، مع الإشارة الى أنّ مخيمات للنازحين (اللاجئين) السوريين في العديد من المناطق اللبنانية كانت بطريقة إختيارية وليس إلزامية. ومع ذلك فنحن نرى أن السلطات اللبنانية تمنح السوريين حق الدخول الآمن ولا تلقي القبض عليهم بتهمة الدخول غير الشرعي للبلاد فضلاً عن منحهم المساعدة وتيسير سبل تقديم المساعدات لهم ، كما إنها لا تنفذ أوامر الترحيل التي قد تصدر لمجرد إرتكاب جرم الدخول أو البقاء على نحو غير شرعي في البلاد، وصارت السلطات اللبنانية تدعم عملياً القرار الرسمي بوقف ترحيل السوريين.

إلاّ أنّ تلك السياسة الإيجابية تجاه النازحين (اللاجئين) السوريين لم تخل حالياً من العيوب التي تجلّت في نتائج هذا النزوح (اللجوء) على البلاد على الأصعدة كافة وفي إبراز ضعف الحكومة اللبنانية وغياب الإستعدادات لديها للتعامل مع قضايا النازحين (اللاجئين) وإدارتها ولوضع برامج وآليات مناسبة لذلك. في حين كان على هذه التجربة أن تزيد الوعي بين صانعي القرار السياسي اللبناني وجميع أصحاب المصلحة بمدى الحاجة لوضع سياسة لجوء واضحة وصحيحة في لبنان. ويؤمل أن يستفاد من إتجاه " الإستثناء السوري" ليصبح نقطة الإنطلاق لمثل تلك السياسة حتى تتماشى مع مبادئ التعامل مع اللاجئين وحقوق الإنسان والمعايير وآليات الحماية الدولية.

١- هم طالبو لجوء :

لا شك أن العلاقات اللبنانية السورية قديمة جداً حتى ما قبل إستقلال البلدين ، نتيجة الإتصال الجغرافي على إمتداد الوطن وتداخل المناطق اللبنانية والسورية ببعضها ، أضف إلى ذلك العناصر الإجتماعية من زواج وقربى وتواصل شبه دائم خاصة في المناطق الحدودية المتداخلة ، و لا يَخْفَ عن أحد تأثر لبنان الكبير بالوجود السوري العسكري منذ بدء الحرب اللبنانية وحتى تاريخ إنسحابه في العام ٢٠٠٥ ، أضف إلى ذلك وجود أعداد كبيرة من العمال السوريين طيلة فترة إعمار لبنان بعد نهاية الحرب اللبنانية في العام ١٩٩٠ وحتى تاريخه ألى أن وقعت الأزمة السورية والتي عانى ويعاني لبنان من جرائها الكثير من المشاكل . فالإحتقان الإجتماعي ناتج عن هذه الأزمة وله أسباب متعددة منها عدد النازحين بالنسبة إلى عدد اللبنانيين وهو قارب ثلث الشعب اللبناني ، إلى التوزيع الديموغرافي للاجئين (النازحين) وكثافة أعدادهم في المناطق المهمشة أصلاً، إلى عدم وجود دعم

مالي كافٍ إلى إجراءات حكومية غير كافية، فلبنان يحتضن لاجئين (نازحين) سوريين أكثر من أي بلد آخر في العالم بنسبة ٣٨% من مجموع عدد النازحين السوريين[١٣] .

فلبنان الذي كان يستوعب حوالي نصف مليون سوري قبل بدء الأزمة السورية بصفة عمال وطالبي رزق ، أصبح أمام واقع يحمّله عبء ثلاثة أضعاف هذا الرقم ، وبالعودة إلى مفهوميّ اللجوء والنزوح في القانون الدولي ، فإنّ هذا التعبير لا يزال غير مفهوم ولا يستعمل بطريقة ثابتة ومستقرة في اللغة اليومية ، فغالباً ما تخلط وسائل الإعلام بين اللاجئين و أولئك الذين يهاجرون لأسباب إقتصادية وبين المجموعات المضطهدة في بلدانها وغير القادرة على مغادرة حدودها الدولية أي النازحين داخلياً. في حين أن باحثين في القانون الدولي يرون أن النازحين هم أشخاص لم يجتازوا حدوداً دولية ولكنهم فروا أيضاً من ديارهم لسبب من الأسباب، وقد يكونون خرجوا لدولة أخرى لكن لم يتم إحصاؤهم أو أخذ جوازاتهم عند عبور الحدود.

وتجدر الإشارة إلى أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الإختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى ، فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بلا رغبة وإختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه قد يحدث فجأة من دون سابق تخطيط وقد يكون شاملاً دون أن يحمل النازحون ما يكفيهم من إحتياجاتهم المادية والعينية.

في حين إن المهاجر هو الشخص الذي ينتقل سواء بصورة فردية أو جماعية من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل إجتماعياً أو إقتصادياً أو دينياً أو سياسياً ، إنتقالاً إرادياً وطوعياً التماساً لحياة افضل[١٤].

٢- لماذا نسميهم نازحين ؟

بالعودة إلى التعريفات التي سبق وقدمناها ، نرى بأن كل الصفات تنطبق بشكل أو بآخر على الوجود السوري في لبنان فالسوريون الذين دخلوا وتواجدوا في لبنان ينطبق عليهم وصف المهاجر وهو الشخص الذي ينتقل سواء بصورة فردية أو جماعية من موقع الى آخر بحثاً عن وضع أفضل إجتماعياً أو إقتصادياً أو دينياً أو سياسياً . باعتبار ان هذا الوجود السوري كان إرادياً وطوعياً والتماساً لحياة أفضل ، أمّا السوريون الذين دخلوا لبنان بعد بدء الأزمة السورية وإحتدامها عسكرياً فيمكن التمييز بينهم تحت وصفين ، أولاً وصف اللاجئين الذين لجأوا إلى لبنان وتم قيدهم من قبل منظمة الأمم المتحدة UNHCR والثاني وصف النازحين سواء منهم الذين نزحوا داخل بلادهم من مناطق الى مناطق أخرى أكثر أمناً وسلماً ، أو النازحون الى لبنان والذين دخلوا لبنان سواء بطرق شرعية أو غير شرعية ولم يتم احصاؤهم أو تسجيلهم من قبل منظمة الأمم المتحدة UNHCR ، وهم بالتالي لا يحوزون صفة اللاجئ في لبنان.

---

[١٣] لينا الخطيب، تداعيات أزمة النازحين السوريين على لبنان، جريدة الحياة، الاربعاء ١٠ كانون الأول ٢٠١٤

[١٤] المادة ٤٤ و ٧٠ من معاهدة جنيف، الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨

البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدات جنيف بخصوص ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام ١٩٧٧ مادة ٧٣.

أما السؤال الذي يطرح فهو لماذا الإصرار من قبل المعنيين في لبنان على تسميتهم نازحين وليس لاجئين ؟

الجواب على هذا التساؤل يكمن في كواليس السياسة اللبنانية والتي برزت ليس فقط في نقص السياسات العامة الواضحة لمجابهة الأزمة. إنما أيضاً في تجنب إستخدام مفردات اللجوء ، حيث نلحظ بشكل لافت حرص الحكومة في إستبدال مفردات اللجوء بمفردات لها معان مختلفة في مجمل الوثائق والمراسلات الرسمية ، والمثال الأبرز على ذلك هو إستبدال مفردة "اللاجئ " بمفردة " النازح" رغم إختلاف المعنى بحسب التعريفات التي قدمنا آنفاً فلماذا هذا التبديل ؟ ولماذا هذا الإصرار على فرض هذه المفردة في سياق يخرجها عن معناها ؟

جواباً على ذلك ، نجد فرضيات عدة تؤشر كلها إلى سعي حكومي إلى التخفيف من هذه الأزمة وتداعياتها . الفرضية الأولى هي التي ترمي إلى تهدئة مخاوف الرأي العام الذي ربما يخشى أن ينتهي اللجوء السوري إلى ما إنتهى اليه اللجوء الفلسطيني ، بحيث يؤدي إختلاف المفردات المستخدمة إلى التخفيف من الميل إلى مقارنة هاتين الفئتين. والفرضية الثانية ، هي تأكيد لبنان مجدداً رفضه الكلي لكل أشكال اللجوء بحجة أنّه ليس بلد لجوء ولا يمكنه أن يكون كذلك لصغر حجمه وإمكاناته بحيث يتم تظهير وجود اللاجئين السوريين على أرضه على أنّه أمر واقعي مجرد عن أي إعتراف قانوني بأوضاعم وبحاجتهم إلى الحماية ، فكأنه بذلك يحفظ حقه كاملاً لإعادة النظر في مشروعية هذا الوجود في أي حين . وربما يكون هناك فرضية ثالثة ، تجعل من بعض الفرقاء السياسيين اللبنانيين يعتبرون سوريا ولبنان بلداً واحداً بحيث يصح بذلك إعتبار لجوء السوريين بمثابة نزوح لهم داخل " بلد واحد " بنظرهم .

مهما كانت الأسباب فإن الموقف اللبناني الرسمي هنا يتماشى تماماً مع سياسات لبنان السابقة، كما يتفق مع موقف لبنان الرافض تماماً للإعتراف بإتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١، إلى درجة أنه وصف دعوته الى مؤتمر برلين على أنه فخ لحمله على إقرار هذه الإتفاقية.

وبالتالي فإن إستخدام عبارة " نازحون " إنما يستهدف بالدرجة الأولى الجمهورين اللبناني والسوري والغاية منها نفسية أكثر منها قانونية ، في حين أن الواقع يثبت أن قسماً من السوريين هم لاجئون طالما أنه تم إحصاؤهم وتسجيلهم من قبل منظمة الأمم المتحدة على أنهم لاجئون وقد تداركت الحكومة اللبنانية ذلك مؤخراً ، وبالتالي يمكن إطلاق صفة النازحين على القسم الآخر الذي عبر الحدود بإتجاه لبنان ولم يتم إحصاؤه أو تسجيله بصفة لاجئ من قبل المنظمة الدولية.

هذا الأمر أدّى بالتالي إلى إستقبال جميع اللاجئين (النازحين) السوريين دون إقرار أي خصوصية لهم ، وهو نتيجة طبيعية لما سبق ، فأمام رفض الإعتراف بظاهرة اللجوء، كانت الدولة أمام حل من حلين ، فإما ترفض جميع الوافدين ، وهو أمر مستحيل وأما تقبلهم كلهم ، وهذا ما حصل . فلا يمنح الذين يفرون من منطقة حربية معينة او الذين يقدمون أدلّة على إستهداف شخصهم أي خصوصية مقارنة مع الذين بإمكانهم الإقامة في سوريا بشكل آمن ، إنما يعامل الجميع على قدم المساواة لجهة

شروط الدخول أو الإقامة والسكن ، وقد تجلّى ذلك من خلال فرض رسم إقامة على المواطنين السوريين كافة بعد إنقضاء حوالي ست سنوات على إقامتهم في لبنان .

القسم الثاني : هل من سياسة لجوء في لبنان ؟

المبحث الأول : لبنان والنزوح السوري

قد يكون مصطلح " الكارثة الإنسانية " التوصيف الأكثر دقة لما تعيشه سوريا الآن ، فالأوضاع السائدة لم تعد مجرد إنعكاسات لصراع ظهرت نتائجه السلبية على جميع الأصعدة والقطاعات منذ حوالي ست سنوات ، إنما أصبح الوضع الراهن مأساة يعيشها السوريون ، وواقعاً يومياً يفرز ثقافة جديدة ومعطيات متغيرة سواءً وجِدوا داخل أو خارج سوريا[١٥].

المطلب الأول : سياسة النزوح في لبنان ؟

شكلت "ورقة سياسة النزوح " التي صادقت عليها الحكومة اللبنانية في ٢٠١٤/١٠/٢٣ الورقة الأولى من نوعها منذ بدء تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان من العام ٢٠١١ وقد إعتمدت هذه الورقة لتقديمها رسمياً في مؤتمر دولي في برلين حول وضع اللاجئين السوريين بعد إنتقاد المجتمع الدولي للبنان لعدم وجود إستراتيجية لديه لمعالجة هذه الأزمة وبأن الحكومة أقرّت ضمناً بالورقة أنها لا تجهد نفسها لوضع سياسات إلا عند الضرورة ، فهي تتعامل عموماً مع المشاكل بنوع من التراخي من خلال إنكارها أو التخفيف من شأنها ، لتعود وتضع سياسات عند تفاقمها وغالباً تحت وطأة الأمر الواقع . فبعدما نصت الورقة في مستهلها على أن لبنان " أعطى مثلاً عالمياً مزايداً بمدى التزام المبادئ الإنسانية وتطبيقها تجاه الشعب السوري الجار والشقيق ، أشارت إلى أنه أصبح على شفير إنفجار إجتماعي إقتصادي أمني يهدد وجوده ، إن لم يعمد إلى إتباع سياسة مسؤولة تؤدي إلى تقليص أعداد النازحين السوريين الموجودين على أرضه وإلى توفير أمن اللبنانيين والسوريين ، وإلى تخفيف الأعباء عن شعبه وإقتصاده". وبذلك تكون الحكومة قد أعلنت رسمياً الإنتقال من مرحلة الحفاوة والكرم من دون حساب إلى مرحلة الحساب المسؤول وذلك نزولاً عند الضرورة ، وهو إنتقال بدأ تدريجياً مع بدء عمل الحكومة السابقة برئاسة دولة الرئيس تمام سلام في أوائل ٢٠١٤.

ومن أهم ملامح السياسة اللبنانية في خلال فترة ما قبل الورقة أي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ هو إتباع ما يشبه سياسة النعامة، هذه السياسة التي فرضت نفسها تبعاً لعجز الحكومة السابقة التي ترأسها دولة الرئيس ميقاتي عن إتخاذ قرارات نتيجة التأخير في تأليفها والتي تحولت فيما بعد حكومة تصريف أعمال فضلاً عن انتقاصها إلى المشروعية السياسية تبعاً لإستبعاد قسم أساسي من المكونات السياسية في لبنان أي قوى ١٤ آذار حيث غطت عجزها بتهميش الأزمة وإنكار التداعيات التي قد تسفر عنها ، وفي موازاة هذه السياسة شهد لبنان بشكل مطرد تنامي السلطات المبعثرة سواء على

[١٥] أحمد علياء ، تأثير الأزمة السورية على الوضع النفسي للأطفال في الداخل السوري، مجلة دلتانون العدد الرابع، الجمعة ١٦ / تشرين أول / أكتوبر / ٢٠١٥

نطاق البلديات أو الأجهزة الأمنية. الأمر الذي أنتج عدة حالات منها إستقبال الجميع من دون إقرار أي خصوصية للاجئين ومساواة جميع السوريين الداخلين لبنان دون تمييز فيما بين لاجئ ، نازح أم مهاجر ومنها تعطيل العمل بالقوانين العقابية بشأن الدخول خلسةً أو كسر الإقامة وذلك بخلاف التعامل مع الأجانب الموجودين كافة على أرض الوطن وذلك بقرارات إتُخذَتْ على صعيد قادة الأجهزة الأمنية قوى أمن داخلي وأمن عام بذريعة أن لا أمكنة في السجون تستوعب العدد الكبير من الوافدين ولعدم إرهاق القوى الأمنية بجرائم تعتبر ثانوية (دخول خلسة ومخالفة نظام الاقامة) أمام جرائم أكثر خطورة ، أضف الى ذلك يسجل أن إحد القضاة قد ذهب إلى وقف الملاحقة بحق لاجئ سوري على خلفية الدخول خلسة إلى لبنان بعدما أعلن حق اللجوء حقاً طبيعياً وهي سابقة في القضاء اللبناني . وهنا يرجح أن يكون هذا التساهل ناتجاً ليس عن إرادة واعية إنما عن الأمر الواقع بسبب الأعداد الكبيرة للسوريين في لبنان إذ إن من شأن تطبيق القانون الجزائي في قضايا الدخول خلسة وعدم تجديد الاقامة بالنسبة للمواطنين السوريين أن يؤدي إلى ملء مساحات الإحتجاز المتوفرة وإلى إستغراق الجزء الأكبر من طاقات الضابطة العدلية والمنظومة القضائية نظراً إلى ضخامة أعدادهم. من هذا المنطلق ، بدت سياسة الحكومة غائبة عن أي مبادرة لتنظيم الوجود السوري في لبنان إذ لم تتخذ الحكومة أي مبادرة تنظيمية بما يتصل بالوافدين ، في أي من مجالات العمل أو السكن أو التعليم ، تاركة الأمر للمنظمات الدولية بالإضافة إلى عدم رغبتها إنشاء مخيمات نظامية للاجئين كما خلت من أي إشارة إلى ذلك في ورقة سياسة النزوح مكتفية بالمناداة بإنشاء مخيمات خارج الأراضي اللبنانية. بإستثناء بعض الحالات النادرة، التزم لبنان بعدم الترحيل الجسدي للاجئين السوريين وذلك في التزام معلن بالعرف الدولي القاضي بعدم جواز ترحيل من قد يتعرض للخطر أو التعذيب في بلده، وقد عمد الأمن العام مراراً الى تسهيل إجراءات تجديد الإقامة ، وعلى الرغم من إصداره قرارات ترحيل ضد أشخاص عديدين عملاً بتعليماته الداخلية المطبقة عموماً على الأجانب فإنه إمتنع عن تنفيذ أي منها قسراً، وهذا ما عُرف بالترحيل القانوني الذي يؤدي عملياً إلى وضع اللاجئين (النازحين) في موضع هش من الناحية القانونية حيث يصبحون ليس فقط خارج القانون إنما أيضاً خارج حماية القانون.

١- غياب النصوص القانونية الراعية للجوء في لبنان:

منذ نحو سبعة عقود وإلى اليوم ، ترافق " فزاعة" التوطين معظم الخطاب اللبناني عن اللاجئين الفلسطنيين إلى لبنان ، فقد أصبح اليوم للفلسطنيين شركاء في التخويف إذ أُضيف اللاجئون السوريون إلى قائمة المهددين للديموغرافيا اللبنانية. سبعة عقود ولم يتم توطين الفلسطنيين ولن يتم، ولكن الفزاعة أدّت دورها وما زال الخوف من التوطين موجوداً وقد تعاظم شأنه مؤخراً بوقوع الأزمة السورية ودخول ما يقارب مليون ونصف لاجئ الى لبنان. فالصورة تتكرر في موضوع اللجوء (النزوح) السوري وتبدأ المخاوف من التوصيف والتسمية ولاتنتهي بتصوير مجموعة كبيرة

من السوريين بأنهم يريدون إجتياح لبنان وتغليب كفة مكون لبناني على آخر . ففي غياب النصوص القانونية الراعية للجوء في لبنان. وفي محاولة لإحتواء تداعيات موجة اللجوء الكثيف من سوريا، إعتمدت الحكومة اللبنانية في أواخر العام ٢٠١٤ ورقة سياسية وضعت بموجبها العناوين العريضة الناظمة لدخول اللاجئين (النازحين) السوريين إلى لبنان وإقامتهم على أراضيه كما أوردنا أعلاه، فاللاجئ السوري الذي يتكبد في لبنان الخسائر الناتجة عن قصور المعالجة الجدية والشاملة والحقوقية لهذه الأزمة على أكثر من صعيد: فهو من جهة أولى يتعذر عليه التمتع بالحماية القانونية التي في المبدأ يستفيد منها اللاجئون نظراً لغياب سياسة اللجوء في لبنان وعجز (أو امتناع) المجتمع الدولي عن توفيرها له ، ومن جهة ثانية بات أسيراً لنظام الكفالة الذي يخدم أساساً مصالح أرباب العمل دون ضمان الحد الأدنى من حقوق العمالة المهاجرة[١٦] .

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٣ صدر قرار مجلس الوزراء الذي قضى بالموافقة على ورقة السياسة بشأن النزوح السوري إلى لبنان المقترحة من قبل الخلية الوزارية المكلفة منذ العام ٢٠١٤ متابعة هذا الملف والتي تمحورت حول ثلاثة أهداف رئيسية ، الأول يقضي بتقليص الأعداد من خلال وقف اللجوء (النزوح) على الحدود بإستثناء الحالات الإستثنائية، والثاني يقضي بتوفير الأمن من خلال تكليف قوى الأمن الداخلي والبلديات ضبط أمن اللجوء (النزوح) والثالث يقضي بتخفيف الأعباء من خلال التشدد في تطبيق القوانين على اللاجئين (النازحين) لحماية اللبنانيين في مجالات العمل كافة. وتطبيقاً لهذا النهج صدر عن وزير العمل السابق سجعان قزي[١٧] بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦ قرار إعادة تحديد المهن المحصورة باللبنانيين بإتجاه تضييق فئات العمل التي يمكن للأجانب ممارستها في لبنان ، وفي الإتجاه ذاته جاء الإعلان الصادر عن المديرية العامة للأمن العام مطلع العام ٢٠١٥ بإتجاه تشديد شروط إقامة السوريين الذين دخلوا إلى لبنان قبل هذا التاريخ وفرض نظام تأشيرة دخول على الحدود بالنسبة للوافدين الجدد بإستثناء بعض الحالات.

والسؤال الذي يطرح ما هي آثار هذه الإجراءات الجديدة على الوضعية القانونية للاجئين السوريين وماذا عن أهمّ تبعاتها على دائرة الحماية القانونية بالنسبة لهؤلاء على الأراضي اللبنانية ؟

للإجابة على هذا السؤال من المفيد ولو بإقتضاب توضيح بعض المفاهيم والعودة أشهر قليلة إلى ما قبل صدور الإعلان الأخير ، فمنذ شهر أيار ٢٠١٤ بدأ الأمن العام بالإشتراط على بعض اللاجئين السوريين نيل إجازة عمل من أجل تجديد إقاماتهم وإلاّ مغادرة الأراضي اللبنانية. وكان العمال السوريون قبل الأزمة السورية وبموجب الإتفاقيات الثنائية بين الدولتين ، يدخلون إلى لبنان دون تأشيرة دخول حيث يمنحون إقامة مؤقتة لمدة ستة أشهر على الحدود السورية اللبنانية مع الإشارة إلى أن ذلك لم يكن يعني إعفاءهم من موجب الإستحصال على إجازة العمل ، إنما في الممارسة نادراً ما كان يبادر رب العمل اللبناني أو الأجير السوري إلى القيام بهذه الإجراءات في ظل تغاضي

[١٦] دنيز عطاالله حداد: "«فزاعة» التوطين «تتناسل» إلى السوريين بعد الفلسطينيين"، جريدة السفير، ٢٠١٦-٠٤-٠٤

[١٧] جعجع نايلة :"أزمة لجوء أم أزمة عمالة مهاجرة؟"، نيسان ٢٠١٥

http://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=41

السلطات المعنية وعلى رأسها وزارة العمل والأمن العام عن هذا الواقع . وعليه إصطدم السوريون برفض وزارة العمل منحهم إجازات عمل تحت ذريعة حماية اليد العاملة اللبنانية . إزاء تضارب السياسات هذا باتت فئة من السوريين مخالفة قسراً لنظام الإقامة على الأراضي اللبنانية نتيجة إمتناع الوزارات المعنية عن توفير آليات متجانسة تمكنهم من تسوية أوضاعهم وحقيقة الأمر إن هذا "الالتباس" والتضارب على صعيد تطبيق الأنظمة من قبل المسؤولين في خلال هذه الفترة يبرز مدى غياب أو عدم ملاءمة القوانين المحلية التي يخضع لها السوريون اللاجئون إلى لبنان بشكل خاص والأجانب بشكل عام. أمر إنعكس بشكل واضح على صعيد المفاهيم التي تستخدم اليوم: نازح ، لاجئ ، عامل أجنبي ، عامل مهاجر، سائح ..؟

وبالعودة إلى قرار الأمن العام الأخير ، نقرأ ثماني فئات مختلفة يمكن للسوري أن يدخل لبنان على أساسها: سياحة ، زيارة عمل ، تسوق ، مالك أو مستأجر عقار ، دراسة ، سفر ، علاج ، مراجعة سفارة ، وفي حال التعذر لا يسمح للسوري بالدخول إلى لبنان إلاّ في حال كفالته من قبل لبناني بموجب تعهد مسبق بالمسؤولية واللافت في هذا القرار الإبقاء على فئة النازح (اللاجئ) إنما بصورة شبه شكلية ، حيث جاء تحت هذه الفئة حرفياً حظر دخول أي سوري بصفة نازح إلا في حالات إستثنائية تحدد إجراءَتها لاحقاً بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية، وواقع الحال أنه حتى تاريخه لم يتم وضع المعايير التي يتم على أساسها هذا التصنيف ولم تبادر وزارة الشؤون الإجتماعية الى إرسال مندوبيها على الحدود. أمام هذا الواقع ، بات على السوري في الوقت الحالي إمّا الإمتناع عن مزاولة مهنة في لبنان وبمعنى آخر التخلي عن تأمين أي مردود مالي له أو لأفراد أسرته، إمّا القبول بنظام الكفالة الذي إستحدثته مؤخراً وزارة الداخلية ، وفي كلتا الحالتين باتت دائرة الحماية القانونية ضيقة وهشة جداً[١٨].

وأبرز ما يثبت غياب النصوص القانونية الراعية للجوء في لبنان هو أنه عند إنطلاق ما سُمّيَ بالثورة في سوريا عام ٢٠١١ ، أخذت الدولة اللبنانية الخيار الأسهل بأن نأت بنفسها عما يحدث ، متجاهلة الجغرافيا والتاريخ وتأثيرهما القوي في الأزمات. فالمَنْفَذْ الأقرب للسوريين كان لبنان وإهمال الدولة في التعامل مع هذه الأزمة وصل إلى حد تسليم " مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" كل الأمور المتعلقة باللاجئين والتنصل من دورها[١٩].

وهناك من يرى ضرورة التأكيد على مصطلح اللاجئين خاصة في ظل الخطاب الرسمي الذي يصرّ على تسميتهم بالنازحين، لترك الباب مفتوحاً أمام تجنب أي التزام ممكن تجاههم ، ذلك أن صفة

١٨الاعلان الصادر عن الأمن العام تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ وتعديلاته ٢٠١٥/٢/٣

http://www.general-security/gov.lb/news-det.aspx?d=194

[١٩] إيفا الشوفي، "آثار اللجوء إلى لبنان: عدم اتخاذ أيّ سياسة هو سياسة مجتمع واقتصاد "، جريدة الأخبار، العدد ٢٥٦٨، الجمعة ١٧ نيسان ٢٠١٥

اللجوء ترتبط بكل شخص تنطبق عليه شروط إتفاقية اللجوء وحتى لو كانت الدولة المضيفة غير موقعة على الإتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين[٢٠] .

وإن قبول الدولة اللبنانية بورقة العمل تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٢ بإعادة توطين اللاجئين في بلد آخر والتسليم بتوطين اللاجئين في بلد ، غير بلد اللجوء الأول ، بحد ذاته هو إعتراف ضمني بـ "لجوء" هؤلاء ، وكأن الإعتراف بصفتهم هذه يأتي حصراً في إطار إخراجهم الى أي دولة أخرى ، وإذا فشلت مساعي إعادة التوطين في دولة أخرى، يكون هؤلاء بالنسبة للبنان لاجئين (نازحين) من جديد ، فكيف يستوي الأمر وعكسه في آن ؟؟

وفي مطلق الأحوال ، ما يجب التأكيد عليه بالنسبة لحقوق السوريين ، بصفتهم قد تخطوا حدود دولتهم الى دولة أخرى ، هرباً من الإضطهاد ، أي بصفتهم لاجئين (نازحين) ، فهؤلاء يتمتعون بحماية ذات طابع مزدوج أولاً : الحماية الداخلية بموجب القانون الداخلي للدولة اللبنانية ويشار إلى أن هذه الحماية لا تشترط إنضمام الدولة إلى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون اللاجئين ، لإرتباطها بحماية الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية . أما الحماية الثانية فهي ذات طابع دولي مقررة في مجموعة من الإتفاقيات أهمها النظام الأساسي للمفوضية الدولية لشؤون اللاجئين ١٩٥٠ وإتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بحقوق اللاجئين بالإضافة إلى بروتوكولها الإضافي عام ١٩٦٧ بإستثناء اللاجئين الفلسطنيين من الحماية التي تقدمها إتفاقية عام ١٩٥١ وذلك بهدف الحفاظ على خاصية القضية الفلسطينية المحقة وهذا الإستثناء الذي يجعل من اللاجئ الفلسطيني دون حماية سياسية وقانونية مرده إلى أنه يستفيد من حماية منظمة "الأونروا" الأمر الذي يستبعده من فئة المستفيدين من حماية المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين.

المطلب الثاني: فرصة لتغيير سياسة اللجوء في لبنان :

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية حماية اللاجئين، وتعتبر البلدان الأطراف باتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول الموقع عام ١٩٦٧ ملزمة بتنفيذ أحكامها ، وقد جاء في ديباجة اتفاقية عام ١٩٥١ ما يلي " ... وإذ يضعون في إعتبارهم أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بعض البلدان ، وأنه من غير الممكن إيجاد حل مرض لهذه المشكلة التي أقرت الأمم المتحدة بإبعادها وطبيعتها الدوليتين إلا بالتعاون الدولي ، يعربون عن أملهم في أن تبذل جميع الدول إقراراً منها بالطابع الإجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين ، كل ما في وسعها للجّوء دون أن تصبح هذه المشكلة سبباً للتوتر بين الدول" ...

وبالتالي يتضح من النص المتقدم أن العالم يقر بأن للدول أو الدولة التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين الإنسانيين الحق في الحصول على المساعدة المالية لمواجهة الأعباء المالية الباهظة لهؤلاء

[٢٠] الهام برجس، "اللجوء الفلسطيني والسوري"، حقوق الحماية المنتهكة، الجمعة ١٢-١٢-٢٠١٤
www.euromid.org/uploads/reports/syria.pdf.

اللاجئين وذلك من جهتين هما الأمم المتحدة ممثلة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وثانياً من الدول الأخرى التي لا تستقبل لاجئين ويكون بمقدورها المساعدة والمعونة وذلك إيماناً منها بالطابع الإنساني والإجتماعي لحالة اللجوء هذه[٢١].

وبما أن لبنان ليس بلد لجوء بالمفهوم القانوني للكلمة، وبعد الهجرة الفلسطينية إليه منذ العام ١٩٤٨ وبعدها الهجرة السورية إبتداءً من العام ٢٠١١ وحتى تاريخه والتي لم تنته فصولها ، فهو كبلد رافض للجوء، مطالباً أكثر من أي وقت مضى لوضع سياسة عامة شاملة للجوء أو الهجرة إليه تتناسب وصغر مساحته كما وإمكاناته على كافة الصعد ، فلبنان الذي إستضاف لعقود أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين والذين بلغت نسبتهم ما يقارب ١٠% من عدد سكانه يكون بذلك قد شارك بأكثر من حصته في حمل عبء اللاجئين الواقع على كاهل المجتمع الدولي ، ليعود ويحتمل منذ العام ٢٠١١ ولتاريخه عبء اللجوء (النزوح) السوري وما أطلق عليه "الإستثناء السوري".

إلا ان تلك السياسة الإيجابية تجاه اللاجئين السوريين أظهرت عيوبَ وضعفَ الحكومة اللبنانية وغياب التنسيق لديها للتعامل مع مثل هذه القضية بإيجاد برامج وآليات تتناسب وحجم الأزمة.

فالأزمة السورية بإرتداداتها كافة يجب أن تكون الحافز الأساسي لإيجاد تشريعات قانونية واضحة وصريحة تراعي من جهة مصالح اللاجئين وتحافظ من جهة أخرى على بقاء الوطن وتحول دون شرذمته[٢٢].

وإذا كان لبنان ليس بوارد وضع سياسة لجوء شاملة وخطة عمل على المدى البعيد، فإنه على الأقل ونتيجة تجربة اللجوء (النزوح) السوري الأخير مطالب بإيجاد حلول لهذه الأزمة بما يتوافق مع مصالحه ومتطلبات الأمن القومي فيه.

فورقة العمل التي أقرتها الحكومة نهاية العام ٢٠١٤ لتنظيم اللجوء السوري أظهرت وجود عدة ثغرات عملية وتطبيقية لم يُصَر إلى تعديلها أو تطويرها لغاية تاريخه أضف الى أن تطبيق هذه الورقة جاء مجتزءاً أحياناً وأحياناً أخرى مبهماً لايتوافق وروحية مضمون هذه الورقة التي نصت على:

- وقف اللجوء على الحدود باستثناء الحالات الانسانية الاستثنائية ، وتسجيل الداخلين عند الحدود وفق أسباب دخولهم للتأكد من تطبيق هذا الاجراء. وكذلك، الطلب من مفوضية شؤون اللاجئين في الامم المتحدة التزام وقف تسجيل اللاجئين ، الا بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية.

---

[٢١] ناصر الغزالي ، تقريرعن النازحون واللاجئون/النازحون السوريون في لبنان، مصر، العراق، الأردن، تركية.

www.achr.eu/raport%20syria.pdf

[٢٢] سميرة طراد، "فرصة لتغيير سياسة اللجوء في لبنان"، نشرة الهجرة القسرية

www.fmreview.org/ar/crisis/trad/html

- تشجيع اللاجئين على العودة إلى بلادهم أو الى بلدان أخرى بكل الوسائل الممكنة، والتشدد في تطبيق القوانين اللبنانية عليهم. وكذلك نزع صفة النازح عن كل من يذهب إلى سوريا، وكل من يخالف القوانين اللبنانية وشروط الدخول.

- تنظيم العلاقة مع المؤسسات الدولية بحسب القوانين اللبنانية والاتفاقات ، مما يستوجب حصول الدولة على كل المعلومات حول اللاجئين المسجلين لدراسة ملفاتهم وتقويم أحوال لجوئهم دورياً من أجل تقليص أعدادهم وفق المعايير القانونية.

- متابعة القوى الأمنية تنفيذ التدابير الآيلة إلى ضبط أمن اللجوء وتكليف البلديات إجراء مسح إحصائي دوري للاجئين في إطارها الجغرافي وتوفيرها العناصر الضرورية للشرطة البلدية لحفظ الأمن.

- التشدد في تطبيق القوانين اللبنانية على اللاجئين لحماية اللبنانيين في مجالات العمل والعمالة كافة.

- التوازن بالمساعدات بين اللاجئين والمجتمع المضيف ، وتأمين التمويل المباشر لمؤسسات الدولة عبر الصندوق الإئتماني المتعدد للمانحين وعبر برامج خاصة ترغب فيها أي جهة مانحة ، بالإتفاق مع الإدارة اللبنانية المعنية وفق الأصول.

- تمويل برامج دولية تهدف إلى تنمية الإقتصاد للمجتمع المضيف وتنشيط القطاعات المنتجة فيه[٢٣].

ومعلوم أن موضوع اللاجئين السوريين في لبنان يوازي بخطورته الوضع الأمني، لناحية المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والمالية وحتى الأمنية التي يخلّفها اللجوء السوري، فالإجتماع الذي عُقدَ في المانيا نهاية العام ٢٠١٤ كان لمساعدة لبنان في موضوع اللجوء ليصبح لمساعدة دول الجوار ، مقابل قرار الحكومة اللبنانية وقف اللجوء السوري إلى لبنان لتحمل لبنان أكثر من طاقته ، هذا الموقف الذي صاغه رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام ، بالإضافة إلى تشديد وزير الشؤون الإجتماعية على أن إقتصاد لبنان تضرر بما لا يقل عن ١٥ مليار دولار وليس ٧ مليار ونصف وفقاً لإحصاء البنك الدولي ، كما إن الكثافة السكانية أصبحت كارثية بحسب الوزير المعني بحيث يعيش حوالي ٥٧٠ نسمة في الكيلومتر الواحد من دون نسيان الضغط الذي يمثله اللاجئون على البنى التحتية لجهة الخدمات الصحية والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس. وخلال هذا الإجتماع طرحت وزارة الخارجية الألمانية على لبنان مشروع إتفاق يتضمن الطلب من لبنان إلتزام المعاهدات الدولية المتعلقة باللاجئين . فكان ان ردها لبنان بعد مناقشتها مبرراً السبب بأن لبنان لا يريد أن يكون مستودعاً ولا دولة لجوء ، فتفهم الجانب الألماني هواجس لبنان من قضية اللجوء[٢٤].

---

[٢٣] جريدة النهار، "ماذا سيحمل معه تمام سلام الى برلين غداً؟"، 26 تشرين الأول ٢٠١٤
http://newspaper.annahar.com/article/183566

[٢٤] "المانيا طرحت على لبنان اتفاقا يتضمن التزام معاهدات حول اللجوء"، الجمعة ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٤
http://www.elnashra.com/news/show/802809

وإذا كانت الدولة اللبنانية رافضة لمبدأ اللجوء إليها لعدة أسباب أصبحت واضحة منذ الدخول الفلسطيني إلى الأراضي اللبنانية عقب النكبة الفلسطينية لحين بدء الأزمة السورية ودخول اللاجئين (النازحين) إلى لبنان بطريقة عشوائية ودون وجود ضوابط واضحة وصريحة رافقت هذا الدخول. فإنها مطالبة بإيجاد التشريعات الضرورية لمعالجة الأزمات الكبيرة والكثيرة الناتجة عن هذا اللجوء (النزوح) أقلّه فيما يراعي مصالحها على كافة الصعد الأمنية الإقتصادية والإجتماعية بهدف الحفاظ على كيان وإستمرارية الوطن خاصةً بعد أن طالت الأزمة ، وهو ما لم تكن تتوقعه الدولة ولا المنظمات الدولية بحيث علت الأصوات المنتقدة لها من جراء عدم وضعها سياسات للتعامل مع الصدمة التي ضربت البلد. وقد تناسى هؤلاء بحسب رأي الوزير السابق شربل نحاس "إن عدم إتخاذ أي سياسة هو بحد ذاته سياسة ، فقد أصبح من واجب الدولة بعد ست سنوات مكتملة على بدء الأزمة أن تبحث في الأثار الإجتماعية والإقتصادية لهذا اللجوء (النزوح) وإيجاد الحلول اللازمة له"[٢٥].

المبحث الثاني : النزوح السوري الى لبنان واقع مرير:

لقد كان للأزمة السورية وتدفق النازحين العديد من العواقب المزعزعة للإستقرار في لبنان. تشير عملية التقييم التي قام بها البنك الدولي منذ العام ٢٠١٣ إلى تسجيل إنخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢،٨٥% في السنة منذ بداية الأزمة.

على الرغم من إنتشار النازحين في سائر أنحاء البلاد ، إلا أن غالبيتهم يعيشون ضمن مجتمعات محلية حيث يعيش أيضاً معظم السكان اللبنانيين المحتاجين.

وعلى الرغم من هذه التحديات ، فقد أبْقَتْ حكومة الرئيس السابق ميقاتي الحدود مفتوحة أمام النازحين السوريين وسمحت لهم بالإستقرار في سائر أنحاء البلاد ، بالإضافة إلى ذلك تواصل الحكومة السماح للسوريين بالإستفادة من الخدمات العامة على الرغم من الطلب المتزايد الذي استنزف هذه الخدمات ، فأصبح النقص في المياه والكهرباء ، فضلاً عن التقصير في إدارة النفايات الصلبة أكثر شيوعاً، والضغط على المياه وإدارة النفايات يؤدي إلى تصاعد التوتر ، الأمر الذي يزعزع إستقرار البُنى والهيكليات الهشة في الأصل ولقد أدى إرتفاع عدد الأطفال النازحين إلى إستنفاد طاقات المدارس الرسمية إلى حد كبير. ونظراً إلى محدودية فرص كسب الرزق، تزداد هشاشة أوضاع النازحين مع مرور الوقت الأمر الذي يؤدي بهم إلى اللجوء إلى آليات تكيف سلبية، مثل عمالة الأطفال أو زواج الأطفال أو ممارسة الجنس من أجل البقاء.

في وقت يواجه فيه البلد إنقساماته السياسية والداخلية الخاصة، تؤدي الضغوط الإضافية الناجمة عن تدفق أعداد كبيرة من النازحين إلى المزيد من التوتر ، فثمة شعور متزايد بأن اللبنانيين مطالبين بإستيعاب تدفق النازحين الذي يبدو وكأنه بلا نهاية ، من دون دعم يتناسب مع الحاجة.

---

[٢٥] إيفا الشوفي، آثار اللجوء إلى لبنان: عدم اتخاذ أيّ سياسة هو سياسة مجتمع واقتصاد،جريدة الاخبار، العدد ٢٥٦٨ ،الجمعة ١٧ نيسان ٢٠١٥

وقد عبّر وزير التربية السابق الاستاذ الياس بو صعب في إنطلاق مؤتمر" لبنان والنازحون واللاجئون " عن رأيه بالقول "إن لبنان يُعاني أزمات متلاحقة منذ أربعينيات القرن الماضي نتيجة النزوح الفلسطيني من أرضه الذي كان مؤقتاً، ونتيجة تفكك الدولة وعدم الإتفاق على مصلحة لبنان بسبب الإختلافات السياسية الكبيرة ، مما أدى الى أن يصبح المؤقت دائماً".

المطلب الأول : لبنان السياسي والنزوح السوري :

من بين جميع البلدان المجاورة لسورية ، يُعَدُّ لبنان البلد الأكثر عرضةً إلى التداعيات الناجمة عن الصراع فيها ، فلبنان دولة ضعيفة والعلاقات الطائفية مشحونة وقابلة للإشتعال بسهولة. والتحالفات السياسية الرئيسية في البلاد إما تدعم النظام الحاكم أو تعارضه وقد صاحبت عملية الإصطفاف المحلية فترات من التوتر أو الشلل السياسي وإندلعت جولات قصيرة من الإشتباكات المسلحة ووقعت عمليات إغتيال شخصيات سياسية وأمنية.

لم تبدأ الإنتفاضة السورية بقوة مدوية ، بل بإحتجاجات معزولة ، ولم يتم إدراك أهميتها الكاملة في لبنان على مدى أشهر . وعندما بدأت الاحتجاجات في سورية في آذار ٢٠١١ كان لبنان منكفئاً على نفسه وعلى الرغم من بعض الإحتجاجات في لبنان التي قامت بها جماعات المجتمع المدني والتي دعت إلى إجراء إصلاح جذري للنظام السياسي الطائفي في لبنان ، ركز معظم الساسة اللبنانيين على القضايا الداخلية ، غير عابئين بما يسمى الربيع العربي ، أو بالتأثير المحتمل للإحتجاجات التي بدأت في سورية على المدى الطويل.

عندما بدأت الاضطرابات السورية في آذار ٢٠١١ ، لم يكن الرئيس السابق ميقاتي قد شكل حكومته بعد ، كان غارقاً في المفاوضات السياسية على الحقائب الوزارية من دون ان تلوح نهاية قريبة في الأفق . فتزايدت في هذه الآونة ضغوط دمشق لتشكيل حكومة حليفة في لبنان ، بحيث تمكن الرئيس ميقاتي من اعلان تشكيل حكومة جديدة في حزيران ٢٠١١ اتصفت بأكثريتها لمجموعة ٨ آذار ، فقوبلت هذه الحكومة بالترحيب في دمشق وطهران، وهناك من يرى ان ما جرى من استبدال حكومة الحريري بأخرى يهيمن عليها تحالف ٨ آذار المؤيد لسورية النظام ضربة حظ مؤقتة بالنسبة الى استقرار لبنان لأنها أخرجت الحكومة اللبنانية من مرمى النظام السوري المحاصر ، بإعتبار أنه لو كان الرئيس الحريري ما زال على رأس الحكومة اللبنانية وقت بداية ما سمّي بإنتفاضة الربيع السوري لربما شجع عداء النظام السوري للحريري وتحالف ١٤ آذار دمشق على اطلاق حملة أكثر حدة لزعزعة الإستقرار في لبنان ، وكان، في ظل وجود حكومتين متعاديتين في بيروت ودمشق ربما، كان وضع لبنان أسوأ كثيراً في خلال هذه الأزمة.

فحتى قبل الانتفاضة السورية ، كان هناك قرابة ٣٠٠ ألف سوري في لبنان بصفة عمال ، بعدها شهدت الازمة السورية تطوراً من نوع آخر . بدأ أوائل اللاجئين السوريين يعبرون الى لبنان في أيار ٢٠١١ هرباً من هجمات النظام السوري في بلدة تلكلخ وبحثاً عن ملاذ آمن في منطقة عكار . ازداد

تدفق اللاجئين بصورة مطردة عندما فرّ السوريون من القتال الدائر في حمص وحماه وحلب ودمشق الا ان عشرات آلاف النازحين الآخرين عبروا الحدود بطرق غير شرعية بحيث لم يتم احصاؤهم لا من المنظمات الدولية ولا من قبل الأمن العام اللبناني . لقد كانت مفاجأة للكثيرين ان بوسع لبنان الذي خضع الى هيمنة سورية لأكثر من اربعين عاماً – الحفاظ على استقرار وهدوء نسبيين في خلال الأزمة السورية وهذه ليست مجرد نتيجة سياسات معينة كسياسة النأي بالنفس مثلاً ولكن بسبب عوامل بنيوية أخرى : وهي

أولا: على عكس البلدان العربية الأخرى في بداية انتفاضات العام ٢٠١١، كان النظام السياسي اللبناني ديمقراطياً أساساً ، ويقوم على المشاركة الواسعة في السلطة ويكفل للمواطنين هامشاً واسعاً من الحرية والمشاركة. وعلى الرغم من وجود بعض الاستياء من أوجه القصور الكثيرة في النظام السياسي ، لم يكن لدى أي جماعة وليس لديها الآن التزام ثوري باسقاط النظام الدستوري الأساسي.

ثانيا: مرّ لبنان بالفعل بحرب اهلية طويلة ودموية ، وليست لدى القادة والمواطنين الذين كانت لدى بعضهم شهية للصراع عام ١٩٧٥ ، رغبة للإندفاع في صراع آخر من هذا القبيل.

ثالثا: بالرغم من وجود تباعد وحدة في المواقف مؤخراً بين الطائفتين السنية والشيعية فإن الطائفة المسيحية تؤدي دوراً مهماً بصفتها عازل بينهما، وجزء من هذا الدور يعود الى العامل الجغرافي على طول الساحل اللبناني[٢٦].

١- الالتباس في وضع السوريين في لبنان:

لا ريب في ان الثورات الأخيرة التي عمت الوطن العربي اطلقت موجات نزوح جماعي وهجرة مختلطة داخل مصر وليبيا وتونس وسورية ، وبين هذه الدول . لكن حالة اللاجئين السوريين دقيقة خصوصاً ، اذ اشارت تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران ٢٠١٤ الى نزوح ٣،٨ مليون شخص داخل البلاد والى فرار ٣ مليين سوري الى تركيا والاردن ولبنان . في حين يشوب مخيمات اللاجئين السوريين في الاردن واماكن استضافتهم الحضرية في لبنان كراهية الأجانب وأوضاع معيشية غير انسانية ، وفي هذا الصدد تجدر الاشارة ايضاً الى انه في حين سارع الاردن الى اقامة مخيم الزعتري لايواء اللاجئين السوريين ، رفضت الحكومة اللبنانية اقامة مخيمات لاجئين لهؤلاء السوريين الذين عبروا الحدود ، لأسباب منها التخوف من امكان ترسيخ وضعية لجوء طويلة الأمد اخرى على اراضيها. باعتبار ان حالة انعدام الثقة بين اللاجئين والمواطنين في لبنان موثقة جيداً. اذ يحمل العديد من المواطنين اللبنانيين ولاسيما المسيحيين، اللاجئين الفلسطنيين مسؤولية اشعال الحرب الأهلية ومعارضة أغلبية المواطنين اللبنانيين بشدة دمجاً دائماً للفلسطنيين في بلادهم ، وغالباً ما تزيد الاشارة الى التوطين فوبيا الحقوق الاساسية للفلسطنيين . والنقاشات الدائرة

[٢٦] بول سالم، الشرق الأوسط: دول فاشلة وأزمات ٢٠١٤/١٢/١٢

http://anbaaonline.com/?p=282813

حول الحقوق المدنية والاقتصادية للفلسطنيين تبدأ في العادة بالتشديد على وجوب ألا يكون الهدف توطينهم ، مع الاستعاضة بطريقة منهجية عن حقوق الفلسطنيين بحلول انسانية أو أمنية. في الحقيقة ، الأرضية الوحيدة المشتركة بين الاحزاب السياسية اللبنانية المتنوعة في سياق سياسي وطائفي شديد الانقسام هي ان التوطين من المحرمات . كما يترجم الموقف اللبناني من الدمج المحلي للفلسطنيين في سياسات تمييزية لأنه بعد ستين سنة من العيش في لبنان تبقى الوضعية القانونية للاجئين الفلسطنيين وضعية اجانب مع انتهاج الدولة اللبنانية سياسات تقييدية حيال حقوق الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والمدنية[٢٧].

ان سياسة الايواء المطول في المخيمات مثار اشكاليات كثيرة على مستويات عدة كما هي حالة اللاجئين الفلسطنيين في لبنان. فلبنان امام هاجس تكرار التجربة الفلسطنيية ، لذا نجد الالتباس ظاهراً بعبارات وصف السوريين ، فهناك من يطلق عليهم صفة النازحين في سعي لاظهار ان وجودهم ليس بالوجود الخطر وانه وجود غير دائم ومؤقت . الا ان ذلك لا يعدو كونه تلاعب على الكلام بحسب وزير الشؤون الاجتماعية السابق رشيد درباس الذي يؤكد على صفتهم كلاجئين اذ تنطبق عليهم صفة اللاجئين بامتياز خاصة وان من يرعى شؤونهم هي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR ويؤكد الوزير بأن التلاعب على الكلام باطلاق صفة نازحين عليهم ما هو الا نتيجة التخوف من تجربة فلسطينية اخرى، الا ان الواقع يفيد عكس ذلك وعلينا كدولة لبنانية التعامل مع الازمة على قدر حجمها، "فمن كان مريضاً لا يكتفي فقط بالدعوة لله لشفائه، بل يسعى لتناول الدواء بهدف الشفاء"، ونحن كدولة بدأنا بوضع سياسة واضحة وصارمة التطبيق بهدف معالجة ازمة اللجوء السوري والتخفيف من تداعياتها، بدأت أولاً بانجاز ورقة العمل نهاية العام ٢٠١٤ وتلاها خطة استجابة الازمة اقتصادياً عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بما عرف RCRP ، ويتابع وزير الشؤون بالقول " لسنا دولة موقعة على اتفاقية اللجوء الصادرة عام ١٩٥١، واني شخصياً أصر على تسميتهم لاجئين وليس نازحين واللعب على الكلام كان فقط ابعاداً لشبح التوطين الذي لطالما اقلق الشعب اللبناني ، ولما كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، هي من يتولى متابعتهم ، اذن يجب التعاطي معهم بصفتهم لاجئين " [٢٨].

[٢٧] ساري حنفي، "الهجرة القسرية في الوطن العربي اشكاليات قديمة جديدة
www.academia.edu/25794194/

[٢٨] مقابلة الطالب مع الوزير رشيد درباس تاريخ ٢٠١٦/٥/١٠

٢- ظروف النزوح :

ان أكثر من ثلثي اللاجئين في العالم عالقون في اوضاع لجوء مديدة ، وتختص المنطقة العربية بأهم حالات اللجوء : فلسطنييون هجروا منذ اربعينات القرن الماضي ، واكراد نزحوا عن العراق وسورية وتركيا وايران ، والصحراويون الذين ذكرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انهم يعيشون احد أكثر أوضاع اللجوء الطويل الأمد في العالم ويناظرون أقدم حالة لجوء لدى المنظمة.

تظهر هذه الحالات المصاعب الكبيرة في ايجاد حلول دائمة والتحديات التي واجهها أفراد وأسر وجماعات في هذه السياقات . ان اوضاع اللجوء الطويل الأمد ناجمة عن عدم القيام بالعمل لمواجهة الصعوبات الناتجة عن اللجوء أو العمل الدولي غير المستدام ، سواء في بلد الأصل أم في بلد اللجوء، حيث تدبر اللاجئون أمر معيشتهم غالباً من دون حقوق اجتماعية اقتصادية أو مدنية ، مثل حق العمل ومزاولة المهن وادارة الأعمال التجارية وحيازة الملكية. فاللاجئون غالباً يعتمدون على المساعدات الانسانية من الناحية الفعلية بالأخص الذين يعيشون لزمن طويل في المخيمات أو في المستوطنات المعزولة. ومع ان المراقبين الغربيين وصفوا مخيمات اللاجئين الصحراويين في جنوب غرب الجزائر بأنها مخيمات مثالية مكتفية ذاتياً وأشادوا بأنّ في هذه الخيمات يعيش اللاجئون نوعاً من الديمقراطية و احترام حقوق المرأة، اعتبرت مخيمات اللاجئين في أماكن أخرى في المنطقة "جزراً أمنية " وهي عبارة استخدمتها الأحزاب السياسية اليمينية في لبنان ، وانها تعامل كجزء استثنائي ومختبر لاجراء التجارب على كيفية السيطرة والمراقبة.

على هذا الاساس تعاملت الدول المضيفة والمنظمات الانسانية على السواء في هذه السياقات مع اللاجئين الذين يعيشون أوضاعاً مديدة كأفراد ينبغي ادارتهم عوضاً عن أن يكونوا افراداً خاضعين لأفعال تاريخية أو اجتماعية. لكن ذلك لا يعني ان اللاجئين الذين يعيشون أوضاعاً مطولة لا يستطيعون النهوض ومقاومة هذه السيطرة ، ولكن يعني سيادة الدولة والمساعي الحكومية الانسانية لتقليص المسارات الذاتية لهؤلاء الافراد. [٢٩]

ان سياسة الايواء المطول في المخيمات مثار اشكاليات كثيرة على مستويات عدة . ويلاحظ ان سكان المخيمات طوروا هوية معينة ذات صلة بطبيعة هذه المخيمات. اذ يهيء المخيم باعتباره حيزاً مغلقاً الأوضاع التي تسهل استخدام انواع محددة من السياسات التي تنتهجها الدول المضيفة ووكالة الانروا مثلاً بحالة المخيمات الفلسطينية، كون اللاجئين متجمعين في مكان مركزي خاضع للسيطرة ويجعلهم

[29] Flena Fiddian-Qasmiyeh, "invisible refugees and/or overlapping refugeedom?: protecting Sahrawis and Palestinians Displayed by the 2011 Libyan Uprising" International Journal of Refugee law, vol 24, no 2 (May 2012),pp. 263-293

تحت رقابة مستمرة. لكن نظام الرعاية والعلاج والسيطرة هذا حول مخيمات اللاجئين الى اماكن لفرض النظام او الى أماكن لعزل غير المرغوب فيهم[٣٠].

اضافة الى اهمية العلاقة بين الدولة المضيفة واللاجئين ، تظهر حالة اللاجئين طرق تأثير الجهات الدولية بما في ذلك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وكذلك شبكات المجتمع المدني في التجارب التي يعيشها اللاجئون وتجليات الايواء المطول في المخيمات . ان مضامين هذه التدخلات الوطنية والدولية والتي تتراوح بين خطابات الحكومات وشروط المساعدات أو السياسات التي تشجع على الاكتفاء الذاتي او تعيقه، هي نواح تكتسي أهمية خاصة ينبغي معاينتها ودراستها في سياق عمليات اللجوء (النزوح) المستمرة الأخيرة نتيجة الربيع العربي.[٣١]

ان اللجوء (النزوح) القسري من الوطن العربي واليه وضمنه تاريخاً طويلاً ، كما تعددت أسباب النزوح القسري في القرنين العشرين والحادي والعشرين ، وهي تتضمن المفاعيل الاستعمارية كما في حالة إخراج الفلسطنيين من ارضهم وحالات ما بعد الاستعمار مثل اللاجئين الصحراويين والأكراد ، والصراع العراقي الذي دفع بالشعب العراقي الى اللجوء الى سوريا و الأردن والحرب الأهلية التي جعلت من اللبنانيين لاجئين. فمنذ اقامة الدول القومية في المنطقة لا تزال الحدود التي تفصل بين دولها هشة وهو ما مكن اللاجئين من التنقل بسهولة نسبياً في مختلف أرجاء هذه المنطقة طوال القرن الماضي، والوصول الى دول ابدت تسامحاً كبيراً مع وجودهم على مستوى رسمي – كما كانت الحال عليه في أثناء النكبة الفلسطينية ولجوء الفلسطينيين الى لبنان وكما هي الحال عليه اليوم بلجوء السوريين الى لبنان على اثر الحراك الناجم عن ما سمي بالربيع العربي.

فعلى أثر الأزمة السورية الأخيرة ، صرح وزير الشؤون الاجتماعيةالسابق رشيد درباس ان مليون وسبعون ألف نازح (لاجئ) مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لغاية تاريخه في حين ان العدد الفعلي الذي دخل لبنان يفوق هذا العدد بمئات الآلاف توزعوا على كافة الأراضي اللبنانية بشكل عشوائي ودون أن يتم احصاؤهم بشكل دقيق ، كما وان هناك ما يقارب ١٧٠٠ مخيم عشوائي لنازحين

---

[٣٠] ساري حنفي " ادارة مخيمات اللاجئين/النازحين في لبنان ، حالة الاستثناء والبيوسياسية " في: محمد علي الخالدي . محرر ، تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠).

[31] Elena Fiddian- Qasmiyeh: "Protracted Sahrawi Displacement: Challenges and Opportunities beyond Encampment anf the Ideal Refugees : Gender, Islam and the Sahrawi Politics of Survival (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2014)
Fiddian-Qasmiyeh, "Protracted Sahrawi Displacement: Challenges and Opportunities beyond Encampment," p.1

سوريين يتركز معظمها في المناطق الريفية سواء في البقاع أم الجنوب أم الشمال وبنسبة أقل في جبل لبنان[٣٢].

هذا الوجود الكبير الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة العربية وضع الحكومة اللبنانية أمام خيار لا بديل عنه الا وهو وضع سياسة صريحة وحازمة لمواجهة هذه الأزمة الانسانية بكافة تداعياتها.

[٣٢] مقابلة الطالب مع الوزير السابق رشيد درباس تاريخ ٢٠١٦/٥/١٠

المطلب الثاني : لبنان والأزمة السورية : تداعيات ومخاطر

في حين ان المشكلة تكمن في نزوح ولجوء سوريين الى لبنان من مناطق بعيدة جداً عن حدوده وهذا ما أكدت عليه وزارة الشؤون الاجتماعية بتقريرها ان ما يقارب اربعماية ألف نازح سوري أتوا من مناطق بعيدة عن الحدود اللبنانية بحيث كان بإمكانهم اللجوء الى تركيا أو العراق أو الاردن ما يعني ان لبنان هو خيار لهم وليس ضرورة لذا يجب الحد من وصول المزيد منهم من هذه المناطق.

١- آثار النزوح على الإقتصاد اللبناني:

تجمع الدراسات التي أجريت على واقع النزوح في لبنان ، على ان حجم النزوح السوري الى لبنان جعل لبنان يواجه معضلة كبرى لم يسبق له ان شهدها ، وما يزيد من تعقيدات هذا الملف ان النزوح حمل تداعيات طائفية ومذهبية وسياسية بالاضافة الى تداعيات تتعلق بالأمن والاقتصاد وله امتدادات اقليمية ودولية أخرجت ملف النازحين عن طابعه الانساني ، فأصبحت فيها الحكومة التي تعاني أصلاً من تعطيل وشلل وارباك وتفكك ، عاجزة عن اعتماد معالجة حقيقية لهذا الملف الشائك. فاللجوء (النزوح) السوري الى لبنان ، أصاب الديموغرافيا اللبنانية ، وعلى الرغم من الرقم المنخفض الذي تضعه المفوضية العليا للاجئين السوريين في لبنان ، فإن المعطيات والتقارير الصادرة عن جهات رسمية لبنانية ، تؤكد ان الرقم تجاوز كثيراً رقم المليون نازح الذي تضعه المفوضية حتى نيسان العام ٢٠١٤ ، لأن احصاءات الأمم المتحدة لم تشمل كل مجموع النازحين بسبب الانتشار العشوائي لهم وغياب خطة حكومية تنظم وجودهم ، يضاف اليهم السوريون الذين يدخلون دون قيود ووثائق رسمية و معهم النازحون الفلسطنيون الذين غادروا المخيمات داخل سوريا ويقدر عددهم بأكثر من ٥٢ ألفاً فيما تقدر الخسائر الاقتصادية بحوالي ٧ مليار ونصف المليار دولار أميركي في خلال السنوات الثلاث الاولى من النزاع بأقل تقدير[٣٣].

وفي اطار عدم وجود فعال للدولة اللبنانية والدعم الخارجي على المستوى المطلوب وضيق نطاق قدرة المجتمع المدني ، يدخل لبنان في دوامة ازمة مزمنة تهدد العقد الاجتماعي في البلد ومستقبله الامني . فإذا كان لبنان يفتقر اليوم الى مقومات بيئة خاضعة للحركات الارهابية المتطرفة ، فان زيادة نسبة التهميش الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي والطائفي في ظل استمرار الازمة السورية ستشكل عوامل يمكن ان تدفع لبنان الى عدم الاستقرار على المدى البعيد . المسؤولية هنا مشتركة وجزء منها كبير يقع على عاتق المجتمع الدولي وكيفية تعامله مع الأزمة السورية وصحيح ان قدرة لبنان على الالحاح أو الضغط على المجتمع الدولي لنجدته محدودة ولكن في امكان الحكومة اللبنانية والمجتمع السياسي اللبناني ان يكونا أكثر استجابة لمتطلبات ازمة النازحين. وعسى ان تصبح الازمة من دوافع الاتفاق السياسي الداخلي في لبنان، حيث ان جميع الأطراف السياسية تتأذى من تداعياتها.

[٣٣] محمود زيات، "النزوح السوري : إنتشار عشوائي.. وأزمات وتداعيات طائفيّة وسياسيّة"،جريدة الديار، ١٤ تموز ٢٠١٥

وإذا كان لايمكن دراسة تأثير الازمة السورية على لبنان بشكل دقيق نظراً الى غياب المعطيات الموثوقة ، لذلك فإن التأثيرات تندرج في سياق التقديرات.حيث يتحدث رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية الدكتور منير راشد عن بعض تأثيرات الازمة السورية ، أولها ازدياد البطالة بعدما اقتحم اللاجئون السوق اللبنانية ، وخصوصاً على مستوى العمالة غير الماهرة، كذلك اعتبر ان لبنان شهد تراجعاً في النمو من ٥ % الى ٢% ، عدا عن الضغط الكبير على الايجارات بعدما ازداد الطلب فجأة، ما ادى الى مزاحمة بين اللبنانيين والسوريين على السكن[٣٤].

وقد اعتبر الرئيس أمين الجميل في مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون، التحديات الاقتصادية والاجتماعية" الذي نظمه بيت المستقبل مع مؤسسة كونراد اديناور: "لأسباب تتعلق بخصوصية لبنان السياسية والطائفية ، المذهبية ، الأمنية والبنيوية والاقتصادية والاجتماعية ، ولوجوب تحرير لبنان من كثافة اللجوء التي تفوق قدراته وقد تتحول الى عامل تفجير ومصدر ارهاب، ولارتفاع حالات الجرائم الفردية التي يعود بعضها الى بيئة اللجوء وطبيعة عيشها المفتقرة الى الحد الأدنى من الرعايتين الامنية والحياتية ، ولارتفاع نسبة البطالة وايضاً الهجرة لدى اللبنانيين ، بسبب كل ذلك ، يقتضي اعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة باللجوء على المستوى اللبناني والدولي ، بحيث يصار الى اعتماد نظام جديد". [٣٥]

لن نتناول الوجود السوري في لبنان من الناحية السياسية ، ولو ان الخلافات السياسية الداخلية هي التي فتحت الحدود على مصراعيها للدخول غير المنظم وغير المنضبط. فما حصل قد حصل ، ومليون ونصف المليون سوري على الاقل باتوا داخل الاراضي اللبنانية طبقاً لسجلات حكومية ، بل سنتناول هذا الوجود من الناحية الاجتماعية بحيث يتوزع الفقراء منهم على آلاف المخيمات غير الشرعية. الأمر الخطير ليس فقط في التطور المذهل لأعداد اللاجئين (النازحين) منذ بداية الازمة والى تاريخه ، بل الأخطر ان خارطة انتشارهم تلتف حول المناطق الاقتصادية ، في منافسة مباشرة للأيدي العاملة اللبنانية غير الزراعية ،مع تركيز في التوزيع على الساحل ومحيط المدن من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، حيث يتركز الاقتصاد الصناعي والتجاري مع كثافة مخيمات في الداخل البقاعي والشمالي للعاجزين عن دفع ايجارات سكن ، بحيث بقي التركيز على المناطق الاقتصادية.

---

[٣٤]إيفا الشوفي، "آثار اللجوء إلى لبنان: عدم اتخاذ أيّ سياسة هو سياسة مجتمع واقتصاد "، جريدة الأخبار، العدد ٢٥٦٨، الجمعة ١٧ نيسان ٢٠١٥

[٣٥]امين الجميل، كثافة اللجوء قد تتحوّل الى عامل تفجير، مؤتمر "لبنان والنازحون واللاجئون/النازحون"،١ نيسان ٢٠١٦

http://www.addiyar.com/article/1149476

إن بقاؤهم على التوزيع الحالي أظهر عجز الحكومة اللبنانية عن اعادة النظر في اعادة توزيعهم وابعادهم ما أمكن عن المدن والمناطق الاقتصادية بينما هم في الواقع مجتمعات عاملة منتجة في كل المدن اللبنانية وبالتالي فإن غالبيتهم ان لم نقل جميعهم يصنفون أيدي عاملة منتجة في مناطق ناشطة اقتصاديا وليسوا نازحين ضمن مخيمات ترعاها الامم المتحدة. واذا كانت سلبيات اللجوء السوري كما هو عليه تطغى على ايجابياته في الوقت الراهن ،فإن اخطر هذه السلبيات على مستقبل لبنان ان هذا الوجود ليس مؤقتاً وبات على اللبنانيين ان يتوقعوا ان ثلث العدد الحالي للمواطنين السوريين أي ما يقارب ٥٠٠ ألف بأقل تقدير ، باقون في لبنان حتى بعد انتهاء ازمتهم في سوريا وبدء أعمال اعادة الاعمار ، لأن العائدين لن يكونوا من المرفهين في المدن ، بل من ساكني المخيمات والذين لديهم الاستعداد للسكن في مخيمات داخل سوريا و العودة مرتبطة ايضاً بالوضع السياسي داخل سورية ما بعد الحرب، سواء انتصر النظام أم " المعارضات " ، او تم التوصل الى تسوية ، فلا عودة وشيكة لمعظم السوريين ، نتيجة أسباب سياسية ومذهبية ، بين المحسوبين على هذا الفريق او ذاك وتعقيدات ملف المصالحات بينهم .

فلبنان الرسمي لم يستفق بعد على حقيقة المعاناة الحاصلة فمشكلة الحكومة اللبنانية انها عاجزة على ان تواجه ملفاً معقداً للاجئين (النازحين) سوريين بهذا العدد الكبير مع مستوطنين فلسطنيين دائمين يشكلون مجتمعين أكثر من ثلث سكان لبنان ويستهلكون ثلث بناه التحتية مع وجود أزمة ماء وكهرباء يعاني منها لبنان أصلاً، ففورة الايجارات التي ان لم تحدث ثورة اجتماعية فهي على الاقل كارثة بكل المقاييس سيما عندما يبلغ ايجار الغرفة مبلغاً غير مسبوق أو عندما يعمد الكثيرون من مالكي الشقق في كافة المناطق الى تقسيمها لغرف مستقلة وتكديس العائلات فيها اضافة الى ما هو اخطر، لجوء بعض القرى المتعاطفة سياسياً ومذهبياً مع فريق من النازحين الى السماح لهم ببناء بيوت غير قانونية على أطراف قراهم ما يؤشر الى اقامة طويلة الامد. بالاضافة الى الفلتان في فتح المحلات التجارية من قبل اللاجئين دون حسيب أو رقيب وابواب اخرى تقفل للبنانيين ، في حين ان تجاراً سوريين اصبحوا مهيمنين على الاسواق برعاية وتغطية من تجار جملة لبنانيين.

واذا كانت العمالة السورية مقتصرة سابقاً على عمال البناء والزراعة ، فهي اليوم باتت منافسة لليد العاملة اللبنانية ، من العامل الى المهندس مروراً بكافة المهن والاختصاصات خصوصاً في قطاع البناء والمطاعم ، ويتحمل أرباب العمل اللبنانيون كامل المسؤولية في هذا الاطار ، لأن توظيف المواطن السوري ، اضافة الى فارق الراتب بينه وبين اللبناني ، يعفي رب العمل من اعباء الضمان الاجتماعي وخلافها من الضرائب المالية على الدخل[٣٦].

[٣٦]أمين أبو راش، "لبنان.. والأثمان الغالية لـ"اللجوء" السوري"، الأربعاء, ١٣ يناير ٢٠١٦
http://www.athabat.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id=20601

وعندما لم تخرج الندوة التي نظمها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالتعاون مع "جامعة رفيق الحريري" بعنوان " التداعيات الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين في لبنان " عن التحذيرات المحلية والدولية وكان آخرها تقرير صندوق النقد الذي حذر من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح السوري الى لبنان. في هذا الاطار ، جاءت صرخة وزير الصحة العامة الاسبق وائل ابو فاعور الذي اعتبر ان اللجوء السوري في لبنان أخطر وأكبر تحد يواجه الدولة اللبنانية منذ اندلاع الازمة في سوريا"[٣٧].

في حين تعمد الشركات التي تواجه المنافسة الى تخفيف الكلفة عليها عبر تبديل العامل اللبناني بعمال سوريين حيث ان لا تصريح عن هؤلاء للضمان الاجتماعي وبالتالي لا حقوق لهم، كل هذا ينسحب على الاقتصاد اللبناني عبر خفض الاستهلاك وهذا ما شهدناه في العام ٢٠١٥ حيث ان الاستهلاك انخفض بنسبة ملحوظة كنتيجة لصرف الموظفين اللبنانيين بشكل اساسي. وهنا المشكلة التي لايعيها أرباب العمل اللبنانيون الذي يتصرفون وفق مبدأ " شو وقفت علي " فالعامل السوري لا ينفق في الاقتصاد اللبناني إلا شقاً زهيداً ويقوم بادخار الباقي او ارساله الى ذويه في سوريا وبالتالي لاتستفيد الماكينة الاقتصادية اللبنانية من الأجور التي يتقاضاها العمال السوريين[٣٨].

أما شركات الخدمات كالفنادق والمطاعم وغيرها فهي عرضة لتراجع نشاطها الاقتصادي نتيجة الاوضاع السياسية والامنية. وبالتالي يأتي صرف العمال اللبنانيين كنتيجة لهذا الامر وتشغيل السوريين كوسيلة لتخفيض الكلفة. وللتأكد من هذا الامر يكفي النظر الى عمال المطاعم في بيروت أو موظفي محطات الوقود لنرى ان معظمهم من الجالية السورية والمصرية والاسيوية. [٣٩]

٢- <u>المخاطر الإجتماعية لهذا اللجوء :</u>

تخوفت الدراسات التي أجريت حول اوضاع النازحين السوريين في لبنان ، من تزايد المعاناة الانسانية التي يتعرضون لها من جرّاء الظروف الحياتية الصعبة الناتجة عن تدني حجم المساعدات التي توفرها بعض الجهات الدولية ، ومن ازدياد ظاهرة التسول، وازدياد نسبة العاطلين عن العمل، في صفوف اليد العاملة اللبنانية والأخطر ما يعيشه الأطفال النازحون ، حيث سجل ارتفاع كبير في عدد الاطفال المتسولين في المناطق اللبنانية كافة وخاصة بيروت حيث تجاوز عددهم ٢٣٠٠ طفل

---

[٣٧] وائل أبو فاعور، التداعيات الاقتصادية لتدفّق اللاجئين/النازحين السوريين في لبنان: النزوح أكبر تحدّ للدولة منذ اندلاع الأزمة، جريدة النهار ٢٠١٤

[٣٨] جريدة الأنباء، تقرير البنك الدولي حول لبنان: نحو ١,٣ مليون لاجىء سيدخل البلاد نهاية عام ٢٠١٤، ٢٠١٣/١٠/١٢

[٣٩] مقابلة البروفسور جاسم عجاقة على شاشة تلفزيون لبنان - تأثير نزوح ٤٠٠ ألف نازح سوري على الإقتصاد اللبناني، الإقتصاد اللبناني في ظل ضغط النزوح السوري
تاريخ ١٧ \ ١٠ \ ٢٠١٥

في ظل غياب الرعاية الصحية المناسبة لأوضاعهم ، وظهور الأمراض من جرّاء الأوبئة والظروف البيئية والصحية السيئة.

فتداعيات الازمة السورية تتنوع وتتوزع بين عدة مجالات وقطاعات قد تكون نتائجها كارثية على وطن بحجم لبنان وما يهمنا هو التداعيات الاجتماعية ، فالبطالة ناهزت ٢٣% لدى الشباب اللبناني و ٢٠% بشكل عام ونسبة الفقر في لبنان بازدياد مطرد بسبب الوجود السوري بحسب برنامج NATIONAL PAUVERITY TARGETING PROGRAM المعروف بالكلمة الشعبية "حلها" .

أضف الى ذلك الضغط على البنى التحتية – عمالة الأطفال ، الاختلال في الديموغرافيا ، الزواج المبكر لدى النازحين ، الاستغلال الجنسي لهم ، كلفة تجديد الاقامة ، التعليم والتربية، الصحة والاستشفاء ، العنف الجندري، التوتر بين المجتمعات ، المنافسة بمجال العمل.[٤٠]

فلبنان يعاني احتقاناً اجتماعياً ناتجاً من ازمة اللاجئين (النازحين) السوريين ، من عدد النازحين بالنسبة الى عدد اللبنانيين ، الى التوزيع الديموغرافي للنازحين وكثافة اعدادهم في المناطق المهمشة أصلاً ، الى عدم وجود دعم مالي كاف ، الى اجراءات حكومية نتيجتها شبه عكسية[٤١].

وللإحتقان الاجتماعي منحى آخر هو التوزيع الطائفي في لبنان . فحالياً بسبب كون حوالي ¾ النازحين او اكثر من الطائفة السنية ، أصبح السنة يشكلون العدد الأكبر من سكان لبنان ، مما يشكل قلقاً من التداعيات السياسية والامنية لهذا التغيير الديمغرافي، الذي بدأ يذّكر بأزمة اللاجئين الفلسطنيين واشكالية تجنيسهم والسماح لهم بالعمل.

ويرى وزير خارجية لبنان جبران باسيل في خلال مشاركته في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي والاردن ولبنان حول الازمة في سورية، في الامم المتحدة ايلول ٢٠١٥ تحت عنوان "التوطين واللجوء ممنوعان دستورياً في لبنان" ، ان لبنان يواجه خطرين هما النزوح والارهاب، واشار الى وجود ٢٠٠ نازح سوري في الكيلومتر المربع الواحد على امتداد مساحة لبنان، كذلك لفت الى ان عدد النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان يشكل حوالي ٤٥% من عدد سكان لبنان وقال "نحن نحارب الارهاب على حدودنا وارضنا وهناك ايضا 210,000 طالب سوري في مدارسنا مقابل ٢٢٥ ألف طالب لبناني اضافة الى ٧٠ ألف مولود سوري في لبنان، ناهيك عن خسارة تزيد عن الـ ١٥ مليار دولار أميركي " وتابع بالقول : هذه الازمة غير مسبوقة بأرقامها في تاريخ البشرية ، وقد نبهنا سابقاً من تداعياتها على لبنان والمنطقة ، أوروبا التي تضم ٥١٢ مليون نسمة اي ١٢٨ مرة أكثر من عدد سكان لبنان ومساحتها ٤،٤ مليون كيلومتر أي ٤٤٠ مرة أكبر من

[٤٠] مقابلة الطالب مع مسؤولة في وزارة الشؤون الاجتماعية ايميه كرم تاريخ ٢٠١٦/٤/١٨

[٤١] لينا الخطيب، تداعيات أزمة النازحين السوريين على لبنان، جريدة الحياة ٢٠١٤/١٢/١٠

مساحة لبنان خاضت جدلاً كبيراً لاستقبال ١٢٠ ألف لاجئ أي ١٢ الى ١٥ مرة أقل من عدد النازحين في لبنان[٤٢].

وترى الدكتورة منى فياض ان لبنان الذي اعترف بان كي مون انه يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم ما يعادل نصف عدد سكانه وهذا وضع غير مسبوق كونياً في حين ان الاتحاد الاوروبي غرق بالمشاكل وهو مهدد بالتفكك من جرّاء استقباله أقل من مليون نسمة مع ما يتمتع به من قدرات ، وتتابع فياض بالقول "جميعنا يعلم من دروس الفيزياء والكيمياء ان التفاعلات في وعاء مليء تختلف عنها في وعاء فارغ وان الازدحام الشديد في ظروف صعبة يؤثر على التفاعلات العصبية كيميائياً وهرمونياً . ويؤدي الى ردود فعل شاذة وعنيفة من ضمن قانون نفساني معروف "أن التكيف مع أوضاع شاذة يؤدي الى سلوك شاذً" . ومع ذلك نلاحظ انه بالرغم من معاناة البلد من المشاكل على جميع الصعد ، نجح لبنان في تدبر امر استقبال هذا العدد الهائل من اللاجئين واستيعابهم دون أن ينفجر ولكن هذا لا يعني ان الأخطار لم تتزايد وان الأمن المجتمعي غير مهدد ، وقد تبلغ المخاطر حداً حرجاً اذا لم تعالج المسألة بمسؤولية أكبر من السلطات اللبنانية والدولية ايضاً".

من جهة أخرى يشكل الأطفال اكثر من نصف السكان النازحين وهم ضحايا الحرب الأكثر مأساوية، مع تأثر العديد منهم بشدة من جراء تجاربهم وبقاء معظمهم خارج المدرسة طوال عام أو عامين. لقد تم استنزاف قدرات استيعاب المدارس الرسمية ، مما يزيد من الحاجة الى ايجاد حلول مدرسية بديلة، في حالات التسرب من المدرسة ، حيث يتعمق الأسى وتتزايد مخاطر الاستغلال وتتضائل الآمال بمستقبل أفضل. وبسبب تفاقم الفقر ، تضطر العديد من الأسر الى الاعتماد على مساهمة الاطفال الذين غالباً ما يكونون متسربين من المدارس وعرضة في بعض الأحيان لظروف عمل استغلالية ، كما يشير الرصد الميداني الى ان حالات الزواج باعتبارها آليات مواجهة قد باتت أكثر شيوعاً، بإعتبار أن ٢٥% تقريباً من الأسر تعيلها نساء ، وذلك من جراء فقدان عدد كبير من النساء لأزواجهن أو آبائهن في الصراع الدائر في سوريا حيث يتعرض العديد منهن للمضايقات والتحرش، كما ان بعضهن قد لجأن الى ممارسة الجنس في سبيل البقاء واعالة اسرهن. ان انعدام الخصوصية في الملاجئ الجماعية المكتظة وعدم كفاية الدخل او المهارات يزيد من مخاطر التعرض للعنف الجنسي كما ان سوء الحالة الصحية للوافدين الجدد يبعث على القلق. وقد افادت مؤسسات الصحة العامة عن زيادة في الامراض المعدية مع وجود خطر حقيقي لانتشار الامراض التي يمكن الوقاية منها ، ومنها الحصبة وشلل الاطفال ، ما لم يتم تعزيز برامج التلقيح الشاملة للأطفال وبرامج المراقبة الصحية الوطنية . كما ان النقص في شبكات الصرف الصحي وامدادات المياه وعدم كفاية ادارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة ومحدودية فرص الحصول على الوقود والكهرباء تعرض بدورها النازحين والمجتمعات المضيفة في العديد من المواقع للمزيد من المخاطر ان على المستوى الصحي أو الصرف الصحي.

[٤٢] جبران باسيل، توطين النازحين سيتحقق إذا لم نتصرف.. وهاموند: اللاجئون/النازحون ضيوف موقتون، ٢٠١٦/٣/٣١

في موازاة هذا الواقع شدد الوزير السابق عدنان القصار على أنه " علينا ان لا ننسى التداعيات الاجتماعية التي لا يمكن الاستهانة بها ، اذ من شأن تراجع معدلات النمو الاقتصادي بنحو ٢،٩% سنوياً وتضاعف معدل البطالة الى اكثر من ٢٠% ووصول قرابة ١٧٠ ألف لبناني الى ما دون خط الفقر ، اضافة الى مليون لبناني يعيشون حالياً تحت هذا الخط، ستكون هناك مضاعفات مقلقة على المالية العامة وقطاعي التعليم والصحة وخدمات البنى التحتية ما سيزيد من العجز في الموازنة بما لا يقل عن نسبة ٦% اضافية".

الفصل الثاني :ادارة أزمة النازحين

في هذا القسم سنتطرق الى دور الجهات المعنية من محلية ودولية والمعنية بإدارة ازمة اللاجئين (النازحين). ودور المجتمع المدني في هذا الاطار ، أضافة الى المصاعب الكبرى التي تعترض سبل معالجة هذا اللجوء بشكل أساسي سواء لأسباب سياسية ، اجتماعية ام اقتصادية ، محلية ، اقليمية أو دولية ومدى تأثير التقصير في الادارة والمعالجة لمثل هذه الازمة على الوضع العام للاجئين كما وتأثيرات هذا الوضع على مقدرات هذا الوطن ومؤسساته ، والحلول المطروحة والممكنة للتصدي لهذه الازمة الانسانية التي لم يشهد لها لبنان مثيلاً والتي تعتبر دولياً من أشد أزمات اللجوء التي شهدها تاريخنا المعاصر باعتراف المجتمع الدولي بكامل مكوناته.

القسم الاول :انقسام سياسي وامكانيات قليلة لأزمة كبيرة.

ويبقى السؤال مفتوحاً حول ما اذا كان في مقدور لبنان البقاء متماسكاً اذا ما استمر الصراع السوري في السنوات المقبلة. ان مصادر عدم الاستقرار في لبنان كثيرة واحتمال امتداد الصراع السوري اليه وارد بقوة . لكن لدى لبنان ايضاً عناصر وآليات لاستيعاب التوترات ، جعلته ينجح حتى الآن في استيعاب الازمة وتفادي الانهيار ، وعلى رغم احتمال ان تحافظ البلاد على الاستقرار ولو كان هشاً في المدى القصير ، لا تزال المخاطر الجدية على المدى الطويل قائمة ، وسيكون لتطورات الصراع ونتائجه في سورية تأثير كبير على الدولة اللبنانية والاطراف السياسية كافة اذ يعاني لبنان من مصادره الذاتية من عدم الاستقرار ، وأتت الازمة السورية لتزيد الحالة اللبنانية هشاشة وتوترا.

ويلاحظ ان مخاطر عدم الاستقرار في لبنان ترتبط بالتوترات المذهبية بين السنة والشيعة واستياء السنة من هيمنة حزب الله وسلاحه وتعود مشاعر الاستياء السني الاخيرة الى العام ٢٠٠٥ مع توجيه اصابع اتهام معظم الرأي العام السني باغتيال الرئيس رفيق الحريري الى سوريا وحليفها حزب الله ، وهي الاتهامات التي عززتها لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة الخاصة بلبنان اضافة الى احداث ٧ أيار ٢٠٠٨ والاشكالات التي تبعتها بين حزب الله ودروز الجبل ، وآخرها عندما استقال كل وزراء حزب الله وحلفاؤه من الحكومة التي كان يترأسها سعد الحريري عام ٢٠١١ ، الأمر الذي أدى الى انهيارها ، حيث رأى جمهور واسع من سنة لبنان في الانتفاضة السورية فرصة ليس فقط لدعم اخوانهم السنة كي ينتفضوا ضد النظام الذي همشهم وقمعهم ، والذي يهيمن عليه العلويون ، بل أيضاً فرصة لاسقاط القوة الاقليمية التي تقف وراء قوة حزب الله في لبنان[٤٣] .

فإنّ التأثير الاقتصادي – الاجتماعي الكبير للأزمة السورية على لبنان ما كان ليكون بهذا الحجم لو لم يكن هناك فراغٌ كبيرٌ في القرار السياسي في البلد فلا حكومة تقرر ولا أجهزة تطبق وأكثرية الادارات شاغرة من مديريها واللائحة تطول ، والسؤال الكبير الذي يُسأل: ما هو مصير البلد اذا ما

[٤٣] بول سالم، "لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر" دراسة ١١ كانون الأول ٢٠١٢
http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324

بقي هذا التعثر السياسي قائماً في ادارة شؤونه ؟ وكيف يمكن بالتالي الحد من التراجعات الكبيرة التي أصابت كل القطاعات في البلاد؟

ففي خلال اجتماعات الدورة ٧٠ للجمعية العمومية للأمم المتحدة على مستوى القمة في نيويورك حيث كان حضٌ او تشجيعٌ من المجتمع الدولي للقيادات اللبنانية على متابعة الحوار في ما بينها لانتخاب رئيس للجمهورية ، واعادة اطلاق عمل المؤسسات الدستورية، حيث تطرق الاجتماع الى أن عدم انتخاب رئيس للبنان من شأنه ان يشكل عائقاً خطيراً امام قدرة لبنان على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي تواجه البلاد." وفي بيان ختامي أكدت المجموعة " اذا كان الدعم الدولي سيساهم على نحو فعال في تحقيق الاستقرار المستدام ، ينبغي ان يقابل باجراءات حازمة من قادة لبنان لحل الازمة السياسية عبر استعادة حكومة تعمل على نحو كامل للإستجابة حاجات المواطنين من خلال توفير الخدمات الحكومية الفاعلة".

كما طرح أيضاً رئيس الحكومة السابق تمام سلام أخطار استمرار الازمة واستفحالها وتجاوز اقتراح الدعم المالي الى المطالبة بالعمل على نقل اعداد من اللاجئين/النازحين الى دول قادرة على استيعابهم[٤٤].

المبحث الاول : انقسام لبناني حول معالجة موضوع النزوح :

لا يخف على احد ان الشرذمة السياسية في لبنان هي من أساس عدم التوصل الى ايجاد حلول جذرية وناجحة لملف ازمة السوريين المتمادية ، فالدولة تتعامل مع ملف الوجود السوري في لبنان بكثير من الخفة – ليس فقط لأسباب سياسية ، بل لأن الآداء الحكومي شبه مشلول ، والحكومة العاجزة عن تلبية بديهيات الحياة للشعب اللبناني ، هي أعجز من ان تواجه ملفاً معقداً لنازحين سوريين مؤقتين" مع مستوطنين فلسطنيين " دائمين" .

كما ان مشكلة لبنان الناشئة عن انقسام سياسييه تظهر بعدم امتلاكه قوة الضغط الدولية التي تمتلكها دولٌ أخرى تستضيف لاجئين سوريين كتركيا مثلاً التي تأوي حالياً مليوني نازح سوري ، والتي فتحت لأسباب خاصة بها باب الهجرة المفاجئة الى اوروبا عبر اليونان واجبرت الاتحاد الاوروبي بعد تفجيرات باريس على طلب الاستغاثة بوقف تدفق اللاجئين منها واستدعي الرئيس اردوغان الى بلجيكا وعرضت عليه مساعدة بقيمة ٣ مليارات يورو كمساهمة لتحمل أعباؤهم على أراضيه شرط وقف هجرتهم ، ووصلت الأمور الى ارسال طمأنة الى تركيا عبر أكثر من مدير خارجية اوروبي ، بدراسة جدية لضم تركيا الى الاتحاد الاوروبي اذا ضبطت مسألة تدفق اللاجئين رغم ان المسألة قد تحدث أزمة بين دول الاتحاد الاوروبي ، نتيجة معارضة بعض هذه الدول ضم دولة من ٨٠ مليون مسلم وسط موجة " الاسلامو- فوبيا" التي تجتاح اوروبا. واذا كان رجب طيب اردوغان يعيش خلف

[٤٤] غاصب مختار، " وعود بدعم مالي للنازحين ونصائح بانتخاب الرئيس"، مجلة الامن العام ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٥ ص ٢١-٢٠

لاجئين لا يشكلون ٢،٥% من عدد سكان تركيا ولديه أكثر من خيار سواء لترحيلهم الى اوروبا انتقاماً منها متى فقد الأمل بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي او بإنشاء منطقة عازلة يحلم بها في الشمال السوري لايوائهم وحماية حدوده بهم ، فإن لبنان لا يملك أي خيار سوى التأقلم مع الوضع الذي سيبقى طويلاً كما هو عليه إذ ان مشكلة النازحين السوريين المتفاقمة لم تطرح من المنطوق السياسي الضيق ، بل من المنظور الوطني والقلق المصيري ، واذا كانت مسألة نصف النازحين قد تعتبر "محلولة" في حال استقرار الوضع في سوريا فإن نصفهم باقون في لبنان حتماً خصوصاً بعد صدور قرار الامم المتحدة رقم ٢٢٥٤ في الأسبوع الأخير من شهر كانون الاول ٢٠١٥ والذي ينص على "العودة الطوعية " للنازحين السوريين في لبنان الى بلادهم دون أن يشمل هذا القرار بقية البلدان التي تأوي نازحين سوريين ما يعني محاولة توطين مبطنة للسوريين في لبنان ، وقد يغدو هذا التوطين أمراً واقعاً كما التوطين الفلسطيني وبقرار اممي[٤٥].

واذا كان الساسة اللبنانيون متفقون جميعاً على رفض التوطين باعتبار لبنان ليس بلداً للجوء والتوطين الا ان انقسامهم السياسي حول عدة مواضيع ، أثر ويؤثر سلباً على معالجة هذه الازمة الكبيرة والتي أصبحت تهدد الكيان اللبناني ووجوده ، حيث أطل وزير الخارجية جبران باسيل متحدثاً عن تسجيل ولادات النازحين السوريين ومحذراً من التوطين ، وكشف عن أن " مفوضية اللاجئين ما زالت تسجل النازحين ، وهذا أمر مرفوض " واعترض على تسجيل الولادات في لبنان قائلاً " سواء ولد طفل سوري في لبنان أو مئة ألف طفل في السنة يجب اعطاؤهم الجنسية السورية وهذا حقهم مشيراً الى أنه اعترض في مؤتمر برلين على تسجيل الولادات السورية في لبنان مؤكداً ان ما تقوم به مفوضية اللاجئين لجهة تسجيل الأطفال السوريين مخالف للقوانين الدولية ولقرارات الدولة اللبنانية". الا ان كلام وزير الخارجية لم يكن خفيفاً على مسمع وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق رشيد درباس خصوصاً وان المؤتمر تزامن مع انشغال درباس باجتماع للبحث في تنفيذ خطط الاستجابة للاجئين السوريين حضره ممثلو الوزارات المسؤولة وبينهم ممثل عن وزارة الخارجية ، والمنسق المقيم لأعمال الأمم المتحدة في لبنان رودس مارتن ، وممثلون عن مفوضية اللاجئين واليونسيف والبنك الدولي وللمرة الاولى في خلال هذا الاجتماع طرح درباس قضية نقل اللاجئين الى المناطق الآمنة لوضع خطة لاعادتهم وردّ على باسيل بالقول "في الوقت الذي كنت أعمل فيه على ملف عودة السوريين اتهمنا باسيل بأننا "خربنا الدني" ونحن نحضر للتوطين وسأل درباس هل هذا شغل دولة أم ماذا ؟ وتابع رداً على باسيل بأربع نقاط وهي أولا: ان المفوضية لاتسجل اللاجئين وقد أعطى أي وزير الشؤون تعليماته بوقف التسجيل حتى لمن دخل لبنان قبل الاول من ايار ٢٠١٥ – ثانياً : قال باسيل انه أرسل كتاباً الى وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس الحكومة من أجل وقف التسجيل ، فليسمح لنا ليس هو من يعطينا الاوامر ، هل صدق نفسه أنه رئيس جمهورية ؟ ثالثا: نحن أعضاء في لجنة وزارية اسمها خلية الازمة ولم يبحث فيها هذا الموضوع.

رابعا: تم تسليم باسيل تقريراً مفصلاً من ثلاثة أشهر يتضمن الموافقة على تسجيل المواليد، ويضيف عندما كنا نجتمع لمتابعة آلية العمل مع المفوضية كان مندوب وزارة الخارجية حاضراً ، والبحث

[٤٥] امين ابو راشد، "لبنان...و الاثمان الغالية للجوء"،جريدة الثبات،١٣ كانون الثاني ٢٠١٦

كان حاضراً ، وواضحاً في موضوع الولادات ، لأني لا استطيع منع تسجيلهم متسائلاً: "ما الضرر على لبنان من تسجيل الولادات ؟ طفل مولود في لبنان يتم تسجيله للحصول على المساعدة. كيف بإمكاني منعه من ذلك ؟ أين التوطين في ذلك؟ لن أمنع تسجيل الولادات لأن هذا حقهم ، وأنا من قال للمفوضية سجلوا الولادات وهذا أمر متوافق عليه وموجود في التقرير . ولماذا الاثارة الغرائزية التي هي في غير محلها ؟ ان التسعير الطائفي الذي يحصل بشع وحقير، مستغرباً التفريق بين كلمتي لاجئ ونازح موضحاً " السوريون لاجئون وليسوا نازحين ، فليفتح باسيل القاموس ويفرق بين النازح واللاجئ وأنا كنت أستعمل كلمة نازح ولم أعد استخدمها لأنهم لاجئون".

من جهة اخرى أوضحت الناطقة الاعلامية باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين دانا سليمان انه بالرغم من توقف المفوضية عن تسجيل النازحين السوريين بناء لطلب الحكومة اعتبارا من شهر أيار ٢٠١٥ فإن انعدام وجود هوية معترف بها وقانونية ، من خلال وثيقة الولادة ، يؤثر على كل جانب من جوانب حياة الفرد ، بما في ذلك امكان الوصول الى الخدمات الاساسية ، والأهم من ذلك فقد يعجز هؤلاء الأطفال عن مرافقة عائلاتهم الى سوريا عندما تصبح الظروف مؤاتية للعودة الآمنة".

المطلب الأول: عدم وجود رؤية موحدة لمعالجة الموضوع

فالانقسام السياسي ظهر على عدة صعد وفي كل المجالات بين السياسيين الذين اختلفت نظرتهم لحجم وتأثير الأزمة السورية من جهة أو لنتائج ومعالجة تداعيات هذه الازمة من جهة أخرى ضمن الوجهة السياسية. صحيح ان لبنان تجنب حتى الان الاضطرابات الكبرى ، الا ان الدولة فيه ضعيفة والتوترات الطائفية على أشدها والتحالفات السياسية منقسمة ما بين مؤيد للنظام السوري ومناهض له. فالأحزاب السياسية انقسمت بين مؤيد لنظام الأسد أو معارض له والانقسام وقع بين تيارين يتقاسمان عملياً أرض الوطن ٨ و ١٤ آذار . عندما اندلعت الانتفاضة السورية في آذار ٢٠١١ واشتدت حمأتها في الأشهر التالية ، خشي معظم المراقبين داخل لبنان وخارجه من ان تنجر البلاد سريعاً الى الصراع بل قد تتمزق بسببه اذ كانت الاصطفافات السياسية تعكس بشكل خطير خطوط المعركة بين مؤيدي الأسد ومناهضيه داخل سورية ، وألهبت الطبيعة الطائفية المتزايدة للصراع في سورية التوترات الطائفية الشديدة في لبنان بشكل مباشر. اذ تحرك السنة في لبنان لدعم الثورة فيما وقف حزب الله الى جانب نظام الأسد. وبالفعل وقعت تداعيات كبيرة للصراع السوري في لبنان في عدة مناطق لبنانية، ولكن على الرغم من كل ذلك تمكن لبنان من تجنب حدوث انهيار كبير رغم ان التوترات المذهبية لامست أعلى مستوياتها[٤٦].

ومن الاقتراحات التي عرضت منذ بدء الازمة انشاء مخيمات رسمية لايواء اللاجئين على طول الحدود اللبنانية – السورية الا ان هذا الحل مستبعد حالياً لاعتبارات متعددة، لكن قد يتم تبنيه لاحقاً بصورة مختلفة. وقد أحدث إحياء الاقتراح من جديد انقساماً في صفوف المسؤولين اللبنانيين ، اذ

[٤٦] بول سالم، "لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر" دراسة ١١ كانون الأول ٢٠١٢
http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324

اعتبره وزير الصحة الأسبق الحل الوحيد ، في حين تعهد وزير الخارجية " بمعارضته مهما اشتدت الضغوط" وقد عارضته المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من منطلق ان الدولة عاجزة عن تأمين البنى التحتية اللازمة والامن الضروري لنجاح الاقتراح[٤٧].

فالبحث في الجيو سياسة اللبنانية يبدأ من الحدود والتفاعلات المختلفة التي تولدها باتجاه المناطق في الداخل حيث يتعامل الأفرقاء المختلفون بحسب علاقاتهم ومصالحهم مع الآخرين في الخارج والداخل ويخضع الوضع حالياً لهذه المعطيات بالذات وهو يرتد بالتالي غلياناً داخلياً مناطقياً ومذهبياً وبالنتيجة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً كما أمنياً. وبالتالي سقوط الحدود اللبنانية انسانيا امام الجماعات السورية الهاربة من الموت والدمار. انها مسألة انسانية بامتياز ان تفتح الدولة حدودها أمام لجوء الهاربين للإحتماء من الموت ، لكن أن تثير المسألة نقاشاً داخليا على الصعيد السياسي في لبنان لابد ان يلفت الأمر الانتباه ، فالكلام في وقت من الاوقات من قبل فريق لبناني (على وجه الخصوص التيار الوطني الحر) عن ضرورة اقفال الحدود لأسباب أمنية ومعيشية واجتماعية أمام حركة اللجوء الكثيفة أصلاً والمتزايدة مع تزايد حدة القتال واتساع رقعته على مساحة معظم المناطق السورية اثار ردود فعل معارضة لهذا التوجه.

هكذا ان بعض المناطق اللبنانية تحولت الى امتداد للواقع السوري اجتماعياً وايديولوجيا وامنياً . ان ثورة الاكثرية السنية السورية على الحكم العلوي واعتماد هذا الحكم على القوة لقمع الثورة ، والخوف من تمدد القوس الشيعي في المنطقة هي أمور تعني لبنان عموماً وبعض المناطق على وجه الخصوص. فالوضع الطرابلسي يرتبط مباشرة بهذه المسألة امنياً كما جغرافياً . والوضع في صيدا كذلك وايضاً بقاعاً وشمالاً بالنسبة لعرسال ومحيطها كما منطقة وادي خالد ، هذه المناطق هي سنية بامتياز عانت عموماً بشكل من الأشكال من الوجود العسكري الأمني والسياسي السوري في خلال سنوات ، وهذا يعني جيوسياسياً وأمنياً ارتباط العلاقة السنية الشيعية في لبنان بالعلاقة مع اطراف النزاع السوري.

هل يمكن القول هنا ان النزاع القائم تخطى الحدود باتجاه المناطق اللبنانية لأهداف مذهبية فقط ؟ هل ان النظام في سوريا أصبح مرتبطاً وجدانياً وجيو سياسياً بالشيعة اللبنانيين ؟ وهل ان الشيعة في لبنان اصبحوا مرتبطين عضوياً بالحكم القائم في سوريا؟ ليس هنالك ما يدل على مثل هكذا تطور لكن المصالح المتلاقية المؤقتة هي التي تفسر هذا التوجه. لكن وفي مطلق الأحوال ، ان الكلام ، بغض النظر عن مدى صحته عن دعم حزب الله لأهل جبل محسن العلويين في وجه أهل باب التبانة السنة إنما هو يعني تمدداً جيو سياسياً لبنانياً للثورة السورية الى عمق طرابلس.

أما بخصوص تفاعل وتعامل السلطة اللبنانية مع الأحداث السورية ، فلا بد من الاشارة الى ان هذه السلطة واقعة بين فكي كماشة ، الموقف المبدئي الملزم قانونياً ، على الصعيدين الاقليمي والدولي

---

[٤٧] عبدالله ناصرالدين، "ثلث سكان لبنان لاجئون وانعكاسات الازمة السورية على الديمغرافيا اللبنانية"، أكتوبر ١٤, ٢٠١٤

http://wadipress.com/?p=285840

(ميثاق جامعة الدول العربية والامم المتحدة) أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومواقف الفرقاء اللبنانيين المتفاوتة من الحدث السوري اساسا بين متعاطف مع الثورة ومعادٍ لها انطلاقا اساسا من الموقف من النظام السوري ومن المصالح المختلفة ، اذ ما ان بدأت الثورة في سوريا حتى ظهر وجود موقفين متباينين في لبنان بالنظر الى العلاقة أصلاً مع النظام السوري بين متعاون معه وبين معادٍ له علناً . وبالفعل يبدو ان الأفرقاء اللبنانيين وبخاصة على مستوى القيادات يعملون على عدم جر الازمة السورية الى داخل لبنان بالذات بل يميلون الى الاكتفاء بدعم حليفهم في سوريا مادياً ودعمه في لبنان والخارج اعلامياً وربما سياسياً . حتى انه أحياناً يبدو ان هناك نوع من اتفاق ضمني حول هذا الأمر مع احتفاظ كل فريق بالحق في الدفاع بأساليب مختلفة عن وجهة نظره او موقفه المعلن أو في بعض التحركات على الارض بما فيها الأمنية التي تهدد جدياً الأمن في حال سقطت القدرة على ضبط الامور . ولقد عبّر البعض عن هذا الامر بأن لبنان لن يكون " ساحة لهذه الازمة بل مجرد "منبر"[٤٨].

المطلب الثاني : شلل سياسي يعيق ايجاد الحلول للنزوح السوري .

ان وضع لبنان السياسي المتعثر منذ سقوط حكومة الرئيس الحريري قبيل بدء الازمة السورية وصولاً الى تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي والتي سعى النظام السوري كما وحلفاؤه في لبنان الى تشكيلها بشكل ان لا تكون مناهضة أو معارضة له ، حتى يوم استلام الرئيس تمام سلام الحكومة السابقة والتي رفعت شعار النأي بالنفس عن الأزمة السورية عملاً بالمبدأ العام القاضي بعدم تدخل لبنان في شؤون دولة أخرى، وصولاً إلى عودة الرئيس سعد الحريري على رأس الحكومة الحالية، هذا الامر والذي اثار موجة انقسام واسع بين الافرقاء السياسيين في الوطن ، منهم من اعتبر ان قرار النأي بالنفس هو هرطقة ما بعدها هرطقة سياسية قد لا تؤدي سوى الى زيادة التأزم في وضع السوريين وتأثيرهم المباشر على الاوضاع في لبنان ، في حين يرى آخرون من الأفرقاء السياسيين انها افضل طريق سلكتها الدولة لتفادي مطبات هذه الازمة التي لم يشهد لها العالم مثيلاً باعتراف الجميع ، وما زاد الأمور سوءاً هو استفحال الازمة السياسية والتي بلغت ذروتها بالتمديد للمجلس النيابي وتأخير انتخاب رئيس جديد للبلاد لفترة ناهزت السنتين والنصف.

فالمجتمع الدولي في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى القمة في نيويورك ما بين ٢٠ و٣٠ ايلول ٢٠١٥ حضّ القيادات اللبنانية على متابعة الحوار في ما بينها لانتخاب رئيس للجمهورية واعادة اطلاق عمل المؤسسات الدستورية ، حيث طالب الرئيس الأسبق للحكومة تمام سلام بضرورة دعم مؤسسات الدولة وبخاصة الجيش اللبناني ، إذ اشارت المجموعة الدولية الى ان عدم انتخاب رئيس للبلاد يشكل عائقاً كبيراً وخطيراً أمام قدرة لبنان على معالجة التحديات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي تواجه البلاد. وفي بيان ختامي أكدت المجموعة انه اذا كان

[٤٨] عصام خليفة، ندوة حول انعكاس الصراع في سوريا على الأوضاع اللبنانية، السبت ٩ آذار ٢٠١٣
http://www.mcaleb.org/ar/mahrajanalkitab/2011-4-05-19-30-22-305-awda3souriya.html.

الدعم الدولي سيساهم على نحو فاعل في تحقيق الاستقرار المستدام ، ينبغي ان يقابل بإجراءات حازمة من قادة لبنان لحل الازمة السياسية عبر انتخاب رئيس من دون مزيد من التأخير ، واستعادة حكومة تعمل على نحو كامل لِسدّ حاجات المواطنين من خلال توفر الخدمات الحكومية الفاعلة"[٤٩]. اذ لم تنفع سياسة النأي بالنفس لحماية لبنان من تداعيات الازمة السورية ولم تنفع ضمانة وجود حكومة حليفة لسوريا من التحضير لمخططات ارهابية تدفع باتجاه الفتنة ، ويؤشر مسلسل الاحداث المتنقلة بين المناطق بدءاً من الشمال ووصولاً الى الجنوب والبقاع الى وجود نوايا مبيتة ومخططات لاثارة الضغائن بين مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات السياسية وذلك في محاولة لتصدير الازمة السورية الى لبنان ، ويشكل الانقسام الحاد بين اللبنانيين بين فئات مؤيدة للنظام السوري وأخرى مؤيدة للمعارضة البيئة المؤاتية التي يمكن استثمارها من قبل الطرفين السوريين المتنازعين من اجل خدمة أهدافهما ولو حدث ذلك على حساب لبنان.

ورب قائل بأن تداعيات الازمة السورية لا تقتصر على لبنان ، بل ستصيب كل الدول المجاورة لكن ذلك لا ينفي حقيقة ان تداعياتها على لبنان هي الاقوى والأخطر وذلك بسبب شدة التجاذبات الحاصلة بين قوى ٨ و ١٤ آذار بالاضافة الى الخلافات المذهبية التي ولدتها احداث ٧ آيار ٢٠٠٨.

هذا التجاذب الذي أدى بواقعه الى تشريع الحدود اللبنانية للموالين والمعارضين للنظام السوري دخول البلاد. حيث تلقت سياسة النأي بالنفس مجموعة من الضربات القاتلة ، كان أولها تهديد الرئيس الأسد بحدوث زلزال اقليمي ، وتوالت بعد ذلك التهديدات والاتهامات السورية الموجهة ضد لبنان ومؤسساته وقياداته السياسية والأمنية. ولم تقم حكومة الرئيس سلام آنذاك بواجباتها وبمسؤولياتها لحماية الامن والاستقرار ، فتحولت سياسة النأي بالنفس عن ما يجري في سوريا الى نأي بالنفس عن المسؤولية. وعلى الصعيد السياسي خرق وزير الخارجية السابق عدنان منصور تكراراً سياسة النأي بالنفس حيث تحدث في المؤتمرات الدولية والعربية كممثل للنظام السوري وليس كوزير لخارجية لبنان اذ كان خطابه متعارضاً مع سياسة حكومته المعلنة ومع توجيهات رئيسها ورئيس الجمهورية ، والمؤسف ان قيادات ٨ آذار ايدته ودعمته في خروجه على مصلحة لبنان والاجماع العربي وهذا ما أدى الى استنفار دول مجلس التعاون الخليجي واحتجاجها بما يشبه الانذار للبنان. اما ميدانيا فقد شكل تدخل حزب الله العسكري داخل سوريا رصاصة الرحمة التي اطلقت على سياسة النأي بالنفس ، الأمر الذي جعل من الانقسام واقعاً مريراً خلّف تداعيات كبيرة على كافة الصعد الامنية الاقتصادية والاجتماعية.

وهنا يمكن افتراض انه لو وجدت حكومة مناهضة للنظام السوري في تلك المرحلة لكان طُرح العديد من التصورات . منها اعتماد حزب الله بالاخص بصورة تلقائية وطبيعية دعم النظام السوري بكل الوسائل المتاحة لديه ، نظراً للإرتباط بين الحزب والنظام السوري ومن ورائهما النظام الايراني

[٤٩] نزار صاغية وغيده فرنجية، " أهم ملامح السياسة اللبنانية في قضية اللجوء السوري"،مجلة المفكرة القانونية في لبنان العدد ٢٣ ٢٠١٤/١٢/٩.

http://legal-agenda.com/article.php?id=945

الداعم الأكبر للإثنين . و ما هي الامكانيات المتاحة لها لمنع او حتى ردع حزب الله عن مثل هذه السياسة؟ بالطبع امكانات حزب الله عسكريا ولوجستياً وامنياً لا تسمح لمثل هذه الحكومة بعرقلة قرارات الحزب وبالتالي ان امكانية حصول المحظور في لبنان كانت لتكون واردة في اية لحظة، فالنتيجة اما رضوخ الحكومة للأمر الواقع كما حصل في صيف ٢٠٠٦ أو ٧ آيار ٢٠٠٨ وهذا قد يعني بالطبع هيمنة الحزب بشكل كامل وعلني على البلد واما في حال حاولت مثل هذه الحكومة منع الحزب بشكل من الاشكال عن تقديم الدعم للحليف الصديق ، لا بد ان يعني ذلك نزاعاً لبنانياً مفتوحاً لا أحد يرغب فيه[٥٠].

وبالرغم من تمكن اللبنانيين وبعد عناء سنين على انتخاب الرئيس ميشال عون رئيساً للجمهورية، لم تشهد الساحة السياسية إلى اليوم أي تقدم في اتخاذ قرار يحسم عودة السوريين خاصةً وأن كفة ميزان القوى أصبحت أكثر لصالح النظام الحاكم في سوريا وتحرير جزء كبير من المساحات التي كانت تسيطر عليها قوى اللإرهاب والمعارضة، نرى بأن النظام السياسي في لبنان مازال يتخبط في مشاكله وكما يبدو الإنقسام الحاد مازال يسيطر على الأجواء لا بل إن الأمور تسير إلى الأسوء خاصةً بعد إستقالة رئيس الحكومة سعد الحريري و في مطالبة قوى التحالف مع سوريا (ما يعرف ب٨ آذار) قوى المعارضة للنظام السوري (ما يعرف ب١٤آذار) بالتواصل المباشر مع النظام السوري كشرط أساسي لعودة اللاجئين إلى سوريا وهذا ما ترفضه بشكل قاطع هذه الأخيرة وعلى رأسها تيار المستقبل والقوات اللبنانية وهو الأمر الذي قد يؤدي في حال الإصرار عليه إلى حصول ما قد لا تحمد عقباه وبالتالي فإن حلّ مسألة اللجوء (النزوح) السوري وعودة اللاجئين (النازحين) إلى بلادهم لم تعد ترتبط بإنتخاب رئيس للجمهورية أو تأليف حكومة بقدر ما تستدعي وعي كامل لدى كافة الأفرقاء السياسيين في البلاد بأن خلافهم حول الموضوع سيؤدي حتماً في يوم من الأيام إلى خسارة الوطن ومقدراته بحصول الأسوأ وما لا يمكن العودة إلى الوراء لتصحيحه.

المبحث الثاني : إمكانيات ضئيلة لمعالجة موضوع النازحين .

دق رئيس الحكومة الأسبق تمام سلام مرة جديدة ناقوس الخطر بخصوص عجز لبنان عن تلبية الاحتياجات الملحة والمتزايدة يومياً للنازحين السوريين المتواجدين على اراضيه في مجالات الصحة والتربية والكهرباء والمياه والبنى التحتية والخدمات العامة والامن. وقد ناشد الدول الصديقة في المجتمع الدولي ، تقاسم تلك المسؤولية الجماعية ، عبر زيادة الدعم والمساعدات للبنان بشكل كبير وسريع وفاعل ، لتدارك المفاعيل الكارثية لتلك الازمة على لبنان ، كلام رئيس الحكومة جاء في خلال رعايته اجتماع خصص لمناقشة المراجعة نصف السنوية لتقرير " خطة الاستجابة الاقليمية" السادس لمعالجة تداعيات الازمة السورية الذي وضعته الحكومة اللبنانية والذي عقد بحضور وزراء الصحة ، التربية ، الاقتصاد والشوؤن الاجتماعية وممثلي الدول المانحة وممثلي مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

---

٥٠ عصام خليفة، ندوة حول انعكاس الصراع في سوريا على الأوضاع اللبنانية، السبت ٩ آذار ٢٠١٣
http://www.mcaleb.org/ar/mahrajanalkitab/2011-4-05-19-30-22-305-awda3souriya.html

حيث تحدث كل وزير عن مشاكل وزارته في تغطية أعباء النزوح السوري طارحاً الحلول الممكنة لتقليص حجم هذه المشكلة المتفاقمة.

لقد ظهر ضعف هيكلية المالية العامة في لبنان قبل نشوب الصراع في سوريا وها هي الان تتعرض لضغوطات حادة ، إذ قدر اتساع عجز الموازنة بنحو ٢،٤ مليار دولار أميركي في خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ ، فبعد نصف عقد من النمو الناشط، شهد لبنان انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الديون الى اجمالي الناتج المحلي ، من ١٨٠% عام ٢٠٠٦ الى ١٣٤ % منذ نشوب الصراع في سوريا عام ٢٠١١ . ان الصدمة من جراء الازمة السورية تلقي بكل ثقلها على المالية العامة في لبنان، حيث يواجه هذا القطاع ضغوطاً هائلة ومتصاعدة ، فمن جهة الايرادات ان الخسائر الناتجة عن النزاع ادّت الى تقليص ما يقارب الـ 1,5 مليار دولار أميركي من مجموع تحصيل الايرادات بين الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٤ وذلك بسبب تأثرها بشكل مباشر بعوامل القطاعات الرئيسية كقطاع السياحة) وبشكل غير مباشر بالعوامل الناتجة عن ضعف النشاط الاقتصادي . أما من جهة النفقات ، فإن الانفاق العام لموازنة الدولة الاجمالية إزداد ليبلغ ١،١ مليار دولار اميركي بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ بسبب الازمة وما يرتبط بها من اتساع عجز الموازنة ، وانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع اسعار الفائدة بسبب المخاطر الناتجة عن الصراع السوري الذي أدى الى تقليص ما حققه لبنان من تقدم ملحوظ في خفض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي ، فللمرة الاولى منذ العام ٢٠٠٦ ، عادت نسبة الدين العام في لبنان الى الارتفاع في العام ٢٠١٢ ومن المتوقع ان تتصاعد في خلال الأعوام المقبلة[٥١].

المطلب الأول : النزوح السوري والاستقرار الاجتماعي .

ومما قاله رئيس الحكومة الأسبق تمام سلام في خلال مؤتمر برلين للدول والمنظمات الدولية العشر المشاركة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ " سأستعير ما قاله احد ابناء بلدي البارزين غسان تويني أمام مجلس الامن الدولي في ١٩٧٨/٣/١٧ ، لأقول لكم كما قال: " دعوا شعبي يعيش " . بهذه العبارات خاطب رئيس مجلس الوزراء الأسبق المؤتمر الحاشد في برلين والذي رعاه وزير الخارجية الألماني من أجل متابعة ملف اللاجئين السوريين والذي أبدى قلقاً على لبنان الذي تهدده الأعداد الهائلة للاجئين بالانفجار داعياً المشاركين في المؤتمر الى التضامن مع لبنان في تحمل اعباء اللجوء السوري . وتابع رئيس الحكومة كلمته بالقول "لقد ادى التراجع الكبير للإنتاج والتباطؤ للنشاط الاقتصادي الى زيادة البطالة، مما رفع نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت مستوى الفقر كما حدده البنك الدولي، بأكثر من خمسة في المئة، كما ان الارتفاع الكبير للنفقات الحكومية بسبب الفورة السكانية، والمترافق مع التراجع في الضرائب على المداخيل الناجم عن التباطؤ الاقتصادي زاد وضعنا الهش سوءاً ورفع نسبة العجز في الموازنة الى عشرة في المئة من الناتج القومي، في الوقت

[٥١] تقرير البنك الدولي حول لبنان، "نحو ١,٣ مليون لاجىء سيدخل البلاد نهاية ٢٠١٣"، جريدة الأنباء، ٢٠١٣/١٠/١٢

http://anbaaonline.com/?p=159130

نفسه تسبب الازدياد المفاجئ للطلب على الخدمات العامة بتراجع حاد في مستوى هذه الخدمات. وكمثال على ذلك ، وجدت المدارس الحكومية نفسها مضطرة لأن تستقبل في وقت قصير جداً ، اعداداً اضافية من التلاميذ توازي نسبة اربعين في المئة من عدد تلامذتها.

كما ألقى الرئيس سلام كلمة امام الاجتماع الخامس لـ "مجموعة الدعم الدولية للبنان" والذي سبق انعقاد المؤتمر جاء فيها: "... نأمُل في ان يكون الوقت قد حان للنظر في الطرق الملموسة لترجمة مواقف الدعم الى اجراءات فاعلة، ان لبنان الذي يستضيف اعداداً من النازحين السوريين تفوق ثلث عدد سكانه ، يشهد يوماً بعد يوم تدهوراً لوضعه الاقتصادي ، وتراجعاً لخدماته العامة في مواجهة المتطلبات الضخمة غير المتوقعة ، وتهديداً خطيراً لاستقراره وكما قلنا مراراً ، فإن حكومتنا غير قادرة على مواجهة هذه التحديات من دون مساعدات كبيرة وعاجلة..."

أما وزير الخارجية الألماني فقال: "نحن نحتاج الى توسيع رؤيتنا فلا تقتصر فقط على الاغاثة الانسانية للاجئين بل تشمل الاهتمام بالاستقرار في البلدان المستقبلة لهم. ففي لبنان هناك طلب هائل في قطاعات الصحة العامة والمدارس والامداد بالمياه والخدمات الاخرى من مليون ونصف مليون لاجئ مما يهدد اوضاع لبنان بالانفجار ، كما نؤكد قلقنا الكبير على استقرار لبنان"[٥٢].

وفي خلال ندوة بعنوان " تأثير الازمة السورية على الكيان اللبناني " نظمها مجلس النواب بالتعاون مع برنامج البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في اطار الشراكة القطرية للفترة الممتدة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١ بهدف مساعدة لبنان على مواجهة الأثر الاقتصادي والإجتماعي السلبي الناجم عن الازمة السورية ، بحضور العديد من النواب وشخصيات دولية واقليمية حيث ألقى النائب ابراهيم كنعان ممثل رئيس مجلس النواب كلمة جاء فيها " لا شك انكم على اطلاع واسع ودقيق على آثار الازمة السورية على الاوضاع اللبنانية بأوجهها كافة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وامنية وسواها ، والحكومة اللبنانية بأجهزتها المعنية ، قد وضعت الدراسات العديدة عن انعكاس هذه الازمة على الاوضاع اللبنانية ووثقتها بالاحصائيات والمعلومات . الا انني أجد لزاماً علي وأنا أتحدث باسم المجلس النيابي أي الشعب اللبناني أن أبين تأثير الازمة السورية، معطوفة على القضية الفلسطنية على الكيان اللبناني بحد ذاته، فعدد اللبنانيين المقيمين حالياً في لبنان لا يتجاوز الاربعة ملايين نسمة يقابلهم أكثر من مليون ومائتين وخمسين ألف (لاجئ) نازح سوري مسجل وأكثر من خمسماية ألف سوري ما بين نازح غير مسجل وعامل يضاف اليهم اكثر من اربعماية ألف لاجئ فلسطيني الأمر الذي يجعل مجموع غير اللبنانيين ٥٥% من الشعب اللبناني وهذا يشكل بحد ذاته خللاً ديمغرافياً وعامل عدم استقرار . ويزداد تأثير الوجود السوري والفلسطيني الكثيف على الكيان اللبناني من جراء عوامل اربعة : أولها: كون الوجود السوري والفلسطيني على الارض اللبنانية وجوداً مسلحاً وغير منضبط بالاجمال، ثانياً : كون الازمة السورية والقضية الفلسطنية مجهولتي الآفاق مستقبلياً، ثالثها : الانقسام السياسي وحتى المذهبي في لبنان تجاه الازمات التي تعصف بالمنطقة من سوريا الى العراق واليمن – ورابعها : محدودية القدرة اللبنانية على تحمل اعباء آثار الازمة السورية اقتصاديا وامنيا واجتماعيا على استيعاب هذا الكم من النازحين وتوفير

[٥٢] احمد عياش، "النظام السوري لاجيء في بيروت"، جريدة النهار، ٢٧ حزيران ٢٠١٥

متطلباتهم، الأمر الذي يدفع باللبنانيين الى المزيد من الهجرة وبالتالي الى المزيد من الخلل الديمغرافي[٥٣]. ولكن المعضلة ليست فقط مسألة وجهة نظر، ولا في ان أكثرية النازحين تقوم فعلاً بأعمال اجرامية، ببساطة يستتبع ازدياد عدد السكان في أي بلد بشكل تلقائي ازدياد عدد الأعمال غير القانونية بسبب وجود عدد أكبر من الناس، والمشكلة في لبنان هي ان ازدياد عدد الجرائم الناجم عن تفاقم عدد السكان يقابله ازدياد بسبب الأوضاع الاقتصادية والامنية حيث ان التهميش الاقتصادي يدفع البعض نحو الجريمة والتنظيمات الارهابية، وهذا ينعكس سلباً على صورة النازحين وعلى علاقتهم باللبنانيين والواضح ان الدولة اللبنانية لا تملك أي خطة مدروسة للتعامل مع هذا الوضع، علماً ان الكثير من النازحين لن يعودوا الى سورية بشكل تلقائي بعد انتهاء الحرب، حيث ان الكثير منهم فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم في بلدهم.

وفي اطار عدم وجود فعال للدولة اللبنانية والدعم الخارجي على المستوى المطلوب وضيق نطاق قدرة المجتمع المدني، يدخل لبنان في دوامة أزمة مزمنة تهدد البلد ومستقبله الأمني . فإذا كان لبنان يفتقر اليوم الى مقومات بيئة حاضنة للحركات الارهابية المتطرفة، فإن زيادة نسبة التهميش الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي والطائفي في ظل استمرار الازمة السورية ستشكل عوامل يمكن أن تدفع لبنان الى عدم الاستقرار على المدى البعيد. المسؤولية هنا مشتركة، وجزء كبير منها يقع على عاتق المجتمع الدولي وكيفية تعامله مع الأزمة السورية".

المطلب الثاني : معالجة الأزمة على الصعيد الاجتماعي.

استفحلت أزمة النازحين السوريين، وما عادت تتوقف عند بعدها الانساني وحده، أمام دولة متهاوية، غير قادرة أساساً على معالجة يوميات مواطنيها، أقله في ملحاتها والضروريات. فكيف لها ان توازن بين عجزها في ادارة ملف بحجم اللجوء (النزوح) السوري والمشهد الامني الانحداري المتسارع وفوضى حدود مشرعة، وعبور خارج عن أي قيود أو رادع ومخيمات عشوائية متفلتة، قد تستدرج مواجهات عنيفة لن يعلم أحد بما يمكن أن يترتب على نتائجها.

فلبنان يشهد كارثة حقيقية بعد ان ارتفع عدد المقيمين فيه ما يقارب المليون ونصف المليون نسمة دفعة واحدة، وكارثة أمام تخلي الحكومة عن مسؤولياتها ازاء هذا الواقع، وعدم التنسيق مع منظمات المجتمع المدني اللبناني، وترك المسؤولية على عاتق المفوضية السامية للاجئين وبعض المنظمات الدولية والجمعيات اللبنانية والفلسطينية.

ولبنان الذي يعاني أساسا من مشكلات أصلية، وتشوهات بنيوية في الاقتصاد، يضاف اليها هذا الكم الهائل من الأسر السورية في ظل عجز فادح في القدرة الاستيعابية للبنى التحتية وتراجع في الخدمات العامة (صحة ، تعليم ، نقل وادارة النفايات ...) أضف الى ان لبنان بحاجة سنوياً الى ٢٥ ألف فرصة عمل لا يتوفر منها سوى خمسة آلاف تقريباً حيث ان أبواب الهجرة هي الملاذ الوحيد للشباب

[٥٣] ندوة في مجلس النواب عن تأثير الازمة السورية على لبنان كنعان ممثلا بري: مجموع غير اللبنانيين تجاوز ٥٥% من الشعب اللبناني، الإثنين ١١ أيار ٢٠١٥

اللبناني مع انحدار أكثر من ثلث الأسر المقيمة الى ما دون خط الفقر ، ومديونية عامة قياسية تصل الى ما يفوق السبعين مليار دولار.

ان اللبنانيين الذين يعانون هذه الازمة الخانقة والتي تنعكس على اللاجئين (النازحين) السوريين، تفاقم الازمة على الطرفين معاً. وهكذا لا بد من التحدث عن أزمة لبنانية - سورية من جراء هذا النزوح الكبير، وضرورة العمل على ايجاد حلول مشتركة للطرفين.

فالمعالجة لأزمة النزوح هذه سلكت طريقها عبر طريقين ولو بتفاوت ملحوظ في الآليات والأهداف، سواء عبر منظمات المجتمع الدولي والتي لها الدور الأكبر أو عبر الحكومة اللبنانية التي كانت وما زالت اجراءاتها خجولة وغير متناسبة مع حجم الازمة، في ظل معلومات متضاربة وغير مؤكدة عن الأعداد الحقيقية اللاجئين (النازحين) فيما بين المفوضية السامية للاجئين والحكومة اللبنانية.

ان الاستجابة للأزمات أو الطوارئ هي عملية مركبة تشمل أنشطة تعني عدة وزارات واختصاصات وتتضمن مستوى من التنسيق والتعاون بين الأجهزة الحكومية، المدنية، الجيش، قوى الامن والقطاع الأهلي ويعتبر هذا التعاون في كل مراحل ادارة الازمات وعلى كل الجهات أساسي مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المهم للمجتمع المدني في تعبئة الموارد وتنظيم العمليات الانسانية ضمن المجتمعات المتضررة والذي يأتي مكملاً لدور الحكومة في ذلك النطاق.

ان المسؤوليات في كل انواع الكوارث هي نفسها بخطوطها العريضة ولكن يمكن ان تتقلص حسب طبيعة الازمة والجهات الداعمة. وان معالجة ازمة بحجم ازمة اللجوء (النزوح) السوري تتطلب بادئ الأمر تدخل أولي وسريع على صعيد الدولة مجتمعة وممثلة بمجلس وزرائها والوزارات المختصة كالشؤون الاجتماعية والصحية والتعليم والتربية... ، يليها دور الهيئات الحكومية كالهيئة العليا للإغاثة في لبنان، يليها دور المنظمات الدولية على رأسها منظمات الأمم المتحدة يليها دور الجمعيات الوطنية والمنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية...

فالمعالجة لأزمة النزوح بدأت ببعض البرامج من جانب المجتمع المدني والأمم المتحدة على السواء والتي هدفت الى تخفيف حدة التشنج الاجتماعي الناتج من ازمة النازحين، والتي شملت عقد حلقات الحوار بين السكان، وحل النزاعات، والعمل مع المؤسسات التربوية والاعلامية لتوعية الناس ولمكافحة العنصرية، وزيادة الخدمات الاجتماعية والصحية وخلق فرص العمل في مجالات تعتبر غير منافسة لمجالات عمل اللبنانيين اجمالاً.

واستكملت خطة المعالجة بالتوازي من قبل الحكومة اللبنانية عن طريق الوزارات ذات الصلاحية ، عمل – صحة – تربية – وتحديداً وزارة الشؤون الاجتماعية التي اصدرت مؤخراً ما عرف بخطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية عام ٢٠١٦ بعد اجتماع اللجنة التوجيهية نهار الثلاثاء واحد ك١ ٢٠١٥ والتي تضمنت الاولويات والاحتياجات القصيرة الاجل لسنة ٢٠٢٠ والتي تعكس الاهداف التالية:

- ضمان تقديم الحماية والمساعدة الانسانية للفئات الأكثر ضعفاً من بين النازحين من سوريا والأكثر فقراً من بين اللبنانيين.

- تعزيز قدرة انظمة تقديم الخدمات الوطنية والمحلية لتوسيع نطاق الوصول الى الخدمات العامة الاساسية وتحسين جودتها.

- تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي.

- ضمان التمويل الانساني الملائم لمعالجة نقاط الضعف.

- تحقيق أكبر قدر من الحلول على المدى الأبعد من خلال عمليات التمويل التي يمكن التنبوء بها[54].

[54] http://www.unchr_arabic.org/pages/4be7cc278c2.html

القسم الثاني : الادارة الدولية لأزمة النزوح السوري ومستقبل هذا النزوح.

انه النداء الأكبر الذي توجهه " المفوضية العليا لشؤون اللاجئين " منذ تاريخ انشائها في العام ١٩٥٠، نداء تطلب فيه مساعدة النازحين السوريين داخل سوريا وفي دول الجوار.

في ندائها الخامس، طلبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في شهر ١٢- ٢٠١٣ تمويلاً بقيمة ١،٢١٦،١٨٩،٣٩٣$/ من أجل مساعدة النازحين، وقد بلغت حصة الحكومة اللبنانية منها ٤٤٩،٦٣٤،٨٦٤$/، لكن الأموال التي وصلت الى المفوضية بلغت نحو ٦٢٥ مليون دولار ، وتحتاج حالياً الى ٥٩٠ مليون دولار ولم تصل أي مساعدات الى الحكومة اللبنانية. وتستقبل المفوضية يومياً في مراكزها في بيروت والمناطق بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف نازح، يطلبون تسجيلهم للحصول على مساعدات غذائية تهدف فقط للبقاء على قيد الحياة كما تصفها المسؤولة الاعلامية في برنامج الغذاء العالمي، ومساعدات صحية تهدف فقط لانقاذ من هو على وشك الموت. هكذا ببساطة وصراحة ووضوح، مع كل ما يحمله ذلك الواقع من ألم، لا توجد امكانيات لإطعام جميع النازحين ولا طبابة كافية للمرضى منهم.

في حين تعرّف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "حالات اللجوء طويلة الأمد" على انها الحالات التي يعيش فيها اللاجئون في المنفى لخمس سنوات او اكثر من دون امكانية جدية لايجاد حل دائم لهم، أي ترحيلهم أو دمجهم في البلد المضيف أو إعادة توطينهم في بلد ثالث، ووفقاً لهذا التعريف يعد ثلثا اللاجئين المسجلين عالمياً، وعددهم يفوق السبعة ملايين في حالة إهمال طويلة الأمد، واضيف اليهم العديد من السوريين حيث يجعل عدد من عوامل ازمة اللاجئين السوريين المتنامية شاقة على نحو خاص باعتبار ان سبب النزوح يأتي جزءاً من نزاع مدني شرس لايبدو أنه ينحسر. وبالتالي تصبح العودة الى الوطن غير واقعية، تماماً كما الانتظار حتى نهاية النزاع لمناقشة مشاكل اللاجئين على المدى الطويل. فحشود اللاجئين والنازحين داخلياً تتطلب مساعدة انسانية واسعة النطاق الأن لتلبية الحاجات الأساسية. ثانيا، ثمة اعداد ضخمة من السكان اللاجئين في خمسة بلدان على الاقل، أي مصر والاردن ولبنان والعراق وتركيا، الأمر الذي يدعو الى ضرورة بذل جهد واسع النطاق منسق دولياً بغية التوصل الى حلول دائمة باعتبار ان أيّاً من هذه البلدان المضيفة ليس متلهفاً لمنح السوريين اقامة دائمة ، والعديد منها تعهد تكرارا بألا يفعل ذلك ، ثالثاً ، بدء عملية النزوح منذ العام ٢٠١١ بموازاة اضطرابات اقليمية حيث بعض بلدان المقصد اما يعدّ أيضاً من المشاركين الفاعلين في الازمة السورية واما يخوض نزاعاً اهليا خاصا به، الأمر الذي يجعل وضع اللاجئين السوريين حرجاً. رابعاً، لا تنفصل وضعية اللاجئين عن مسائل السياسة بما في ذلك التطييف المتنامي للنزاع السوري ونظرة المنطقة الى هذه الحرب، والواقع ان هروب اللاجئين تحديدا هو أحد العوامل الرئيسة المؤدية الى توسع النزاع خارج الحدود، فالنازحون هم مؤشرات انسانية على قدرة النزاع السوري على اعادة رسم خريطة المنطقة واشعال العداء المذهبي في البلدان المجاورة.

خامساً، يقع اللاجئون السوريون عند نقطة تقاطع انواع مختلفة من الهجرة القسرية، تشمل الترحيل بسبب الحرب والتوترات الدينية، اضافة الى تدهور الحياة الاقتصادية والبيئة. فالسوريون في البلدان المجاورة هم اما لاجئون أو مهاجرون شرعيون أو عمال زوار، واما مهاجرون غير شرعيين. أخيراً، ثمة لاجئون يتواجدون في مخيمات رسمية أو غير رسمية، على طول الحدود وفي المناطق المدنية الكبيرة، ولاجئون ينتشرون بين السكان المحليين كما هي الحال بامتياز في لبنان حيث انه تصعب حتى مهمة احصاء اعدادهم. هذه العوامل كافة يتردد صداها في لبنان، وعلى الرغم من انتشار اللاجئين في العديد من البلدان، الا ان لبنان تحمل العبء الأكبر من النزوح الجماعي باستقباله العدد الأكبر منهم حتى تاريخه[٥٥].

المبحث الأول : الادارة العربية والدولية للأزمة.

أدت الحرب في سورية الى تشريد نحو ١٢ مليون سوري حتى بداية العام ٢٠١٥ ، الأمر الذي يمثل نقطة تحول تاريخية بالنسبة الى المنطقة. وتسهم الطبيعة الطائفية المتزايدة لهذه الصراعات عن تفكيك فكرة الدولة الوطنية التي تقوم على التنوع المجتمعي كما تؤثر في السياسات الخاصة باللاجئين، وقد أسفرت عمليات النزوح القسري عن ظهور طبقة دنيا جديدة من المواطنين. وفي غياب سياسات فعالة لتدارك آثار هذه الازمة ستكون لهذه التطورات انعكاسات عميقة على الاستقرار الاقليمي والدولي.

ويشير حجم التهجير القسري، الى جانب الاضطرابات السياسية الواسعة ، الى نقطة تحول تاريخية في المنطقة لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمثل هذا التهجير القسري للسكان الغاءً ديموغرافياً لاتفاق سايكس –بيكو، المعاهدة الفرنسية- البريطانية التي رسمت حدود الدول في المشرق العربي، ولا تعد عمليات تهجير السكان الجارية على اساس الهوية اعادة تشكيل للمجتمع السوري وحسب، بل تؤثر ايضا على البلدان المجاورة. علاوة على ذلك، تؤدي هذه الاجراءات الى تفكك التنوع العرقي والطائفي الذي اتسمت به هذه المجتمعات لألآف السنين وكما انها تدفع الى عسكرة المجتمعات حيث تسعى بعض الجماعات العرقية والطائفية الى التسلح بهدف حماية نفسها.

وتهيمن المخاوف الوطنية المتعلقة بالهوية أكثر فأكثر على السياسة والنقاشات العامة بشأن اللاجئين وخاصة في لبنان الذي يستقبل العدد الأكبر منهم نظراً لصغر مساحته وعدد سكانه اذ يبدي الشعب عموماً وصانعو القرار قلقا متزايداً من ان الارتفاع الكبير في عدد اللاجئين الوافدين الى بلادهم قد يغير التركيبة السكانية الحالية ويقوض الانظمة الاجتماعية القائمة في لبنان، وقد سمح الجمود السياسي على المستوى الدولي وخاصة في مجلس الأمن الدولي بإطالة أمد الصراعات الجارية وتصعيدها. ففي سورية تدعم مختلف الأطراف الفاعلة الاقليمية والدولية مجموعة واسعة من الجماعات المحلية على الارض في حين لم تؤت الجهود الدبلوماسية ثمارها وقد أدى ذلك الى ميل

---

[٥٥] عمر ضاحي، "أزمة اللاجئين/النازحين السوريين في لبنان تصل إلى نقطة حاسمة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٣/٩/٢٥

http://carnegie-mec.org/2013/09/25/ar-pub-53390

الميزان لصالح الخيارات العسكرية والأمنية في التعامل مع الصراعات الجارية، بما في ذلك التحالف الواسع الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون مع المعارضة مقابل التحالف بقيادة روسيا وايران الداعم لنظام الأسد[٥٦].

المطلب الأول : حقيقة السياسات العربية لدعم لبنان.

حددت خطة لبنان للإستجابة لأزمة النزوح السوري لسنة ٢٠١٦ التي أعلنت في مؤتمر عقد في السرايا الحكومية في ١٧ ك٢ ٢٠١٦ تكاليف تمويلها بمليارين وأربعمائة وثمانين مليون دولار تقوم على تعزيز الشراكة بين جميع الأطراف من خلال ادارة الخلية الوزارية الخاصة بملف النزوح ومن خلال اعطاء الدور الرئيسي في التنفيذ للوزارات ذات الصلة بتسعة قطاعات تمثل العامود الفقري لعملية الاستجابة، مما يعزز التفاؤل لدى المعنيين بأن الاستجابة لخطة ٢٠١٦ ستكون أفضل من خطة ٢٠١٥ التي لحظت مبلغ مليارين و١٤٠ مليون دولار ككلفة لتنفيذها الا انه لم يتحقق من هذا المبلغ سوى أقل من النصف. وفي حين رأى رئيس مجلس الوزراء الأسبق تمام سلام ان الحل الجذري يكمن في وقف حمام الدم في سوريا وتسوية الأزمة السورية، تقدّمَ وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق رشيد درباس في خلال اجتماعات الدورة الخامسة والثلاثين والدورة الخامسة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في مدينة شرم الشيخ/مصر، باقتراح يقضي بإنشاء الصندوق العربي لاحتواء ازمة اللاجئين السوريين ، وبعد الاجتماع أقر المشروع بالاجماع.

وفي مقابلة أجريت مع مستشارة وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق رشيد درباس، للشؤون الانسانية والدولية السيدة هالة الحلو، أشارت السيدة حلو الى التمويل القليل الذي حصلت عليه الوزارة في العام ٢٠١٥ مقارنة مع العدد الكبير للنازحين مما شكل عبئاً على البنى التحتية والخدمات، وانعكس سلباً على النازحين والمجتمعات المضيفة حيث زادت نسبة الفقر والبطالة والهجرة في صفوف الشباب اللبناني. ولفتت الى ان بعض الدول دون تسميتها قدمت أكثر مما التزمت به، والبعض الآخر لم يلتزم في مساعدة لبنان للتصدي للأزمة حيث ان نداء التمويل لسنة ٢٠١٥، بلغ بأقل تقدير مليارين و١٤٠ مليون دولار إلا انه لم يصل من هذا المبلغ الى لبنان إلا ٩٥٠ مليون دولار، مما ساهم في تفاقم الأزمة.

من جهة أخرى، ناشد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، جميع القيادات السياسية اللبنانية الى ضرورة التزام سياسة النأي بالنفس لحماية لبنان من التداعيات الخطيرة للأزمة السورية، واشار في كلمة له في خلال المؤتمر الوزاري لمجموعة الدعم الدولية للبنان في باريس بالقول " هذا يفرض علينا كمجموعة دولية التحرك الفوري من أجل توفير المزيد من الدعم لتعزيز قدرات لبنان على الاضطلاع بمسؤولياته وفقاً لخطة الاغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية بالتعاون مع البنك

---

[٥٦] مهى يحي ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦

https://www.alsouria.net/content/

الدولي والأمم المتحدة لدعم الاقتصاد اللبناني أو تقاسم الأعباء معه حتى يستطيع توفير الاغاثة والخدمات اللازمة للتعامل مع الأعداد المتزايدة للنازحين السوريين، ونوه بالجهود المقدرة التي بذلتها دولة الكويت لانجاح اعمال المؤتمر الأول والثاني للدول المانحة ، وتمنى على "مجموعة الدول المانحة الكبرى " المنبثقة من مؤتمر الكويت، تبني آلية يتم بموجبها توجيه جزء من التعهدات المالية التي جرى الاعلان عنها في الكويت الى حكومة لبنان بشكل مباشر لمساعدتها على تحمل الأعباء الجسام الملقاة على كاهلها إزاء قضية اللاجئين السوريين.

كما وأشاد بالمنحة المالية السخية التي قدمتها السعودية لدعم الجيش اللبناني معتبراً اياها تصب في خانة المعالجة للمشاكل الناتجة عن الوجود السوري الكثيف داخل لبنان[٥٧].

"ولأن رعاية السوريين في أرضهم أقل كلفة على دول الجوار وعلى الجهات المانحة، وأفضل طريقة لوقف جريمة تشتيت الشعب السوري، إقترح لبنان تشكيل هيئة عربية بهدف بلورة فكرة انشاء مناطق اقامة للنازحين داخل الأراضي السورية واقناع المجتمع الدولي بها "بهذه الكلمات توجه رئيس الحكومة الأسبق تمام سلام الى الاسرة العربية في خلال قمة نواكشوط ٢٠١٦ مقترحاً اجراء جريئاً جداً من شأنه اذا سلك طريقه أن يغير مسار اللجوء السوري ويطيح أي احتمالات أو تفكير أو توجه عربي أو دولي لتوطين السوريين في لبنان اذ تعول الحكومة في هذا المجال على تظهير الواقع المأسوي للاجئين من جهة والمخاطر المترتبة على المجتمعات المضيفة، من جهة أخرى، وسيلة للتسويق لهذا الاقتراح ولاقناع الأسرة العربية بالتخلي عن فكرة التوطين والإقتناع بضرورة تأمين العودة للسوريين. ولكن في الانتظار، وحتى توفق الحكومة في مهمتها المعقدة هذه، فإن التركيز سيكون على انشاء صندوق لدعم المجتمعات المضيفة على تحمل أعباء اللجوء، وهو ما ورد كذلك في كلمة رئيس الحكومة الذي اتكل على دعم عربي مسبق لمثل هذه الفكرة خصوصاً ان الصندوق لن يقتصر عمله على دعم المجتمع اللبناني، بل سيشمل المجتمعات المضيفة الأخرى المتضررة كالاردن مثلاً والذي تجمعه مصلحة مشتركة مع لبنان في هذا الاطار[٥٨].

[٥٧] الوكالة الوطنية للاعلام، العربي خلال "مؤتمر دعم لبنان": ضرورة التزام القيادات اللبنانية سياسة النأي بالنفس، جريدة النهار آذار ٢٠١٤

[٥٨] سابين عويس، لبنان يعدّل سياسته حيال اللاجئين/النازحين السوريين: هيئة عربية لدعم العودة وانتزاع اعتراف دولي بها، جريدة النهار، تموز ٣٠٢٠١٦

المطلب الثاني :وعود دولية لمعالجة الأزمة.

من الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الى وزير الخارجية البريطاني وصولاً الى الزيارات المكوكية لسياسيين دوليين مروراً بالكثير من الموفدين، الذين تنبهوا فجأة الى أهمية زيارة لبنان في هذه المرحلة بندان لا ثالث لهما على جداول الأعمال، قضية النازحين ومكافحة الارهاب، وخلفهما يدخل عرضاً الاستقرار الداخلي.

صحيح ان العنوانين ليسا جديدين، بل عمرهما من عمر الأزمة السورية لكن الالتفاتة الغربية المتأخرة لهما والدعوات الى ابقاء النازحين السوريين في دول الجوار، حركت كل المكنونات اللبنانية والهواجس الطائفية والحزبية التي تخبو ثم تصحو أكبر مع كل ازمة.

هذا لا يعني ان القلق ليس مبرراً او ان المشكلة ليست كبيرة ، فلبنان صار مضرب مثل، حيث ان المسؤولين اليونانيين يتوحدون اليوم خلف عبارة " لانريد ان نكون لبنان اوروبا مع تركيا " في حين ان لبنان يعطي الأولوية لصراعات الحكم، التي لا تخاف اللعب بنار ملف النازحين، وبذلك يصبح عادياً أن يرفع وزراء الصوت في وجه الحكومة التي ينتمون اليها ، منتقدين ادارتها لملف النزوح السوري، ويصبح عادياً ان يتهم رئيس الحكومة وزراءَه بمفاقمة الازمة من خلال مزايدات انتخابية، وفي سياق الادارة الفاشلة للملف، يصبح عادياً على سبيل المثال، ان لا يُدعى وزير الشؤون الاجتماعية السابق للمشاركة في وفد لبنان الى مؤتمر لندن ٢٠١٦ للنازحين، وفيما ترفض اليونان ان تتحول الى "مخزن للأرواح " كما هو لبنان، في ظل قناعة دولية بأن الحرب السورية لن تنتهي في المدى القريب نرى ان اوروبا تفضل ألف مرة ان تعيل مليون نازح في لبنان ولا تستقبل ألفاً في أراضيها[٥٩].

وهذا ما أكده وزير الخارجية الألماني شتاينماير لدى استقباله الرئيس السابق تمام سلام بالقول "نحن نحتاج الى توسيع رؤيتنا فلا تقتصر فقط على الاغاثة الانسانية للاجئين بل تشمل الاهتمام بالاستقرار في البلدان المستقبلة لهم. واذا كان مؤتمر برلين هو للتضامن مع اللاجئين السوريين فلا بد من التضامن مع البلدان المستقبلة لهم وخصوصاً لبنان، اذ اننا نؤكد قلقنا على استقرار هذا البلد".

في حين ان تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلن في احد بياناته انه "سنة اثر سنة، وشهر اثر شهر تدفع ازمة اللجوء السوري في لبنان الى التأزم اكثر وترخي بتداعياتها الأمنية والاقتصادية والمعيشية والتربوية والصحية والاجتماعية والسكانية على مجمل الاوضاع العامة للبنان الذي تحمل الجزء ربما الأكبر من تبعات هذه الازمة مع تناقص متسارع لحجم المساعدات الدولية وتراخي المساعدات العربية وتراجعها الى ما دون الخمسين بالمئة عما كانت عليه منذ بدء

[٥٩] ايلي الفرزلي، "ثلاثة حلول لأزمة النازحين السوريين.. وإغراءات دولية لتحويل لبنان إلى مخزن للأرواح"، جريدة السفير، أخبار محلية، ١ نيسان ٢٠١٦

الأزمة السورية، وبالتالي انخفاض قدرة المجتمعات المحلية اللبنانية على النهوض بهذا العبء الكبير في ظل أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية لبنانية هي الأكثر تدهوراً"[٦٠].

بالمقابل نرى ان لبنان الرازح تحت وطأة ازمة النزوح الخانقة كان على موعد بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩على هامش اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، اجتماع اممي مخصص لموضوع المهاجرين واللاجئين والنازحين حول العالم، لبحث ورقة عمل اعدها بان كي مون تدعو صراحة الى جعل النازحين " مواطنين بالتجنس" ومؤتمر دولي يرئسه باراك اوباما يحض الدول المضيفة على البدء بالاجراءات القانونية لاعطاء الجنسية للنازحين بعد توفير شروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهم.

فكل المقاربات الدولية لقضية النازحين السوريين تصب في طاحونة ادماجهم في البلدان المضيفة ، ومنها لبنان الرافض بكل مكوناته مسألة التجنيس أو التوطين. بحيث يؤخذ على هذه المقاربات انها تتعامل مع قضية اللجوء "بالجملة" ومن دون الأخذ في الاعتبار خصوصيات بعض الدول. اذ لا يعقل ان يطبق مبدأ وحيد على الجميع كأن يعتبر لبنان وألمانيا مثلاً بلدين مضيفين عليهما الالتزامات نفسها.

ناهيك عن ان دعوات الاندماج لا تنطبق بالمقدار نفسه على كل المجتمعات المستقبلة للاجئين والنازحين اذ ان النازح السوري في لبنان أكثر من مندمج بفعل انعدام حواجز اللغة والثقافة والهندام وغير ذلك الأمر الذي لا ينطبق على النازح السوري في البلدان الأوروبية مثلاً. كما ان هذه المبادرات تدمج بين مفهومي اللاجئ (Refugee) والمهاجر (migrant) علماً ان المفهومين مختلفان بحسب القانون الدولي ولكل منهما اطار قانوني مختلف يحدد طريقة التعامل معه وواجباته تجاه الدولة المضيفة.

بموازاة ذلك نرى ضغوطاً اوروبية تمارس على لبنان لتوقيع ورقة التزامات متبادلة في شأن قضية النازحين السوريين، اذ طلب عدد من وزراء خارجية دول الاتحاد الذين زاروا لبنان مؤخراً من المسؤولين اللبنانيين توقيع الورقة لتسهيل حصول لبنان على المساعدات بما يشبه الابتزاز، في حين

ان لبنان لا يزال يبدي ممانعة لتوقيع الورقة لما فيها من التزامات قد تؤدي في نهايتها الى تكريس بقاء السوريين النازحين على ارضه[٦١].

---

[٦٠]تقرير لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين/النازحين: ازمة اللجوء السوري في لبنان تندفع الى التأزم اكثر، الخميس ٢٤ كانون الأول ٢٠١٥ الساعة ١٤:٤٨

http://nna.leb.gov.lb/ar/show-news/198022/nna-leb.gov.lb/ar

[٦١] وفيق قانصو، "مؤتمر اميركي لتوطين النازحين "، جريدة الأخبار، الاربعاء ٢٧ تموز ٢٠١٦

وعلى رغم مشاركة لبنان في المؤتمر الثاني لمجموعة الدعم الدولية للبنان في باريس آذار ٢٠١٤ وفي الاجتماع الخامس لمجموعة الدعم الدولية ومؤتمر برلين للنازحين السوريين الذي شاركت فيه ٢٩ دولة و١٠ منظمات دولية بدعوة من المانيا ت١ ٢٠١٤، بالاضافة الى الاجتماعات الدولية التي عقدت على هامش اعمال الجمعيات العامة للأمم المتحدة منذ بدء الازمة السورية، لم تفِ الدول بتعهداتها ، تماماً كما حصل في الكثير من المؤتمرات والجمعيات العمومية للأمم المتحدة، حيث أقرت الدول المانحة مساعدات بـ ١٤٠ مليون يورو لمساعدة الدول المضيفة للنازحين السوريين، منها مبلغ ٥٧ مليون يورو مخصص للبنان في الـ ٢٠١٤ وخصصت ألمانيا للسنوات الثلاث المقبلة مبلغ ٥٠٠ مليون يورو للدول المضيفة للنازحين، لم تحدد حصة لبنان منها ، في حين تكفلت أميركا بدفع مبلغ عشرة ملايين دولار أميركي للدول المضيفة، عدا المساعدات التي قررتها السويد للبنان بقيمة ٨ ملايين ونصف المليون دولار اميريكي[٦٢].

واذا كان لبنان لم يسمع سوى الوعود، حتى لو أتت ، فإنها لن تمرّ عبر الخزينة العامة ، بل يتم دفعها مباشرة الى النازحين عبر المنظمات الدولية العاملة على الأرض وليس عبر الحكومة اللبنانية بحجة ان بعض الحكومات للدول المضيفة ومنها لبنان، هي حكومات فاسدة قد تسعى الى هدر المال المخصص لمساعدة النازحين[٦٣].

المبحث الثاني: عودة النازحين واستقرار لبنان.

بدأ الوضع يتجاوز تنظيم الوجود السوري واصبح يتعلق بقدرة لبنان على تفادي انهيار اقتصادي محتمل في السنوات القريبة المقبلة اذ ان تنامي العجز وتدني مداخيل الدولة والزيادة الملحوظة في الدين العام وازدياد الحاجة الى استقطاب أموال جديدة من المصارف اللبنانية تهدد الاستقرار المالي للبلد اذا ما استمر الركود الاقتصادي في البلاد. فقد ازداد الدين العام من ٢٠١٢ الى ٢٠١٣ بقيمة ٥،٨٢ مليار دولار ما يعادل نمو سنوي بـ ١٠% لسنة ٢٠١٣ وهي نسبة نمو مخيفة في ظل تقلص الايرادات.

هناك ركود في الاقتصاد وفي ايرادات الدولة مع تنامي في الدين العام وتقلص في تمويل المصارف للقطاع الخاص وفي زيادة احتياط المصارف في البنك المركزي ، وهذا الركود واضح منذ ٢٠١٢ وقدرة لبنان تتقلص سنوياً، وإن الدين العام محتمل بأن يصل الى ٨١،٩ مليار دولار في ٢٠١٧ وفي

---

[٦٢] المستقبل، مدير مركز تطوير سياسات الهجرة: "ملتزمون دعم لبنان" عدد ٥٦٩٦ الخميس ١٤ نيسان ٢٠١٦ ص٣.

[٦٣] لينا فخر الدين،"لبنان بين حدّي النزوح الأكبر.. والمساعدات الأقل!"، جريدة السفير الصفحة رقم٣ تاريخ ٠٦-٠١-٢٠١٥

الوقت نفسه من المحتمل ان يصبح العجز ٦،٣ مليار دولار في ٢٠١٧ مما يوازي ٦٠% من اجمالي ايرادات الخزينة المحتملة لتلك السنة.

رسم توضيحي ١: توقعات تطور الوضع المالي في لبنان[٦٤] .

نسبة العجز من الايرادات	العجز	النفقات	إيرادات	قيمة الدين العام	السنة
٥٢،٩٨	-٥،٠٦	١٤،٦١	٩،٦	٦٩،٢٥	٢٠١٥
٥٦،٨٠	-٥،٦٤	١٥،٥٨	٩،٩	٧٥،٣٢	٢٠١٦
٦٠،٧٢	-٦،٢٧	١٦،٦١	١٠،٣	٨١،٩٣	٢٠١٧

في حين ان المؤتمرات الدولية، ومنها مؤتمر لندن للمانحين عام ٢٠١٦ لم يتوصل الى حل لمسألة النازحين السوريين في لبنان ودول الجوار بقدر ما ثبتهم في هذه الأخيرة، لاسيما مع رفع مستوى المساعدات المالية من مليار ونصف في المؤتمر الاول عام ٢٠١٣ الى نحو مليارين ونصف في عام ٢٠١٤ و ٣،٨ مليار عام ٢٠١٥ وصولاً الى ١١ مليار في العام ٢٠١٦. فمع كل المشاريع والاقتراحات التي تقدم من أجل اعادة النازحين الى المناطق الآمنة في بلادهم، لا تجد الدول الكبرى والمانحة بحسب أوساط دبلوماسية متابعة، ان هذا الأمر من الممكن حصوله، عاجلاً أم آجلاً حتى وان تم التوصل الى حل للأزمة السورية.

وكل شيء بات مربوطاً بحل هذه الأزمة في الوقت الذي تعثرت فيه مفاوضات جنيف الأخيرة، وجرى بحث أسباب هذا التعثر في مجلس الأمن الدولي، علماً ان الدول الاوروبية التي طالتها ازمة الهجرة غير الشرعية من قبل السوريين وسواهم ، تسعى سريعاً الى التخلص منهم، اما برفض عدد كبير من طلبات اللجوء تحت ذرائع مختلفة او من خلال منح المساعدات المالية للمنظمات وليس للحكومات من أجل إبقائهم حيث هم في دول الجوار[٦٥].

<u>المطلب الأول: هل لبنان أمام مرحلة جديدة من عدم الإستقرار :</u>

---

[٦٤] تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان عام ٢٠١٥
المصدر: تحليل مبني على ارقام وزارة المالية (تم احتساب متوسط نمو الايرادات على فترة ٢٠١٢ و٢٠١٣ أما نسبة نمو النفقات فعلى فترة ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣ مما أعطى نسبة نمو أقل للنفقات حيث انه نظرياً يمكننا ان نتحكم بماهية الصرف اكثر من الايرادات).

[٦٥] دوللي بشعلاني، "المساعدات الدولية تثبت النازحين السوريين"، جريدة الديار، ٦ شباط ٢٠١٦

بعد ان تخطى عدد اللاجئين (النازحين) السوريين رقم المليون ومئتي ألف، شددت الدولة اللبنانية الاجراءات الحدودية، على امتداد المعابر البرية مع سوريا، كما عبر مطار بيروت الدولي، وذلك تعبيراً عن استشعار الأفق المسدود للأزمة السورية من جهة وبلوغ ملف النازحين حد تهديد الاستقرار اللبناني بأبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية ناهيك عن اليأس من امكان ترجمة كل الدعم الدولي اللفظي للبنان برغم عشرات الزيارات الدولية لبيروت ورزمة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المخصصة للنازحين، وكلها جاءت نتائجها مخيبة للآمال.

ويبدو واضحاً ان مستوى المساعدات الدولية في تمويل احتياجات النازحين داخلياً هي ادنى من تلك المقدمة الى الدول الاخرى كتركيا والاردن والعراق ومصر ، بالرغم من ان عدد النازحين الى لبنان هو الأعلى نسبة الى عدد السكان وذلك بحسب عدة دراسات اعدتها مفوضية اللاجئين. وتبين احدى الدراسات التي اجرتها المفوضية مطلع عام ٢٠١٤ بأن العدد الأكبر من النازحين السوريين توجه الى لبنان (نحو مليون ومئة ألف نازح) وشكل النازحون حتى ايار ٢٠١٣ حوالي ٢٦،٢٠% من سكان لبنان ، في حين لم يشكلوا في البلدان الاخرى في خلال هذه الفترة أكثر من ١٠% نسبة لعدد سكانها، اذ شكل هؤلاء ٩،٥ % من سكان الاردن ولم تتعد نسبتهم الـ ٣% في تركيا وأقل من ١% في مصر والعراق . بالاضافة الى عدد السكان، فإن التفاوت بين لبنان والدول الأخرى المضيفة للنازحين من حيث المساحة الجغرافية والحركة الاقتصادية، يبدو جليا اذ يفوق حجم الاقتصاد التركي ٢٠ مرة الاقتصاد اللبناني وتبلغ مساحة اراضيه ٨٠ مرة مساحة لبنان ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تشير دراسة مفوضية اللاجئين الى ان العدد الأكبر للنازحين في لبنان هم من الاناث أكثر من ٥٢% في حين ترتفع نسبة الاطفال من هم دون ١٨ سنة الى حوالي ٤٣% وأكثر من ٣% من الذين تفوق أعمارهم الستين عاماً . وبالتالي فإن ارتفاع اعداد الأطفال والنساء والمسنين يرتب على لبنان أعباء اضافية لجهة الرعاية الاجتماعية والصحية، كما تشير تقارير المنظمات الدولية الى ان حوالي ٣٠% من النازحين يعيشون في ظروف اجتماعية صعبة ٤٠% منهم يعيشون في خيم وملاجئ جماعية ومبان غير منتهية ومرائب للسيارات ومن هذه الفئات يوجد نسبة ١٤% ممن يعيشون في مخيمات عشوائية لا تخضع لسيطرة الدولة ورقابتها.

ويعزو تقرير رسمي لبناني غير منشور عن ازمة النازحين، شح المساعدات الدولية للحكومة اللبنانية الى تشكيك الدول المانحة ومؤسسات الدعم الدولية الاخرى بمطالب لبنان متذرعة ، من دون أن تقول ذلك صراحة بآداء المؤسسات الحكومية اللبنانية اي استشراء الفساد والهدر وعدم الشفافية في استخدام المساعدات وانقسام افرقاء الحكومة اللبنانية حول طريقة التعاطي مع ملف النازحين.

في حين ان النظرة الغربية ما تزال تختصر ملف النازحين في لبنان بالجانب الانساني البحت، وفي أفضل الاحوال بالحديث عن ضرورة مساعدة اللبنانيين من دون تقديم اجابات شافية مثلاً حول الخطر الأمني الذي يمكن ان يشكله بعض المتلطين خلف النازحين، في محيط اقليمي متفجر. فالمجتمع الدولي الغربي يرى في هؤلاء كتلة بشرية مسالمة مستعجلة في العودة الى سوريا في انتظار الحل السياسي الموعود. واما عملياً فإن الوعود بخلق فرص عمل وبايجاد مساحة تتسع

للسوريين الى جانب اللبنانيين باتت تتحقق تدريجياً على ارض الواقع وسط خطاب دبلوماسي غربي هدفه الاول والأخير منع انتقال السوريين الى اوروبا[٦٦].

فالحكومات المتلاحقة تعاطت وما زالت تتعاطى مع موضوع النزوح السوري الى لبنان على طريقة مشي السلحفاة، فهي لا تتسرع في حله، بالرغم من تصريحات المسؤولين وقيادات حزبية وسياسية وروحية عن خطورة هذا الملف الذي بدأ يضغط على اللبنانيين سياسياً وأمنياً واقتصادياً وديموغرافياً واجتماعياً، وبات يرهق الخزينة اللبنانية، كما يؤثر على الوضع المعيشي للمواطنين، والأخطر من كل ذلك ما يتم تداوله في مراكز القرار الدولي، وما تسرب من مصادر ديبلوماسية في الأمم المتحدة عن اقامة مديدة للسوريين النازحين في لبنان بما يشبه " التوطين المقنع ".

فالتقارير الدولية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة أو وكالة غوث اللاجئين أو صندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي ، ومؤسسات انسانية واجتماعية، تشير كلها الى ان النزوح السوري الى لبنان تخطى الخط الأحمر ولم يعد باستطاعة هذا البلد الصغير في المساحة الجغرافية، ولا في الكثافة الديموغرافية، ان يتحمل هذا العدد الكبير من النازحين الذي قفز فوق المليون نازح وفق احصاءات وكالة غوث اللاجئين للمسجلين لديها للحصول على مساعدات، اضافة الى نصف مليون غير مسجلين مع احتمال ان يصل العدد في المستقبل الى حوالي المليونين أي ٥٠% من سكان لبنان، والبعض يذهب بتشاؤمه الى ان عدد النازحين قد يساوي عدد اللبنانيين يوماً ما، اذا ما استمرت الأزمة السورية التي وان حلت، فإن إعادة الإعمار والبناء ستبقى لسنوات، وهذا ما سيعطي النازحين في لبنان وقتاً طويلاً للبقاء فيه ، كما تقول مصادر ديبلوماسية دولية متابعة للملف.

وان أخطر ما في النزوح السوري الذي تحول من هجرة انسانية وأمنية في عنوانه الأول، الى هجرة اقتصادية اجتماعية أن حوالي ٤٠% من النازحين تحولوا الى سوق العمل اللبناني ، سواء بفتح مؤسسات أو الحصول على فرص عمل ، وهو ما سيثبت اقامتهم كما تكشف مصادر اقتصادية لبنانية وتحذر من خطورة الوضع ، اذ أطلقت الهيئات الاقتصادية كما الاتحادات النقابية والعمالية ، صرخات من أن ما يحصل ليس طبيعياً، بل هو سيؤدي الى انفجار كبير اذا لم يتم تداركه اليوم قبل الغد.

ولقد نتج عن النزوح السوري الكبير سلبيات عدة ، اذ ان الاحصاء الرسمي الصادر عن المديرية العامة للأمن العام بحركة تنقل الرعايا السوريين في خلال السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦/٦/٥ ، باستثناء الدخول غير الشرعي عبر معابر حدودية وبحرية غير شرعية. يظهر الأعداد الكبيرة من النازحين والذين يفوق عددهم بين مسجلين وغير مسجلين ما يفوق المليون وثلاثماية ألف نازح.

[٦٦] مارلين خليفة- " الدول المانحة : مزيد من الدعم لمزيد من السوريين"، جريدة السفير، ١١-٦-٢٠١٦

لائحة بحركة تنقل الرعايا السوريين في خلال السنوات التالية :

السنة	دخول	مغادرة
٢٠٠٨	٢٥٠٤٠٥٧	٢٠٩٢٠١١
٢٠٠٩	٣٤١١١٩٥	٢٩٦١٩٦٦
٢٠١٠	٤٠٨٢١٤٠	٣٧٢٩٩٠٤
٢٠١١	٣٨٩٠٢٦٧	٣٦٧٥٣٣٤
٢٠١٢	٤١٢٣٨٩١	٣٦٦٦٤٨٠
٢٠١٣	٤٤٦٠٠١٩	٤٠٧٣٤٥٥
٢٠١٤	٣٦١٤٦٩٣	٣٥٢٦٧٠٨
٢٠١٥	١٩٥٤٩٨٢	١٩٩٥٣٤٣
٢٠١٦ لغاية ٢٠١٦/٦/٥	٨٧٤٨٩٣	٨٣٥٦٧٦
المجموع	**١٨٠٤٣٨٥٢**	**١٦٩٣٧٣٢٠**

ومن هذه السلبيات وفق تقارير اقتصادية من منظمات دولية متخصصة ان حوالي ١٧٠ ألف لبناني تحولوا الى خط الفقر وقد فقدوا مصادر رزقهم بسبب منافسة السوريين لهم بالعمل وهذا الواقع الجديد، بدأ يشكل عدم استقرار أمني، مع ظهور تحركات شعبية في أكثر من منطقة ترفض الوجود السوري نتج عنها اشكالات تحصل أكثرها في مناطق الشمال والبقاع، حيث العدد الأكبر للنازحين. أمام هذا الملف الخطير الذي سينفجر باللبنانيين والنازحين السوريين على السواء، والذي قد يسبب باقتتال فيما بينهم، كما يصف المشهد بعض السياسيين المتابعين للموضوع ويكشفون عن ازدياد حالة العداء بينهم مع ارتفاع نسبة الجريمة وأعمال السرقة والسلب والاعتداء على الكرامات. وما حصل في عدة مناطق لبنانية منها برج حمود المتنية وصربا الكسروانية، وعرمون الشوفية، من حوادث أمنية بين لبنانيين وسوريين وكان آخرها في منطقة زغرتا الشمالية حيث قضت شابة على يد سوري كان يعمل لدى أهلها منذ ثماني سنوات بصفة عامل ناطور، يشكل نماذج من هذه التعبئة، وان كانت هذه الحوادث تعطي طابعاً فردياً، الا انها تتخذ حالة من الغليان الشعبي واستخدام العنف، وما القرارات البلدية المؤخرة بمنع التجول للسوريين ليلاً الا لتجنب حالات الاحتقان الموجودة شعبياً والتي قد تتطور الى انفلات أمني واسع.

فالنزوح السوري، ليس كالوجود العسكري السوري الذي كان عديد الجيش فيه بحدود ١٥ ألف ضابط وجندي حيث كان وجوداً محصوراً في ثكنات عسكرية ومراكز وحواجز محددة ومعروفة ولها مرجعية، والذي كان يشار إليه انه وجود شرعي وضروري ومؤقت، في حين ان النازحين السوريين الذين فاق عددهم المليون ونصف المليون سيتحولون الى مقيمين شرعيين ودائمين مع انخراطهم في دورة اقتصادية، واكتسابهم التعليم في لبنان من خلال مناهجه التربوية والتي تبدأ من الابتدائي وصولاً الى الجامعي حيث فاق عدد الطلاب السوريين المسجلين عدد التلامذة اللبنانيين مما يؤكد على ان هذا النزوح سيتحول الى أزمة وطنية وسياسية وديموغرافية، وأخطر منها أمنية، إذ تؤكد المراجع الأمنية ان بين السوريين آلاف من المقاتلين الذين تلقوا تدريبات عسكرية في سوريا يفوق عددهم عديد القوى الأمنية في لبنان وهؤلاء هم قنبلة موقوتة ستنفجر في أي وقت[٦٧].

المطلب الثاني : العمل على ايجاد حلول لعودة النازحين.

لا شك أن وضع السوريين في لبنان يختلف عما كان عليه قبل بدء الأزمة السورية وما بعدها، فالصورة قبل بدء الأزمة كانت تتلخص بوجود حوالي أربعماية ألف سوري عامل في لبنان في المهن العادية المخصصة أصلاً لعمل الأجانب، وعائلاتهم كانت موجودة في سوريا، وبالطبع فإن أي ربّ عائلة مهاجر بدافع البحث عن الرزق عاجلاً أم آجلاً مرجعه الى وطنه الأم والى عائلته، في حين ان الصورة بعد بدء الأزمة تبدلت بشكل دراماتيكي بحيث وجد في لبنان ما يفوق المليون نازح سوري بالاضافة الى العمالة السابقة أكثريتهم الساحقة برفقة عوائلهم، واصبحوا منافسين لليد العاملة اللبنانية في المجالات كافة لا بل أصبح العديد منهم أرباب عمل وأصحاب مؤسسات يعمل لديها لبنانيون، والأخطر من ذلك كله ان استقرار رب العائلة مع كامل أفراد عائلته في لبنان سيؤدي حتماً في أجل غير منظور الى بقاء الغالبية الكبرى منهم في لبنان بعد انتهاء الأزمة في بلدهم باعتبار ان الرابط الأقوى لهم في بلدهم أصبح موجوداً في لبنان.

وبالتالي فإن البحث عن حلول لهذه الأزمة الكارثية على الوطن لم تعد حاجة ، بل أصبحت ضرورة قصوى والمسألة باتت أكثر من انسانية اذ ان المشكلة دخلت المجالات الكيانية للمجتمع اللبناني والدولة اللبنانية. فلقد بات النزوح السوري مشكلة ننوء تحتها، مشكلة تستدعي حلاً قبل تناميها في الجسم اللبناني حيث سيصعب بل يستحيل استئصالها بعد تشخيص العلة تشخيصاً مجرداً، موضوعياً وبعيداً عن الانحرافات الميولية والانجرافات السياسية التي لا نعرف أين تصب وربما من أين تنبع[٦٨].

---

[٦٧] كمال ذبيان، " النزوح السوري خطر وجودي لا يمكن أن تتحمله دول كبرى"،جريدة الديار، ٢٣-أيار-٢٠١٤.

[٦٨] المؤتمر السنوي لجامعة الحكمة بعنوان " النازحون السوريون ومستقبل لبنان : التداعيات والتحديات" ١٣-٥-٢٠١٥

ولسنا نبالغ عندما نقول بأن أزمة النازحين السوريين في لبنان هي أزمة وطنية بامتياز، خاصةً بعد بيان رئيس الحكومة الحالي سعد الحريري الذي اطلقه يوم ٢٠١٧/٣/٣١ بقوله ان ملف النزوح السوري اصبح خطراً وجودياً وقنبلة موقوتةً لا يعلم أحد تاريخ انفجارها، وتبعه كلام رئيس الجمهورية الداعي إلى إيجاد حلّ سريع لهذه الأزمة الوطنية التي تعصف بكافة مكونات الدولة. والتخبط الرسمي نتيجة هذا الوضع لا يحتاج الى دليل، وربما صار لزاماً أن تقوم الحكومة بإعلان سياستها تجاه هذه الأزمة المتصاعدة بشفافية ووضوح منعاً لأي التباس خاصة في كثرة الكلام عن محاولات دولية لتوطين النازحين على أرض لبنان، والى ذلك الحين ، فإن الدوائر المعنية في وزارة الشؤون الاجتماعية تنكب على حصر أضرار الأزمة انسانياً، وهو ما يلقى تقديراً في المحافل الدولية خاصة وان لبنان وافق طوعياً على الالتزام باتفاقية ١٩٥١ الناظمة لحق اللجوء بالرغم من أنه ليس عضواً فيها، كما أنه وافق على استضافة مفوضية اللاجئين المعنية عادة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء، إلاّ أن ذلك غير كافي وبالنتيجة فإن اتفاقية اللجوء تنص على ثلاث حلول مستدامة لأزمات النزوح في العالم ربما لا ترضي القوى السياسية ومكونات الوطن في لبنان وهي :

١- الاندماج المحلي (التوطين)

٢- اعادة التوطين في بلد ثالث.

٣- العودة الطوعية الى البلد الأصلي.

واذا كان الخيار الأول يقارب المستحيلات في السياسة اللبنانية ، فإن لبنان لايعول على الخيار الثاني، فمن خلال التجربة تبين ان مشاريع اعادة التوطين في بلد ثالث تبدو هزيلة ولاتحل المشكلة، لم يبق سوى الخيار الثالث، وفي هذا الخيار عانى العاملون على خطة الاستجابة لأزمة النزوح السوري للعام ٢٠١٦ التي أطلقها الرئيس الأسبق تمام سلام، الكثير لاقناع المجتمع الدولي باعتماد مصطلح "العودة الآمنة " بدلاً من العودة الطوعية المقصود بها العودة الاختيارية وهي العبارة التي توقف عندها اللبنانيون ملياً، لخشيتهم من ان تؤدي عند انتهاء الحرب السورية الى تخيير السوريين بين البقاء أو العودة، ومنعاً لأي التباس كان الخيار بالتأكيد على العودة الآمنة كحل وحيد لأزمة النزوح[٦٩].

خاصة وان الكثير من النازحين حوالي ٤٠% منهم بحسب شركة ستاتستكس ليبانون يأتون من مناطق لا تعاني من الأعمال الحربية[٧٠].

---

[٦٩] ايلي الفرزلي، "ثلاثة حلول لأزمة النازحين السوريين.. وإغراءات دولية لتحويل لبنان إلى مخزن للأرواح"، جريدة السفير، أخبار محلية، ١ نيسان ٢٠١٦

[٧٠] ندوة في مركز عصام فارس " سبل تخفيف عبء اللجوء السوري "، ١٥-٥-٢٠١٤

http://webcache.googleusercontent.com/

توزع السوريين بحسب اقامتهم في سوريا

Place of Origin

Homs	223,684	22.7%
Aleppo	189,247	19.2%
Idleb	134.486	13.6%
Rural Damascus	128.440	13.0%
Hama	70.741	7.2%
Dar’a	65.129	6.6%
Damascus	48.144	4.9%
Ar-raqqa	40.882	4.1%
Al-hasakeh	23.558	2.4%
Deir-ez-zor	17.368	1.8%
Quneitra	7.026	0.7%
Lattakia	3.855	0.4%
Tartous	2.804	0.3%
As-sweida	521	0.1%
Others, n/a	31.070	3.1%

فإذا نظرنا الى الجدول أعلاه ، نجد أن ٤٧،٧% من السوريين المتواجدين في لبنان يجب أن يكونوا في دول الجوار الأخرى وليس لبنان نظراً لقرب بلداتهم التي غادروها الى دول أخرى كتركيا والعراق والاردن[٧١].

[٧١] تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية، شهر ٢٠١٥/٣

وفي ظل هذا الواقع المرير والذي كانت تداعياته جدّ كبيرة على لبنان: قطاعاته كافة طرحت عدة حلول لحل هذه الازمة الكارثية على المنطقة بشكل عام وعلى لبنان بشكل خاص. ذلك لأن موضوع اللجوء السوري الى لبنان، بمآسيه وتداعياته على الوطن والدولة والمجتمع، قد أسال من الحبر في لبنان قدر ما يسال من الدماء في سوريا، فملأ الصفحات وآثار التعليقات واستدعى عقد اللقاءات في الداخل والخارج، حتى بات مجرد مقاربته مجدداً تكرارا غير مبرر إلا لمن يهوى الاطلاع على آخر المعطيات والأرقام، التي مع ارتفاعها الدائم، ترتفع نسبة القلق الوطني والذعر حتى مشارف الضياع.

فاللجوء السوري الى لبنان يجب أن يُعالج ليس فقط على صعيد محلي إنما أيضاً يجب أن يعالج على صعيد عربي ودولي، وعندما طرح حل انتشار الجيش اللبناني على كامل الحدود اللبنانية

السورية ، اعتبر هذا الحل أمراً متأخراً باعتبار من دخل الى لبنان قد دخل ونحن أصبحنا أمام كارثة وعلينا الآن أن نعالج النتائج لهذا اللجوء وليس الأسباب.

ومن النقاط التي يجب أن يشملها الحل لأزمة اللاجئين بحسب الدكتور خليل جبارة سبعة عناوين أساسية وهي تنظيم دخول وخروج السوريين ، الوضع القانوني والاقامات، تنظيم العمل ، تنظيم المخيمات العشوائية ، موضوع عرسال والمخيمات الموجودة في داخلها وفي الجرد[٧٢].

في حين ان وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق رشيد درباس اعتمد مقاربة جديدة للأزمة تنطلق من الالتزام بمرجعية حقوق الانسان، فلا يكون موقف لبنان استنسابياً للحفاظ على صدقيته أمام المجتمع الدولي واحترام الأخير له، وربط قبول النزوح بوتيرة المعارك في المناطق المحاذية للبنان مع استثناء الحالات الانسانية والجرحى، وعدم قبول حالات نزوح السوريين من المناطق المجاورة لتركيا (اللاذقية- حلب – الرقة وادلب) أو الاردن (السويداء ودرعا وجنوب ريف دمشق) أو العراق (الحسكة ودير الزور). أما اللاجىء/ة ،النازح/ة، المسجل/ة، لدى المفوضية والذي يغادر الحدود اللبنانية ويعود أكثر من مرة، فإنه يفقد صفته/ها الرسمية لاجىء/ة، كنازح/ة[٧٣].

- اشتراط للدخول الى لبنان ، امتلاك اوراق ثبوتية واضحة وصحيحة.

---

[٧٢] مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية ندوة حول تأثير ازمة اللاجئين/النازحين السوريين على الاقتصاد اللبناني، الخميس ٢٠١٥/٥/٢٨.

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=662655

[٧٣] تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية تحت عنوان " رؤية عملية لمعالجة تداعيات النزوح السوري على لبنان "، آذار ٢٠١٤

- إقامة مركز لوزارة الشؤون لدراسة الحالات المحولة من الامن العام اللبناني والتي تتضمن الأسر الآتية بأكملها من مناطق جاري فيها الاقتتال والمحاذية للحدود اللبنانية.

- أن تقوم الخلية الأمنية المعنية بملف النزوح وبشكل دوري بإحصاء دقيق لاعداد السوريين المتواجدين على ارض الوطن.

- وجوب منع قيام أي مخيمات جديدة من دون موافقة مكتوبة من الحكومة وإزالة أي مخالفة بالقوة ، وعدم اعطاء أي موافقة لانشاء أي مخيم ان لم يكن على الحدود.

- تفادي توزيع الاغاثة على شكل اموال أو قسائم، لأنه بغياب الرقابة هناك احتمال كبير ان يلجأ النازحون الى شراء مواد البناء لانشاء مراكز دائمة لهم.

- على المجتمع الدولي البحث جدياً عن اقامة مناطق ايواء آمنة داخل سورية ، وتقوم عندها الأمم المتحدة بالاهتمام بالنزوح الداخلي بدلاً من النزوح الخارجي.

- اطلاق حملة عربية ودولية لانشاء مناطق استقبال في المناطق الحدودية بين المصنع وجديدة يابوس كما بين العبودية والدبوسية.

في حين ان وزير الخارجية اللبناني وفي خلال مؤتمر صحافي له تحدث فيه عن ازمة النزوح التي تخطت الازمة السورية، بتاريخ ١٩ شباط ٢٠١٦ عَرضَ نقاط من أجل حلها:

- على المدى البعيد : العودة جزء اساسي من الحل السياسي في سوريا.

- على المدى المتوسط: إدخال المساعدات مشروطة بعودة الأمن والاستقرار الى سوريا، بما يساعد على عودة النازحين بشكل متدرج وجزئي.

- على المدى القصير: من خلال مساعدة لبنان مباشرة لتأمين المطلوب على كل الأصعدة وضمن القانون اللبناني.

ومؤكداً بأننا كلبنانيين علينا مسؤولية، أولاً بعدم استعمال النزوح لغايات داخلية واخذ اجراءات حقيقية من خلال التمييز بين النازح الفعلي والاقتصادي. وثانياً: من خلال عملية تفاوضية مع المجتمع الدولي وسوريا من أجل تنظيم عودة هؤلاء عن طريق حلول ترتكز على الخطوات التالية:

١- وقف دخول السوريين بصفة "نازح" أو "لاجئ" لمن لا تتوافر فيهم الشروط وعدم السماح بالدخول لحاملي هذه البطاقة والذين يعبرون الحدود مرارا وتكرارا ، ونسبتهم كبيرة جداً.

٢- اعادة النازحين أو اللاجئين القادمين من قرى استتب الأمن فيها الى بلادهم، واعادة الداخلين خلسة منهم أو بطريقة غير شرعية.

٣-إنشاء المخيمات داخل سوريا أو في المناطق العازلة بالتنسيق مع الجهات المعنية بما فيها السلطات السورية.

٤-تقاسم أعداد اللاجئين مع دول أخرى رغم أن بعض هذه الدول ما زال خجولاً في استقبالهم.

٥-دعم الجهات الرسمية اللبنانية والوزارات المعنية لتحمل تكاليف أعباء الوجود السوري في لبنان ، وليس الاكتفاء بمنح هذه المساعدات لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان أو الى الجمعيات الناشطة انسانياً[٧٤].

في حين ان الاختلاف في وجهات النظر بين السياسيين اللبنانيين في التعاطي مع موضوع النازحين بارز من زوايا عدة، فالمسؤولون اللبنانيون وخصوصاً وزير الخارجية جبران باسيل لم يتوانوا في كل المحافل العربية والدولية، عن الدعوة الى مساعدة لبنان لمعالجة هذا الملف والتحذير من تداعياته خصوصاً على المستوى الأمني، مع التأكيد ان الخطر بات يهدد وجود لبنان وكل مكوناته[٧٥] .

والسؤال الذي يطرح هل يعود السوريون؟

بالإجابة على هذا السؤال ، نرى ان سوريا لم تشهد طوال تاريخها استقراراً حقيقياً شجع من غادرها على العودة، فهي بقيت منطقة اضطراب سياسي وعسكري واقتصادي. وبالاطلاع على هجرات سببتها نزاعات أخرى في العالم، ومعرفة نسبة المهاجرين العائدين على الرغم من الاستقرار في بلادهم، نستطيع ان نستشف احتمال أن يعود السوريون حتى لو أصبحت سوريا بلداً مستقراً وذا نمو اقتصادي يشجع على العودة.

ففي عام ١٩١٨، لجأ حوالي عشرين ألف أرمني الى العراق بسبب المذابح التي ارتكبت في حقهم في تركيا وأرمينيا، وعلى الرغم من اختلاف العادات والديانة وانتهاء الحرب، لم يعودوا، وعندما وقعت الحرب العراقية عام ٢٠٠٣ لجأ آلاف من الأرمن العراقيين الى سوريا ومصر بدل أرمينيا ولم يعودوا، فإن المهاجرين الأرمن لا مبرر لعدم عودتهم سوى انهم اندمجوا بشكل كامل في البلاد التي هاجروا اليها، وهو اندماج لا يمكن مقارنته بالبرامج الاجتماعية القوية التي تخص اللاجئين في اوروبا والامريكيتين ، ابتداء من تعلم اللغة وانتهاءً بالحصول على الجنسية.

فالقرارات الدولية الأخيرة سواء الرامية الى زيادة المساعدات للدول المضيفة والطلب اليها بزيادة برامج الاندماج الاجتماعي للاجئين وصولاً الى فتح باب قبول طلبات اللجوء في عدة دول بالاضافة الى عدم وجود أي مؤشر على احتمال نهاية الحرب، في ظل الصراع الدائر بين التكتلات الاسلامية ونظام البعث وتطور النزاع من محلي الى دولي على الأرض السورية، إنما تنبئ بأن مسلسل الهجرة

---

[٧٤] اسبرانس غانم، "أزمة النازحين السوريين: خطوات وقائية في غياب حلول جذرية"، ١٥ /٢٠١٤/٨
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/08/lebanon-syrian-refugee-crisis-solutions.html

[٧٥] جبران باسيل، " لتنظيم عودة النازحين "، جريدة النهار، ١٩ شباط ٢٠١٦

سيستمر وفقاً لهجرات النزاعات في العالم ونسب من عاد من ابنائها ، وتاريخ سوريا مع الهجرة حيث أن عودة السوريين اللاجئين لا تبدو مسألة محتملة[٧٦].

[٧٦] عمر يوسف سليمان، " اذا توقفت الحرب ، هل سيعود اللاجئون/النازحون السوريون؟"، الرصيف عدد٢٢، ٢٠١٥-٩-٢١

خاتمـة

لا شك ان معاناة الشعب السوري من جراء الكوارث والمآسي التي تشهدها البلاد منذ ست سنوات ولا تزال، تشكل واحدة من أسوأ الكوارث في العالم. بل هي نوع من النكبة تذكر بالحرب اللبنانية التي استمرت عقدين من الزمن. ولاشك انه لا يصح انسانياً وأخلاقياً وعربياً الا ان ينبري لبنان منفتحاً، متضامناً، حاضناً مقدما كل امكاناته، قلباً وقالباً للتخفيف من هذه المأساة ووطأة الأزمة، خاصة وان لبنان صاحب تجربة كبيرة ابان النكبة الفلسطينية حيث كانت النتيجة تداعيات كادت لتكون وجودية من خلال توريط لبنان بمشاكل الكبار وحساباتهم ومصالحهم، فصارت يومها اللعبة أكبر من اللبنانيين والفلسطينيين وتحول بلدنا ساحة اقليمية تتصارع فوقها دول القرار ولوبيات النفوذ.

هل التاريخ يعيد نفسه؟ هل من نزح سيعود بعد انتهاء الأزمة؟ الاجابة التي يرددها أغلب من يعمل في مجال الاغاثة هي "لا" وذلك لايعود الى قرار دولي أو وطني، إنما لأسباب موضوعية تتعلق بحقيقة مفادها ان عشر سنوات من النزوح كافية للتأسيس "لتوطين الأمر الواقع " المرتبطة بالزيجات والولادات والاستثمارات والاستقرار والتعليم، فهو توطين لا يحتاج الى تثبيته بالتجنيس. فهناك نواح كثيرة في لبّ المخاوف، والظروف الحرجة التي يعانيها لبنان، من جراء النزوح السوري الى داخله المتعب، فبنيته المتفككة وصلت الى نقطة اللاامكانية لأي استنهاض ان استمر حال البلد على ما هو عليه وثمة مؤشرات ان اي سيناريو التقاط انفاس غير ممكن حالياً وان التخفيف من حدة المأزق في ظل استمرار الاقتتال والضربات العسكرية هو من سابع المستحيلات. فيما تزداد الاوضاع استنزافاً ، وكارثية خاصة مع تنامي لغة التحريض، التي تعتمد منطق الشحن الطائفي، والتهويل بداعش، والتذكير بأزمة اللاجئين الفلسطينيين، والدعوة الى التسلح والدفاع عن النفس وحماية المناطق واستعادة ذاكرة التجنيس والوطن البديل، نظراً للأكثرية السنية بين اللاجئين السوريين.

ان الخطر الأكبر الذي يتهدد اللبنانيين من جراء الازمة السورية هو بقاء السوريين في لبنان والتغاضي عن فكرة عودتهم، بالاضافة الى المخاطر الامنية والسياسية الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن الإجتماع الدولي الذي عقد في لندن شباط ٢٠١٦ لمناقشة الأزمة السورية والذي حضره مندوبون عن الاتحاد الاوروبي حيث طلب من لبنان تقديم استراتيجية واضحة في مجال تأمين التعليم وخلق فرص عمل للسوريين اللاجئين كشرط أساسي لتقديم المساعدة للبنان، يظهر وقاحة المجتمع الدولي الذي ربما يرى بلبنان بلد لجوء وتوطين. ولم يخف المجتمع الدولي نواياه الصريحة بإبعاد شبح المخاطر الناجمة عن اللجوء السوري عن البلدان الغربية ومحاولة إبقائها في لبنان ودول الشرق وقد عبّر عن ذلك صراحة بالتقرير الصادر مؤخراً عن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بان كي مون والذي دعا صراحة الى ادماج اللاجئين بالمجتمع عن طريق توطينهم أو تجنيسهم.

هذا الخطر يتمثل حالياً في لبنان بمحاولة المجتمع الدولي الصريحة بتحسين أوضاع السوريين الاقتصادية والاجتماعية بهدف مساعدتهم على البقاء في لبنان وإبعاد شبح لجوئهم الى الدول الغربية الأكثر تطوراً وبحبوحة وهنا بيت القصيد، فهذا المجتمع الدولي الحريص على أمن واستقرار بعض الدول الغربية يضع لبنان صراحة أمام خيارين، أما مدّ يد العون اليه بشرط تأمين استراتيجية واضحة في مجال التعليم وخلق فرص العمل للآجئين، واما تركه يتخبط وحيداً بهذه الازمة التي لم يشهد لها مثيلاً في تاريخه وتحمل ما ينتج عنها من مخاطر ومآسي قد تؤدي الى قطع أوصاله وتهدد كيانه ووجوده. فإذا كانت الأخطار الاجتماعية – الاقتصادية هي البارزة تبقى الأخطار الأمنية – السياسية هي الأبرز والتي لا يمكن لأحد توقع نتائجها المستقبلية المدمرة.

فلا وجود حالياً لخطة دولية راعية لعودة اللاجئين الى ديارهم ، بل ان الجهات الدولية بدأت تعمل من خلال أمرين :

الأول: ما يعرف بـ Exit strategie استراتيجية الخروج من الازمة

الثاني: مخطط لاعادة الإعمار

فهذه الأزمة أصبحت من أكبر القضايا سخونة بعدما خرجت عن الإطار الانساني وأصبحت قضية سياسية ، عربية ، وعالمية بامتياز فيما يقف لبنان عاجزاً أمام تداعياتها من دون أن يكون للدولة المنهكة وغير المستقرة سياسياً أصلاً أي دور في تنظيم دخول اللاجئين وايوائهم وتصنيفهم.

فالتقارير الدولية الصادرة عن منظمات الامم المتحدة أو وكالة غوث اللاجئين، أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ومؤسسات إنسانية وإجتماعية تشير كلها إلى أن النزوح السوري إلى لبنان تخطى الخط الأحمر ولم يعد بإستطاعة هذا البلد الصغير في المساحة الجغرافية ولا في الكثافة الديمغرافية أن يتحمل هذا العدد الكبير من النازحين الذي تخطى المليون نازح وفق الاحصائات، إضافةً إلى حوالي نصف مليون غير مسجلين مع إحتمال أن يصل العدد إلى حوالي المليونين أي ما يوازي نصف سكان لبنان تقريباً إذا ما استمرت الأزمة السورية. وما يقلق حقيقة هي نتائج تغيير النظام في سوريا إذا ما حصل وهل سيعترف النظام الجديد بترسيم الحدود وهل ستبقى الحدود هي عينها في مرحلة التحول القادمة؟ وهل سيستمر التدخل السوري التفصيلي في شؤون لبنان وشجونه؟ وبالمقابل هل سينعكس هذا التغييرعلى الموالين للنظام السوري فيصبح أكثر مرونة وأثراً ايجابياً على السياسة اللبنانية وبالمقابل ماذا سيكون وضع سلاح الجماعات الإسلامية الأصولية وهل ستتوسع عدوى السلاح إلى جماعات مسيحية تشعر بالخوف وبضرورة الأمن الذاتي؟ وفي حال حصول تفتت للوضع السوري بما يشبه الصومالة، أليس من المحتم أن ينعكس هذا التفتت وهذه الصومالة على الوضع اللبناني، وما هي الجغرافية التي سيحاول فرقاء الصراع الحاقها باماراتهم الهجينة؟ وماذا سيكون موقف الدول الكبرى وهل ستسمح بإندلاع الفوضى الكبرى على أبواب النفط وعلى حدود إسرائيل؟ وهل ستطرح القوى في سوريا نظاماً ديمقراطياً يحترم التعدد والحريات العامة والخاصة ويرتكز على العدالة، وهل سيتمدد وضع سوريا في حال التفكك بإتجاه لبنان لاسيما وأن

ثمة إرتباطاً سياسياً ومذهبياً بين مكونات المجتمع اللبناني ومكونات المجتمع السوري؟ وهل نحن على عتبة خرائط جديدة للمنطقة وهل سيسمح النظام الدولي بإعادة النظر بحدود الدول القائمة؟

وما هي انعكاسات تدفق اللاجئين السوريين والفلسطينيين في سوريا على لبنان في مختلف الصعد الإقتصادية والأمنية والإجتماعية والتربوية والديموغرافية والسياسية؟ وهل يستطيع الإقتصاد اللبناني المأزوم أن يلبي حاجات هؤلاء المهجرين؟ وهل ستستطيع الإدارة الحكومية بالوضع الحالي أن تتحرك لمواجهة التحديات المطروحة؟ وما سيكون مصير تدخل حزب الله اللبناني عسكرياً في الحرب السورية وخاصةً في المناطق التي تضم قرى شيعية داخل الحدود السورية وسكانها من اللبنانيين وتأثير ذلك عل الوضع الامني في لبنان؟ وقبل كل شيء وبعد كل شيء هل ستتمكن الدولة اللبنانية من إجراء الإنتخابات النيابية في ظل هذه الأجواء غير الطبيعية؟

إن الأيام القادمة توحي باستمرار العنف وتفاقم الامور في سوريا وغيرها من الدول العربية المحيطة فهل يمكن أن نبقى متفرجين على هذه الكارثة الكبرى التي تحل بالمنطقة؟ وما هي الوسائل التي يمكننا اعتمادها للحد منها على سوريا وعلى لبنان؟ ولماذا لا تؤلف الحكومة اللبنانية خلية طوارئ ويتم إستنفار كل الطاقات والوزارات والأحزاب والمرجعيات اللبنانية مع قوى المجتمع المدني لمواجهة الانعكاسات الأمنية والديموغرافية وا الاقتصادية و الاجتماعية للعنف السوري على لبنان؟

كل هذا يعني ان الحاجة الى حلول ناجعة ، أصبحت ضرورة حتمية ، وان نكبة النزوح سوف تتحول الى مأساة لبنانية كلما طال امدها، واذا لم يتوحد كل الفرقاء المتخاصمين في لبنان لعلاجها سيجدون وهم في قمة انهماكهم في تقاسم الغنائم ، ان البلد برمته لم يعد لهم.

وخلاصة القول إن الأزمة السورية، وإن بدت بادىء ذي بدء، بنظر المراقبين عابرة ومؤقتة قد تنتهي في خلال أسابيع وأشهرعلى أبعد حد، بغلبة فريق على آخر، فإنها تجاوزت كل التوقعات وأمتدت إلى سنين طوال مخلّفةً وراءها كوارث مخيفة في الداخل السوري وتداعيات خطيرة في بلدان الجوار ومنها لبنان الذي دفع الثمن الأكبر نظراً لهشاشة أوضاعه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وبقدر ما كانت الأزمة تطول، كانت تكثر المشاكل وتكبر، ومنها أزمةاللاجئين/النازحين الذين عبروا الحدود السورية هاربين من الحرب بإتجاه بلدان الجوار، وكان للبنان النصيب الأكبر منهم قياساً إلى عدد سكانه كما أسلفنا. ولكون لبنان لا يعتمد أي سياسة لتنظيم اللجوء في ربوعه، وليس من موقعي اتفاقية الأمم المتحدة للجوء لعام ١٩٥١، ونظراً للإنقسام العامودي الحاد بين أبنائه، حصل دخول اللاجئين/النازحين إليه دون أي ضابط و بشكل عشوائي وفوضوي مريع عملاً بسياسة الأبواب المفتوحة التي تبنتها الحكومة اللبنانية في حينه، فتغلغلوا في الأحياء والقرى والمدن دون حسيب أو رقيب وأقاموا المخيمات المفتقدة للشروط الصحية اللائقة حيث ما شاؤوا، فأثقلوا الإقتصاد اللبناني المترنح وتسببوا بمواجهات مسلحة خطيرة، وشاطروا اللبنانيين لقمة عيشهم وموارد رزقهم والخدمات الإجتماعية والتعليمية والطبية التي لم تكن وافية أصلاً، وهدّدوا وجود البلد بإنفجار ديموغرافي خطير لا يعرف أحد عواقبه. حيال هذه المشكلة المتعاظمة، بدت الحكومة اللبنانية خجولة مربكة ومترددة، فهي إلتزمت بالمبادىء التي أقرتها معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان

وإلتزمت بالتقاليد اللبنانية العريقة الآمرة بمد يد العون للمحتاجين وعدم صدّ الأبواب أمام طالبي الحماية، وذلك بالرغم من إدراكها العميق إلى محاذير وتداعيات هذا اللجوء/النزوح وتخوفها أن يصبح حاله كحال اللجوء الفلسطيني. وهكذا كان تصرف كافة الحكومات منذ بداية الأزمة وحتى تاريخه، دون المستوى بدرجات، و تجاوزت الأزمة أشواطاً لتدابيرها المتهاونة الخجولة. أما المجتمع الدولي، فهوا لم يقدم أي مساعدة مهما كانت طفيفة إلاّ لدرء خطر اللجوء/النزوح عنه، وبشروط حازمة لم تكن السلطة مؤهلة لتنفيذها بالشكل الصحيح الأمر الذي أدّى إلى تضاؤل المساعدات قياساً إلى تصاعد حجم الحاجات وإلحاحها. فترك لبنان لأمره بعد تزويده بمساعدات شحيحة.

بعد مخاضٍ عسير، وبناءً لطلب المجتمع الدولي الملح والمتكرر، أقرّت الحكومة اللبنانية ورقة عمل لتنظيم وضع اللاجئين/ النازحين لديه. وكان لتلك المحاولة اليتيمة آثار إيجابية ملحوظة لجهة إطلاق بعض الآليات التي ساهمت إلى حدٍ كبير في لجم تصاعد المشاكل. ولعلّ هذه الورقة تصلح أساساً جيداً لمعالجة مشكلة اللاجئين والنازحين إلى لبنان في حال تم تطويرها وتعديلها بعد اختبارها على أرضية الواقع. وكلنا أمل أن تنكب الحكومة اللبنانية من جديد على هذه الورقة وتسعى لإصدارها بتشريعات تراعي المبادىء التي تقرها الأمم المتحدة بالنسبة للجوء وحقوق الإنسان، وتراعي في الوقت إياه خصوصية لبنان ودستوره. وهكذا ينظم وجود اللاجئين/النازحين في ضوء هذه التشريعات، وتتسلح الحكومات المستقبلية بها لمواجهة أي مشكلة قد تطرأ.

ويبقى الأمل كبيراً بعبقرية العقل اللبناني وإبداعه في إجتراح الحلول في أحلك الظروف.

لائحة المراجع

[1] احمد ابو الوفا، "حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين" منشورات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٩

[2] أبو الخير احمد عطيه، "الحماية القانونية للاجىء في القانون الدولي"، دار النهضة العربية ١٩٩٧

[3] "Elena Fiddian- Qasmiyeh: "Protracted Sahrawi Displacement: Challenges and Opportunities beyonf Encampment anf the Ideal Refugees : Gender, Islam and the Sahrawi Politics of Survival" (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2014)

[4] محمد صافي يوسف، "الحماية الدولية للمشردين قسرياً داخل دولهم" منشورات دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٤.

[5] حقوق الإنسان وحماية اللاجئين – برنامج التعليم الذاتي رقم ٥، المجلد الأول منشورات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٦/١٢/١٥.

[6] عبدالله ناصرالدين، "ثلث سكان لبنان لاجئون وانعكاسات الازمة السورية على الديمغرافيا اللبنانية"، أكتوبر ١٤ ٢٠١٤.

http://wadipress.com/?p=285840

[7] عصام خليفة، ندوة حول انعكاس الصراع في سوريا على الأوضاع اللبنانية، (السبت ٩ آذار ٢٠١٣).

http://www.mcaleb.org/ar/mahrajanalkitab/2011-4-05-19-30-22-305-awda3souriya.html

[8] عمر ضاحي، "أزمة اللاجئين السوريين في لبنان تصل إلى نقطة حاسمة" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٣/٩/٢٥.

http://carnegie-mec.org/2013/09/25/ar-pub-53390

[9] مهى يحي ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦

https://www.alsouria.net

[10] ايلي الفرزلي، "ثلاثة حلول لأزمة النازحين السوريين.. وإغراءات دولية لتحويل لبنان إلى مخزن للأرواح"، جريدة السفير، أخبار محلية،١ نيسان ٢٠١٦

http://www.lebanese-forces.com/2016/04/01/syrian-refugees-lebenon-elie-ferzle/

[11] اسبرانس غانم، "أزمة النازحين السوريين: خطوات وقائية في غياب حلول حذرية" ٢٠١٤/٨/١٥

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/08/lebanon-syrian-refugee-crisis-solutions.html

[12] فادي الأحمر، لبنان من خطر الإحتلال السوري الى خطر النزوح السوري: محطة انتظار موقت ام وطن بديل؟، المسيرة العدد ١٦٠٧ تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣

www.lebanese-forces.com/2017/04/23/fady_ahmar_2/

[13] صفاء محمد، "النزوح السوري يستنزف موارد وخدمات لبنان"

www.alyaum.com/article/4128962

[14] علي حسن السعدني، "كيفية ادارة الأزمات السياسية والإستراتيجية"، الحوار المتمدن العدد ٤١٩٢ – ٢٠١٣/٨/٢٢

[١٥]-هيام طوق، "النزوح.. جرح مفتوح لا تبلسمه إلا العودة" جريدة المستقبل، الأربعاء ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥

[١٦]-عادل خليفة، "اللاجئون في القانون الدولي العام"، جريدة الأخبار الخميس ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٤

[١٧]- جان فيليب لافوابيه، "اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣٠،٣٠٥ نيسان ١٩٩٥

[١٨]-محمد الأزن، "الأزمة السورية مصطلحات الحرب/الثورة،الرصيف ١٦ كانون الثاني ٢٠١٧

[١٩]-ايلي يشوعي، "انعكاس الأزمة السورية على الإقتصاد اللبناني"، الثلاثاء ٤ آذار ٢٠١٤
http://www.mcaleb.org/ar/mahrajanalkitab/2014_02_12_10_23_05/362-azmatelsouriya.html

[٢٠]-لينا الخطيب، "تداعيات أزمة النازحين السوريين على لبنان"، جريدة الحياة الاربعاء 10-كانون الأول ٢٠١٤

[٢١]-علياء أحمد، "تأثير الأزمة السورية على الوضع النفسي للأطفال في الداخل السوري" مجلة دلتاون العدد الرابع - صيف ٢٠١٥، الجمعة ١٦ تشرين أول ٢٠١٥
http://delta-n.org/?lang=AR8node=27040

[٢٢]-دنيز عطاالله حداد: «فزاعة» التوطين «تتناسل» إلى السوريين بعد الفلسطينيين جريدة السفير تاريخ ٢٠١٦-٠٤-٠٤
http://assafir.com/Article/20/484984

[٢٣]- إيفا الشوفي، "آثار اللجوء إلى لبنان: عدم اتخاذ أيّ سياسة هو سياسة مجتمع واقتصاد"، جريدة الأخبار، العدد ،٢٥٦٨ الجمعة ١٧ نيسان ٢٠١٥

[٢٤]-جريدة النهار، "ماذا سيحمل معه تمام سلام الى برلين غداً؟" 26 تشرين الأول ٢٠١٤

[٢٥]-ساري حنفي، " ادارة مخيمات اللاجئين في لبنان ، حالة الاستثناء والبيوسياسية " في: محمد علي الخالدي . محرر ، تجليات الهوية: "الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان" مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠١٠.

[٢٦]-محمود زيات، "النزوح السوري : إنتشار عشوائي.. وأزمات وتداعيات طائفيّة وسياسيّة"، جريدة الديار،٢٠١٥/٧/١٤

[٢٧]-لينا الخطيب، جريدة الحياة ٢٠١٤/١٢/١٠

[٢٨]-نزار صاغية وغيده فرنجية، " أهم ملامح السياسة اللبنانية في قضية اللجوء السوري"، مجلة المفكرة القانونية في لبنان ٢٠١٤/١٢/٩.

[٢٩]- سابين عويس، "لبنان يعدّل سياسته حيال اللاجئين السوريين: هيئة عربية لدعم العودة وانتزاع اعتراف دولي بها"، جريدة النهار، 30 تموز ٢٠١٦
http://newspaper.annahar.com/article/437307-

[٣٠]-وفيق قانصو، "مؤتمر اميركي لتوطين النازحين "،جريدة الأخبار،الاربعاء ٢٧ تموز ٢٠١٦

[٣١]-"مدير مركز تطوير سياسات الهجرة": ملتزمون دعم لبنان، المستقبل، عدد ٥٦٩٦ الخميس ١٤ نيسان ٢٠١٦.

[٣٢]-لينا فخر الدين، "لبنان بين حدّي النزوح الأكبر.. والمساعدات الأقل!"،جريدة السفير ،تاريخ ٢٠١٥-٠١-٠٦

[٣٣]-دوللي بشعلاني، "المساعدات الدولية تثبت النازحين السوريين"، الديار ،٦ شباط ٢٠١٦

[٣٤]-مارلين خليفة- " الدول المانحة : مزيد من الدعم لمزيد من السوريين" ،السفير،١١-٦-٢٠١٦
http://assafir.com/article/1/394120

[٣٥]-كمال ذبيان، " النزوح السوري خطر وجودي لا يمكن أن تتحمله دول كبرى"، الديار 23-أيار-٢٠١٤.
[٣٦]-ايلي الفرزلي، " ثلاثة حلول لازمة النازحين السوريين"، السفير ٢٠١٦/٤/١
[٣٧]-جبران باسيل، " لتنظيم عودة النازحين "،جريدة النهار،١٩ شباط ٢٠١٦
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/207289/
[٣٨]-عمر يوسف سليمان، " اذا توقفت الحرب ، هل سيعود اللاجئون السوريون؟"، الرصيف عدد٢٢ ،٢١-٩-٢٠١٥
[٣٩]-نزار عبد القادر: "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين قد تؤدي الى توطين يهدد النظام اللبناني"،الحياة ٢٠١٦/٦/٢١
www.alhayat.com/articles/16195890/
[٤٠]-نزار عبد القادر:"ما هي انعكاسات ازمة اللاجئين السوريين على لبنان؟"،الحياة ٢٠١٦/٨/٣
www.alhayat.com/articles/16752975/
[٤١]-احمد عياش: "النظام السوري لاجىء في بيروت"،النهار ٢٠١٥/٦/٢٧
[٤٢]-مشعان الشاطري: "مفهوم الأزمة، خصائصها ومراحل نشوئها"،المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية تاريخ ٢٠١١/٦/١٨
https://hroliscussion.com/hr32773html
[٤٣]-نايلة جعجع: "أزمة لجوء أم أزمة عمالة مهاجرة؟"، نيسان ٢٠١٥
http://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=41
[٤٤]- الهام برجس: "اللجوء الفلسطيني والسوري"، حقوق الحماية المنتهكة، الجمعة ١٢-١٢-٢٠١٤
www.euromid.org/uploads/reports/syria.pdf
[٤٥]-المانيا طرحت على لبنان اتفاقا يتضمن التزام معاهدات حول اللجوء، الجمعة ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٤
http://www.elnashra.com/news/show/802809
[٤٦]-أمين الجميل، "كثافة اللجوء قد تتحوّل الى عامل تفجير" مؤتمر لبنان والنازحون واللاجئون ١ نيسان ٢٠١٦
http://www.addiyar.com/article/1149476
[٤٧]- جريدة الأنباء، تقرير البنك الدولي حول لبنان: "نحو ١,٣ مليون لاجىء سيدخل البلاد نهاية"، ٢٠١٣/١٠/١٢
[٤٨]- ناصرالغزالي،تقرير النازحون واللاجئون السوريون في لبنان، مصر،العراق،الأردن،تركية
www.achr.eu/raport%20syria.pdf
[٤٩]-سميرة طراد، "فرصة لتغيير سياسة اللجوء في لبنان"، نشرة الهجرة القسرية
www.fmreview.org/ar/crisis/trad/html
[٥٠]-لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تقرير ازمة اللجوء السوري في لبنان تندفع الى التأزم اكثر"،الخميس ٢٤ كانون الأول ٢٠١٥ الساعة ١٤:٤٨
http://nna.leb.gov.lb/ar/show-news/198022/nna-leb.gov.lb/ar
[٥١]-تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية عام ٢٠١٥
[٥٢]-تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية شهر ٢٠١٥/٣
[٥٣]-تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية تحت عنوان " رؤية عملية لمعالجة تداعيات النزوح السوري على لبنان "، آذار ٢٠١٤

[٥٤]-مقابلة مع ايميه كرم وزارة الشؤون الاجتماعية تاريخ ٢٠١٦/٤/١٨

[٥٥]-بول سالم، "الشرق الأوسط ٢٠١٤: دول فاشلة وأزمات" ٢٠١٤/١٢/١٢.
http://anbaaonline.com/?p=282813

[٥٦]- ساري حنفي، "الهجرة القسرية في الوطن العربي" اشكاليات قديمة جديدة.
www.academia.edu/25794194/

[٥٧]-علي الحسيني: "اللجوء في لبنان... أخطار متعددة الألوان والأشكال"، الأفكار تاريخ ٢٠١٧/٤/6
http://Elmarada.org/154084/

[٥٨]- أمين أبو راشد، "لبنان.. والأثمان الغالية لـ"اللجوء" السوري"، الأربعاء١٣ يناير ٢٠١٦.
http://www.athabat.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id=20601

[٥٩]- بول سالم، "لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر" ١١ كانون الأول ٢٠١٢.
http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324

[٦٠]- الوكالة الوطنية للاعلام، العربي في خلال "مؤتمر دعم لبنان": "ضرورة التزام القيادات اللبنانية سياسة النأي بالنفس"، جريدة النهار آذار ٢٠١٤
http://www.annahar.com/article/113684-

[٦١]-مركز عصام فارس، ندوة بعنوان "سبل تخفيف عبء اللجؤ السوري الى لبنان"، الخميس ١٥ أيار ٢٠١٤

[٦٢]- ندوة في مجلس النواب عن تأثير الازمة السورية على لبنان ابراهيم كنعان: "مجموع غير اللبنانيين تجاوز ٥٥% من الشعب اللبناني"، الإثنين ١١ أيار ٢٠١٥
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/157760/nna-leb.gov.lb/es

[٦٣]- " مؤتمر النازحون السوريون ومستقبل لبنان : التداعيات والتحديات" ١٣-٥-٢٠١٥

[٦٤]- ندوة حول تأثير ازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد اللبناني، الخميس ٢٠١٥/٥/٢٨.
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=662655

[٦٥]-الاعلان الصادر عن الأمن العام تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ وتعديلاته ٢٠١٥/٢/٣
http://www.general-security/gov.lb/news-det.aspx?d=194

[٦٦]-الإتفاقية الخاصة باللاجئين عام ١٩٥١

[٦٧]-اتفاقية مناهضة التعذيب ٢٦ حزيران ١٩٨٧
https://www.unicef.org/arabic/crc/files/C_Against_torture.arabic.pdf

[٦٨]-الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، معاهدة جنيف بخصوص حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب عام ١٩٤٩ مواد ٤٤ و٧٠. البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدات جنيف بخصوص ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام ١٩٧٧ مادة ٧٣.

فهرست

مقدمـة..... ٦

الفصل الاول : النزوح السوري الى لبنان وتداعياته..... ٩

القسم الأول : قضية اللاجئين والقانون الدولي..... ١٠

المبحث الأول: مفهوم اللاجئين في المواثيق العالمية..... ١٠

المطلب الأول: مفهوم اللاجىء في القانون الدولي..... ١٠

المطلب الثاني : اللاجئون في ضوء القانون الدولي الإنساني..... ١٦

المبحث الثاني: السوريون في لبنان هم لاجؤون أم نازحون ؟..... ١٨

المطلب الأول : مفهوم أزمة اللجوء والنزوح ١٨

المطلب الثاني : أسباب ودوافع عبور السوريين الداخل اللبناني..... ٢٢

١- هم طالبو اللجوء. ٢٣

٢- لماذا نسميهم نازحين ؟ ٢٥

القسم الثاني : هل من سياسة لجوء في لبنان ؟..... ٢٧

المبحث الأول : لبنان والنزوح السوري..... ٢٧

المطلب الأول: سياسة النزوح في لبنان..... ٢٧

١- غياب النصوص القانونية الراعية للجوء في لبنان..... ٢٩

المطلب الثاني: فرصة لتغيير سياسة اللجوء في لبنان..... ٣٢

المبحث الثاني : النزوح السوري الى لبنان واقع مرير..... ٣٦

المطلب الأول: لبنان السياسي والنزوح السوري..... ٣٦

1 -الالتباس في وضع السوريين في لبنان. ٣٨

٢- ظروف النزوح. ٤٠

المطلب الثاني : لبنان والأزمة السورية : تداعيات ومخاطر..... ٤٣

١-آثار اللجوء (النزوح) على الإقتصاد اللبناني..... ٤٣

٢-المخاطر الإجتماعية لهذا اللجوء (النزوح)..... ٤٦

الفصل الثاني : إدارة أزمة اللاجئين (النازحين)..... ٥٠

القسم الأول : إنقسام سياسي وإمكانيات قليلة لأزمة كبيرة ٥١

المبحث الأول : إنقسام لبناني حول معالجة موضوع اللجوء (النزوح) ٥٢

المطلب الأول : عدم وجود رؤية موحدة لمعالجة الموضوع..... ٥٤

المطلب الثاني : شلل سياسي يعيق ايجاد الحلول للجوء (للنزوح) السوري ٥٦

المبحث الثاني: امكانيات ضئيلة لمعالجة موضوع اللاجئين (النازحين) ٥٨

المطلب الأول: اللجوء (النزوح) السوري والإستقرار الإجتماعي. ٥٩

المطلب الثاني: معالجة الأزمة على الصعيد الإجتماعي..... ٦١

القسم الثاني : الإدارة الدولية لأزمة اللجوء (النزوح) السوري ومستقبل هذا اللجوء (النزوح)..... ٦٤

المبحث الأول : الإدارة العربية والدولية للأزمة..... ٦٥

المطلب الأول : حقيقة السياسات العربية لدعم لبنان..... ٦٦

المطلب الثاني: وعود دولية لمعالجة الأزمة..... ٦٨

المبحث الثاني : عودة اللاجئين (النازحين) واستقرار لبنان..... ٧٠

المطلب الأول : هل لبنان أمام مرحلة جديدة من عدم الإستقرار..... ٧٢

المطلب الثاني: العمل على إيجاد حلول لعودة اللاجئين (النازحين)..... ٧٥

خاتمة..... ٨٢